

السودان

للسودانيين

طمع فنزاع ووثبة فجماد

حقائق ووثائق
يجمع شتاتها
عبدالرحمن علي طه

تحقيق

فدوى عبدالرحمن علي طه

١٩٩٢م

السودان السودانيين

طمع فنزاع ووثبة فجهاد

حقائق ووثائق
يجمع شتاتها
عبدالرحمن على طه

تحقيق
الدكتورة فدوى عبدالرحمن على طه

الناشرون : دار جامعة الخرطوم للنشر
من . ب ٣٢١ الخرطوم (السودان)

الطبعة الأولى ١٩٥٥
الطبعة الثانية ١٩٩٢ (محققة)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم للنشر
دار جامعة الخرطوم للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلوة والسلام
على
اشرف المرسلين

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	- مقدمة التحقيق
١٩	- الأهداء
٢١	- مقدمة الأهداء
٢٥	توضيح
٢٧	١٨٨٥ - السودان الحر المستقل
٢٩	١٨٩٨ - أبطال التحرير
٣١	١٨٩٩ - الاتفاقية الانجليزية المصرية
٣٣	- مصالح مصر وانجلترا في السودان
٣٦	- بداية النزاع
٣٧	١٩٢١ - السيادة على السودان (عدلى - كيرزن)
٤٠	١٩٢٣ - السيادة على السودان في دستور استقلال مصر
٤١	١٩٢٤ - مخاوف مصر على السيادة والرقابة على النيل
٤٥	١٩٢٧ - مياه النيل (ثروت - تشمبرلين)
٤٧	١٩٢٩ - كلمة مجملة عن إتفاقية مياه النيل
٥١	١٩٢٩ - السيادة على السودان (محمد محمود - هندرسن)
٥٣	١٩٣٠ - السيادة على السودان (النحاس - هندرسن)
٥٥	١٩٣٦ - معاهدة (الشرف) (أيدن - النحاس)
٥٧	١٩٣٧ - بداية الجهاد
٥٩	١٩٣٨ - مؤتمر الخريجين العام
	١٩٤٢ - مذكرة المؤتمر
٦١	١٩٤٤ - المجلس الاستشاري لشمال السودان
٦٤	١٩٤٦ - (١) وثيقة الأحزاب
٦٥	(٢) مباحثات صدقى - بيفن
٧٠	(٣) نداء الامام للشعب السودانى
٧١	(٤) السيد الامام يبرى صدقى باشا : حكم الأعدام على السيد الامام

- ٧٢ (٥) الثاني عبدالرحمن المهدي
- ٧٤ (٦) بين الامام والسير هيوبرت هدستون
- ٧٥ (٧) السيادة على السودان في محادثات الامام - اتلى
- ٨٦ (٨) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري (النقراشي - كاميل)
- : بيان وثيس مجلس الوزراء المصري
- ٨٨ ١٩٤٧ - (١) توصيات مؤتمر إدارة السودان
- ٩٠ (٢) رأى الحكومة المصرية في توصيات المؤتمر
- ٩١ (٣) من محاضر مجلس الأمن
- ٩٣ (٤) وفد الاستقلاليين في مجلس الأمن
- ١٩٤٨ - (١) وضع قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي
- ٩٥ (٢) خطاب عبدالفتاح عمرو باشا عن القانون
- ٩٧ (٣) قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي
- ٩٩ ١٩٥٠ - (١) اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية
- : الأعضاء الانجليز يهاجمون الاقتراح
- ١٠٤ : السر في مهاجمة الانجليز للاقتراح
- ١٠٨ : الدعاء لفاروق في مساجد السودان
- ١٠٨ : موقف حزب الأمة من هذا الدعاء
- ١٠٩ ١٩٥١ - (١) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري (صلاح الدين - ستيفنسون)
- ١١١ (٢) فرض التاج المصري على السودان (النحاس باشا)
- ١١٥ (٣) الجمعية التشريعية ترفض دستور النحاس
- ١٣١ (٤) حزب الأمة يكتب للنحاس
- ١٣٦ ١٩٥٢ - (١) دستور الحكم الذاتي يرسل لدوائى الحكم الثانى
- ١٣٧ (٢) مقاضات الهلالى وفد الاستقلاليين
- ١٤١ (٣) بين السيد ومسترايدن
- ١٤٧ (٤) مقابلة مستر تشرشل
- ١٤٩ (٥) السفر من انجلترا الى مصر
- ١٥١ (٦) خطاب الوفد السودانى للرئيس نجيب

الصفحة	الموضوع
١٥٥	(٧) نص الاتفاقية الت تمت بين وفد الاستقلاليين ومصر
١٦١	(٨) اتفاقية الجنتلمان
١٦٥	(٩) سيادة السودان لأهله - خطاب الأمام
١٦٦	(١٠) كلمة الأمام لمحرر المصور
١٦٧	١٩٥٣ - (١) نص الوثيقة التاريخية التى اتفقت عليها الاحزاب
١٧٢	(٢) خطاب الأمام لمستر ايدن
١٧٣	(٣) تعليق جريدة الديلى تلغراف على رد الأمام
١٧٤	(٤) برقيات ورسائل بعد ابرام الاتفاقية : من الأمام لمستر ايدن
١٧٥	: من الأمام الى اللواء نجيب
١٧٧	: من السير جيمس الى الأمام عبدالرحمن المهدي
١٧٨	(٥) الأمام يعلن النظام الجمهورى لحكم البلاد
١٧٩	(٦) جريدة التايمز تعلق على تصريح الأمام
١٨٠	(٧) نص الاتفاقية المصرية البريطانية
١٨٥	١٩٥٤ - (١) نداء الى الشعب السودانى
١٨٧	(٢) حوادث أول مارس
١٩١	: النص الكامل لحيثيات الحكم فى قضية أول مارس
١٩٤	: الدعاية المصرية فى السودان
١٩٩	: حكومة الثورة ووحدة وادى النيل ١٩٥٥
٢٠١	(١) الحاكم العام الجديد يقول
٢٠٣	(٢) الدعوة الإستقلالية تنتظم البلاد كلها
٢٠٤	(٣) طلبة الجامعات بالمملكة المتحدة
٢٠٤	(٤) اتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية
٢٠٥	(٥) الجبهة الاستقلالية
٢٠٦	(٦) التقاء الاحزاب
٢٠٧	(٧) الميثاق الوطنى

الصفحة	الموضوع
٢٠٩	خاتمة
٢٠٩	(١) إلى السيد الإمام
٢١٠	(٢) إلى الشعب السوداني
٢١٢	مراجع الكتاب
٢١٣	الحواشي
٢٢٧	مراجع التحقيق
	٢٢٨
	٢٢٩
	٢٣٠
	٢٣١
	٢٣٢
	٢٣٣
	٢٣٤
	٢٣٥
	٢٣٦
	٢٣٧
	٢٣٨
	٢٣٩
	٢٤٠
	٢٤١
	٢٤٢
	٢٤٣
	٢٤٤
	٢٤٥
	٢٤٦
	٢٤٧
	٢٤٨
	٢٤٩
	٢٥٠
	٢٥١
	٢٥٢
	٢٥٣
	٢٥٤
	٢٥٥
	٢٥٦
	٢٥٧
	٢٥٨
	٢٥٩
	٢٦٠
	٢٦١
	٢٦٢
	٢٦٣
	٢٦٤
	٢٦٥
	٢٦٦
	٢٦٧
	٢٦٨
	٢٦٩
	٢٧٠
	٢٧١
	٢٧٢
	٢٧٣
	٢٧٤
	٢٧٥
	٢٧٦
	٢٧٧
	٢٧٨
	٢٧٩
	٢٨٠
	٢٨١
	٢٨٢
	٢٨٣
	٢٨٤
	٢٨٥
	٢٨٦
	٢٨٧
	٢٨٨
	٢٨٩
	٢٩٠
	٢٩١
	٢٩٢
	٢٩٣
	٢٩٤
	٢٩٥
	٢٩٦
	٢٩٧
	٢٩٨
	٢٩٩
	٣٠٠
	٣٠١
	٣٠٢
	٣٠٣
	٣٠٤
	٣٠٥
	٣٠٦
	٣٠٧
	٣٠٨
	٣٠٩
	٣١٠
	٣١١
	٣١٢
	٣١٣
	٣١٤
	٣١٥
	٣١٦
	٣١٧
	٣١٨
	٣١٩
	٣٢٠
	٣٢١
	٣٢٢
	٣٢٣
	٣٢٤
	٣٢٥
	٣٢٦
	٣٢٧
	٣٢٨
	٣٢٩
	٣٣٠
	٣٣١
	٣٣٢
	٣٣٣
	٣٣٤
	٣٣٥
	٣٣٦
	٣٣٧
	٣٣٨
	٣٣٩
	٣٤٠
	٣٤١
	٣٤٢
	٣٤٣
	٣٤٤
	٣٤٥
	٣٤٦
	٣٤٧
	٣٤٨
	٣٤٩
	٣٥٠
	٣٥١
	٣٥٢
	٣٥٣
	٣٥٤
	٣٥٥
	٣٥٦
	٣٥٧
	٣٥٨
	٣٥٩
	٣٦٠
	٣٦١
	٣٦٢
	٣٦٣
	٣٦٤
	٣٦٥
	٣٦٦
	٣٦٧
	٣٦٨
	٣٦٩
	٣٧٠
	٣٧١
	٣٧٢
	٣٧٣
	٣٧٤
	٣٧٥
	٣٧٦
	٣٧٧
	٣٧٨
	٣٧٩
	٣٨٠
	٣٨١
	٣٨٢
	٣٨٣
	٣٨٤
	٣٨٥
	٣٨٦
	٣٨٧
	٣٨٨
	٣٨٩
	٣٩٠
	٣٩١
	٣٩٢
	٣٩٣
	٣٩٤
	٣٩٥
	٣٩٦
	٣٩٧
	٣٩٨
	٣٩٩
	٤٠٠
	٤٠١
	٤٠٢
	٤٠٣
	٤٠٤
	٤٠٥
	٤٠٦
	٤٠٧
	٤٠٨
	٤٠٩
	٤١٠
	٤١١
	٤١٢
	٤١٣
	٤١٤
	٤١٥
	٤١٦
	٤١٧
	٤١٨
	٤١٩
	٤٢٠
	٤٢١
	٤٢٢
	٤٢٣
	٤٢٤
	٤٢٥
	٤٢٦
	٤٢٧
	٤٢٨
	٤٢٩
	٤٣٠
	٤٣١
	٤٣٢
	٤٣٣
	٤٣٤
	٤٣٥
	٤٣٦
	٤٣٧
	٤٣٨
	٤٣٩
	٤٤٠
	٤٤١
	٤٤٢
	٤٤٣
	٤٤٤
	٤٤٥
	٤٤٦
	٤٤٧
	٤٤٨
	٤٤٩
	٤٥٠
	٤٥١
	٤٥٢
	٤٥٣
	٤٥٤
	٤٥٥
	٤٥٦
	٤٥٧
	٤٥٨
	٤٥٩
	٤٦٠
	٤٦١
	٤٦٢
	٤٦٣
	٤٦٤
	٤٦٥
	٤٦٦
	٤٦٧
	٤٦٨
	٤٦٩
	٤٧٠
	٤٧١
	٤٧٢
	٤٧٣
	٤٧٤
	٤٧٥
	٤٧٦
	٤٧٧
	٤٧٨
	٤٧٩
	٤٨٠
	٤٨١
	٤٨٢
	٤٨٣
	٤٨٤
	٤٨٥
	٤٨٦
	٤٨٧
	٤٨٨
	٤٨٩
	٤٩٠
	٤٩١
	٤٩٢
	٤٩٣
	٤٩٤
	٤٩٥
	٤٩٦
	٤٩٧
	٤٩٨
	٤٩٩
	٥٠٠
	٥٠١
	٥٠٢
	٥٠٣
	٥٠٤
	٥٠٥
	٥٠٦
	٥٠٧
	٥٠٨
	٥٠٩
	٥١٠
	٥١١
	٥١٢
	٥١٣
	٥١٤
	٥١٥
	٥١٦
	٥١٧
	٥١٨
	٥١٩
	٥٢٠
	٥٢١
	٥٢٢
	٥٢٣
	٥٢٤
	٥٢٥
	٥٢٦
	٥٢٧
	٥٢٨
	٥٢٩
	٥٣٠
	٥٣١
	٥٣٢
	٥٣٣
	٥٣٤
	٥٣٥
	٥٣٦
	٥٣٧
	٥٣٨
	٥٣٩
	٥٤٠
	٥٤١
	٥٤٢
	٥٤٣
	٥٤٤
	٥٤٥
	٥٤٦
	٥٤٧
	٥٤٨
	٥٤٩
	٥٥٠
	٥٥١
	٥٥٢
	٥٥٣
	٥٥٤
	٥٥٥
	٥٥٦
	٥٥٧
	٥٥٨
	٥٥٩
	٥٦٠
	٥٦١
	٥٦٢
	٥٦٣
	٥٦٤
	٥٦٥
	٥٦٦
	٥٦٧
	٥٦٨
	٥٦٩
	٥٧٠
	٥٧١
	٥٧٢
	٥٧٣
	٥٧٤
	٥٧٥
	٥٧٦
	٥٧٧
	٥٧٨
	٥٧٩
	٥٨٠
	٥٨١
	٥٨٢
	٥٨٣
	٥٨٤
	٥٨٥
	٥٨٦
	٥٨٧
	٥٨٨
	٥٨٩
	٥٩٠
	٥٩١
	٥٩٢
	٥٩٣
	٥٩٤
	٥٩٥
	٥٩٦
	٥٩٧
	٥٩٨
	٥٩٩
	٦٠٠
	٦٠١
	٦٠٢
	٦٠٣
	٦٠٤
	٦٠٥
	٦٠٦
	٦٠٧
	٦٠٨
	٦٠٩
	٦١٠
	٦١١
	٦١٢
	٦١٣
	٦١٤
	٦١٥
	٦١٦
	٦١٧
	٦١٨
	٦١٩
	٦٢٠
	٦٢١
	٦٢٢
	٦٢٣
	٦٢٤
	٦٢٥
	٦٢٦
	٦٢٧
	٦٢٨
	٦٢٩
	٦٣٠
	٦٣١
	٦٣٢
	٦٣٣
	٦٣٤
	٦٣٥
	٦٣٦
	٦٣٧
	٦٣٨
	٦٣٩
	٦٤٠
	٦٤١
	٦٤٢
	٦٤٣
	٦٤٤
	٦٤٥
	٦٤٦
	٦٤٧
	٦٤٨
	٦٤٩
	٦٥٠
	٦٥١
	٦٥٢
	٦٥٣
	٦٥٤
	٦٥٥
	٦٥٦
	٦٥٧
	٦٥٨
	٦٥٩
	٦٦٠
	٦٦١
	٦٦٢
	٦٦٣
	٦٦٤
	٦٦٥
	٦٦٦
	٦٦٧
	٦٦٨
	٦٦٩
	٦٧٠
	٦٧١
	٦٧٢
	٦٧٣
	٦٧٤
	٦٧٥
	٦٧٦
	٦٧٧
	٦٧٨
	٦٧٩
	٦٨٠
	٦٨١
	٦٨٢
	٦٨٣
	٦٨٤
	٦٨٥
	٦٨٦
	٦٨٧
	٦٨٨
	٦٨٩
	٦٩٠
	٦٩١
	٦٩٢
	٦٩٣
	٦٩٤
	٦٩٥
	٦٩٦
	٦٩٧
	٦٩٨
	٦٩٩
	٧٠٠
	٧٠١
	٧٠٢
	٧٠٣
	٧٠٤
	٧٠٥
	٧٠٦
	٧٠٧
	٧٠٨
	٧٠٩
	٧١٠
	٧١١
	٧١٢
	٧١٣
	٧١٤
	٧١٥
	٧١٦
	٧١٧
	٧١٨
	٧١٩
	٧٢٠
	٧٢١
	٧٢٢
	٧٢٣
	٧٢٤
	٧٢٥
	٧٢٦
	٧٢٧
	٧٢٨
	٧٢٩
	٧٣٠
	٧٣١
	٧٣٢
	٧٣٣
	٧٣٤
	٧٣٥
	٧٣٦
	٧٣٧
	٧٣٨
	٧٣٩
	٧٤٠
	٧٤١
	٧٤٢
	٧٤٣
	٧٤٤
	٧٤٥
	٧٤٦
	٧٤٧
	٧٤٨
	٧٤٩
	٧٥٠
	٧٥١
	٧٥٢
	٧٥٣
	٧٥٤
	٧٥٥
	٧٥٦
	٧٥٧
	٧٥٨
	٧٥٩
	٧٦٠
	٧٦١
	٧٦٢
	٧٦٣
	٧٦٤
	٧٦٥
	٧٦٦
	٧٦٧
	٧٦٨
	٧٦٩
	٧٧٠
	٧٧١
	٧٧٢
	٧٧٣
	٧٧٤
	٧٧٥
	٧٧٦
	٧٧٧
	٧٧٨
	٧٧٩
	٧٨٠
	٧٨١
	٧٨٢
	٧٨٣
	٧٨٤
	٧٨٥
	٧٨٦
	٧٨٧
	٧٨٨
	٧٨٩
	٧٩٠
	٧٩١
	٧٩٢
	٧٩٣
	٧٩٤
	٧٩٥
	٧٩٦
	٧٩٧
	٧٩٨
	٧٩٩
	٨٠٠
	٨٠١
	٨٠٢
	٨٠٣
	٨٠٤
	٨٠٥
	٨٠٦
	٨٠٧</

مقدمة التحقيق

يعود اهتمامى بكتاب « السودان للسودانيين » لمؤلفه عبدالرحمن على طه الى امرين اولهما انه يقع ضمن دائرة اهتمامى بدراسة تاريخ السودان فى فترة الحكم الثانى (١٨٩٩ - ١٩٥٦) وعلى وجه الخصوص الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية حيث أعدت دراستى لنيل درجة الماجستير عن العلاقات السودانية - المصرية ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ، واطروحتى للدكتوراه عن اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان وهذا ما حفزنى لتحقيقه . والامر الثانى شخصى بحث فمؤلف الكتاب هو والذى ورايت من حقه على ان اعنى بآثره عموماً وبهذا الكتاب خصوصاً لأنه أهم أبياته ومن ثم إعادة نشره بعد اجراء التحقيق .

صدر كتاب « السودان للسودانيين » فى مايو ١٩٥٥ . وكانت الفترة التى صدر فيها ذروة المرحلة الانتقالية التى بدأت فى يناير ١٩٥٤ عقب اجراء الانتخابات البرلمانية الاولى فى نوفمبر ١٩٥٣ . وكان مقرراً لهذه الفترة ان تنتهى فى مدة اقصاها ثلاثة اعوام بانتخاب جمعيه تأسيسيه مهمتها تقرير مصير السودان على أحد امرين ، اما الاتحاد مع مصر فى صورة من الصور او الاستقلال التام . وقد نصت على ذلك المادة الثانية عشر من اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير . وكانت نتيجة الانتخابات البرلمانية فور الحزب الوطنى الاتحادى باغلبية مريحة مكنته من تشكيل الحكومة ، بينما بقى حزب الامة فى المعارضة .

شهدت الفترة الانتقالية نشاطاً مكثفاً من حزب الامة للترويج لخيار الاستقلال التام . فكانت مهمة الكتاب الدعاية لهذا الشعار . فقد صدر فى ظروف احتدام معركة سياسية وفى وقت كان تقرير المصير فيه على الابواب . وركز الكتاب على ابراز اسباب النزاع الانجليزى - المصرى حول السودان خلال فترة الحكم الثانى وعلى المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان ، وبصفة خاصة على الدور الذى قام به السيد عبدالرحمن المهدي فى الدفاع عن مبدأ حفظ سيادة السودان لاهله . كما ازدادت الدعاية المصرية بصورة مكثفة خلال الفترة الانتقالية بهدف كسب السودانيين الى خيار الاتحاد مع مصر . وشهدت الفترة انقسامات وسط مؤيدى الحزب الوطنى الاتحادى حول تحديد فهمهم لنوع العلاقة مع مصر . وتم فى ديسمبر ١٩٥٤ فصل وزراء الختمية من الحكومة الاتحادية وشكلوا فيما بعد حزب الاستقلال الجمهورى وهدفه نيل الاستقلال . وفى يونيو ١٩٥٥ فصل محمد نور الدين ،

نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى من الوزارة وكان متطرفا فى دعوته الى الاندماج مع مصر .

اتخذ الكتاب عنوانه (السودان للسودانيين) من الشعار الذى برز فى الحياة السياسية منذ العشرينيات واصبح لامعا فى الاربعينيات . ورفعه الادارة البريطانية فى السودان بهدف كسب السودانين الى سياستها الرامية الى التدرج فى الحكم الذاتى . واصبح الشعار فى عام ١٩٢٠ مثار خلاف وجدل فى السودان ومصر التى نظرت الى السودان كجزء لا يقطع منها . وتشكك المثقفون السودانيون فى الشعار ونظروا اليه كشعار فرضته الادارة البريطانية بهدف ابعاد مصر عن السودان كي تصبح حرة طليقة فى حكمه . وبما ان الادارة البريطانية قد سمحت للترويج لهذا الشعار ، وحاربت فى نفس الوقت الدعاية المناوئة للاتحاد مع مصر ، فقد زاد ذلك من تشكك المثقفين السودانيين وظلت الغالبية من الخريجين بان الاستقلال يمكن احراره بالتعاون مع مصر ، فهى ليست جارة مسلمة تتحدث العربية فصيح ، وانما تعاني ايضا من الحكم الاجنبى^(١) .

وجد شعار "السودان للسودانيين" استجابة من طائفة الانصار بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي . ويرجع ذلك الى وقوف هذه الطائفة ضد اى محاولة لفرض سيادة مصر على السودان . كما وجد قبولا فى بادئ الامر عند السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية والذى عبر عن رفضه لاي نوع من النفوذ المصرى على السودان ، الا ان التنافس الشخصى بين السيدين واتهام السيد على للادارة البريطانية بالعمل على دعم نفوذ ومكانة السيد عبد الرحمن دفع السيد على الميرغنى الى الاعتماد على مصر وبالتالي رفض هذا الشعار . فقد عاش السيد على لاحقا فى مصر طوال فترة حكم المهدي ، وقرينه الادارة البريطانية اليها حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى ودخول تركيا الحرب الى جانب المانيا . وعندئذ اندركت بريطانيا اهمية طائفة الانصار فى القيام بدعاية مناوئة لدعاية السلطان العثمانى بالجهاد . وكانت تلك ساحة للسيد عبد الرحمن كي يحتل مكانة مرموقة وهامة بعد حالة العزلة التى فرضتها عليه الادارة البريطانية . وكان السيد عبد الرحمن ضمن وفد الزعماء الذى وصل الى بريطانيا فى عام ١٩١٩م لتهنئة ملكها بالانتصار فى الحرب . وكان الهدف من ارسال الوفد كسب هؤلاء الزعماء لشعار "السودان للسودانيين" والوقوف ضد النفوذ المصرى فى السودان .

(١) محمد عمر بشير تاريخ الحركة الوطنية فى السودان : ١٩٠٠ - ١٩٦٩ (الخرطوم ١٩٨٠) ص ٩٦ .

اوجدت دعوية الادارة البريطانية لشعار "السودان للسودانيين" دعاية سرية مضادة تمثلت في شعار وحدة وادي النيل . وكونت جمعيات في مدن السودان الرئيسية كان اهمها جمعية الاتحاد السوداني التي تكونت في عام ١٩٢٢م وجمعية اللواء الابيض التي تكونت في عام ١٩٢٤ . ورفعت هذه الجمعيات شعار الاتحاد واستقلال وادي النيل . وبمنتصف عام ١٩٢٤ انقسم الوطنيون السودانيون الى معسكرين المؤيدين لحكم البريطانى في السودان لكى يعد السودانيون للاستقلال وتآلف من الزعماء التقليديين والدينيين والقبليين . والمعسكر الذى نادى بجلاء الاستعمار والاتحاد مع مصر لتحقيق هذا الهدف وتآلف من العناصر المتعلمة تعليما عصريا . وفى نفس العام اندلعت ثورة عام ١٩٢٤ وكان من نتائجها محاربة المثقفين وقمع الحركة الوطنية فى الحقبة التى تلت (١) .

فى عام ١٩٣٤ عين السير ستيوارت سيمز حاكما عاما للسودان . وبدى سياسة التعاون مع المثقفين بهدف كسب انصار جدد لشعار "السودان للسودانيين" وبالرغم من ذلك واصل قسم من المثقفين نظرته الى الشعار بأنه وسيلة لفرض هيمنة بريطانيا على ادارة السودان . ونظر الى مصر بأنها الحيف الوحيد المحتمل وذلك بالرغم من خيبة الامل التى تلت ثورة عام ١٩٢٤ نتيجة لسحب مصر قواتها من السودان وأشياء أخرى . هذا بالإضافة الى توقيع اتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا والتي منحت السودان نصيباً ضئيلاً من المياه .

تكون مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٣٨ اثر توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا . وأرسل المؤتمر فى ابريل ١٩٤٢ مذكرته الشهيرة الى الادارة البريطانية والتي طالب فيها بتقرير مصير السودان عقب انتهاء الحرب . وقد ادى رد الادارة البريطانية على المذكرة والاتصالات الفردية والسرية التى قام بها نوقلاس نيوبولد - السكرتير الادارى "تداك" - مع الخريجين الى انشقاق فى صفوف المؤتمر . فقد تمكن نيوبولد من اقناع مجموعة من الخريجين بضرورة الاعتدال فى المطالب والتدرج فى الحكم الذاتى . وبحلول عام ١٩٤٣ سيطرت العناصر المعادية للوجود البريطانى فى السودان على مؤتمر الخريجين وتكونت الاحزاب الاتحادية بزعامة حزب الاشقاء ورفعت شعار "وحدة وادي النيل تحت الناج المصرى" . وبسط السيد على الميرغنى رعيته على تلك الاحزاب . وتمكنت تلك الاحزاب من احراز اغلبية مريحة فى انتخابات المؤتمر لعام ١٩٤٤ . وكان طبيعيا ان يسعى الشق الاخر

(١) محمد عمر بشير . نفس المصدر ، ص ١٠٥ .

للحركة الوطنية لتنظيم نفسه ومن ثم تكون حزب لامة في فبراير ١٩٤٥ تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي . وفي ان قاداته قد آمنوا بالتدرج في الحكم الذاتي وعرضوا السيادة المصرية على السودان فقد تبنى الحزب شعار "السودان للسودانيين" ، وجذب الحزب الى صفوفه عددا من المثقفين من بينهم المؤلف

ولد مؤلف الكتاب عام ١٩٠١ في قرية عمارة ، لجعليين وتقع على بعد سبعة كيلومترات جنوب مدينة الحصاحيصا . وتلقى تعليمه الاولي بمدرستى رفعة والمسبية والوسط والثانوى بكلية عربون التذكارية . وتخرج في قسم المعلمين في عام ١٩٢٢ وعين معلماً بمصلحة المعارف في ١٥ نوفمبر ١٩٢٢^(١) وعمل بمدرسة أم درمان الابتدائية وشهدت فترة عمله بالمدارس الوسطى شط اجتتماعيا فقد كن عضوا مشطا في لجنة التمثيل والمحاضرات بنادى الخريجين بام درمان ، والتي ضمت حسين شريف وعبد المجيد عبد الحميد وعبد الله خليل وصديق فريد وعرفات محمد عبد الله وعوض ساتى وعلى نور وابوبكر عثمان . واشترك في المسابقات التي كان يقيمها نادى الخريجين بهدف بناء مجتمع جديد وعان بالجائزة الاولي ببحث قدمه عن تربية الطفل تحدث فيه عن اهداف التربية وواجبات الوالدين في هذا المضمار . وهاجم بعض الاغاني الشائعة التي تدفع المرأة الى الخمول والكسل . وطالب مؤلفى لاغنى بن يطرقوا المعاشي التي ترفع من مستوى المرأة وارشدوه الى حياة الخضر . كما تحدث في بحثه عن رسالة المدرسة والمستوى الذي يجب ان يتوفر في المدرس من حيث الاخلاق التربوية والعلمية^(٢)

نقل المؤلف في يناير ١٩٢٨ الى كلية عربون التذكارية ليعمل استادا بها . وعندما بدأت النفثات الى جامعة بيروت الامريكية استثنى منها المؤلف ذلك لمعرفة الواسعة وعلمه بالمستوى الذي يدرس بها^(٣) فقد كن معلما ممتازا ل لغة الانجليزية والتاريخ والجغرافيا^(٤) .

نقل المؤلف في يوليو ١٩٣٥ الى بخت الرضا بالتدريب ليعمل نائب لعميد معهد بخت الرضا المستقر في قرية ١٥ . وجاء تأسيس معهد تدريب معلمى المدارس الاولية لسنتين في

(١) دار الوثائق القومية (الخرطوم) لنيل . من السيد عبد الرحمن على طه رقم ٢٨/١/١٥

(٢) بحس تجنية ملاح من المجتمع السوداني (القاهرة ، ١٩٥٩) ص ٢٠٩ - ص ٢١٥

(٣) دار الوثائق القومية . من السيد عبد الرحمن على طه

(٤) مصحوب عمر ناشري . رواد الفكر السوداني (الخرطوم ، ١٩٨١) ص ٢١٥ - ص ٢١٨

(٥) تخرج من كلية كيبيل باكسفورد في عام ١٩٢٢ وقضى مدة عدة سنوات بكلية سانت لانس الهند وجاء السودان في

بخت الرضا عام ١٩٣٤ نتيجة لتوصيات لجنة شكلها الحكم العام اثر الاضراب الذي وقع في كلية غربون عام ١٩٣١ لتضع تقريراً يتناول اسباب الاضراب ، والانتقال السريع من النقص الى الزيادة في تخريج عدد من المعلمين الذين لا مجال لهم الا الاستخدام الحكومي ونجح مدير المعارف ج س سكوت في توسيع حدود مهم تلك اللجنة لتشمل عرضاً للتعميم في مستوياته الأدنى واعتلت اللجنة مذكرة نالت موافقة الحكومة وتقرر نقل قسم اعداد المعلمين من كلية غربون الى مقر ريفي خارج الخرطوم حيث يتم اشياء معهد المعلمين للمرحلة الأولية وعين قريش الذي كان مفتشاً لتعميم عميدا للمعهد واختار موقع بخت الرضا في منطقة ريفية مجوار النورم على النيل الأبيض وصار المعهد يحمل اسم الموقع^(١).

امضى المؤلف في بخت الرضا اثنتي عشرة سنة هي الفترة التي اعتز بها في حياته العملية والعملية ولا زالت موضع فخر و عزاز من قبل اجيل كاملة من تلاميذه ونصب اهتمام بخت الرضا الاساسي على وضع المنهج الحديثة للتعميم الاولى وتجربة اعداد المنهج بطريقة عملية ووضع الكتب والمقررات المدرسية والبرامج و لخطط لتدريس مدرسي المدارس الأولية وقام المؤلف بحولات في المدارس الأولية لتوقف على ما كان يجري فيها من نشاط واستطاع في فترة وجيزة استيعاب كل الصور الموجودة واصبحت لديه صورة حية وواضحة عن المدرسة الأولية بحاسنها ومساوئها^(٢) وكان يتحدث عن حديث اخير الذي ارتبط قلبه وعقله بالسائلة واستفاد من المناقشات التي كانت تدور مع كبير وصغار المدرسين وكان فهمه البيئة السودانية متكاملة كما كان مدركاً للنفسية السودانية خصوصاً نفسية الطفل وكانت قدرته النغوية فثقة فقد كان متمكناً من اللغتين العربية والانجليزية وقد جعلت كل هذه الصفات زملاء يتعلقون به ويدركون اهميته لهذا العمل

عام ١٩٢٩ مفتشاً للتعميم وهي عميداً بمعهد بخت الرضا في عام ١٩٣٤ وتقدم عن انعم بالسودان في عام ١٩٥٠

توفي في ٢١ يونيو ١٩٨٤

(١) ناصر اسيد ، تاريخ السياسة والتعميم في السودان (الخرطوم ، ١٩٩٠) ص ١٤٥ - ص ١٤٦

(٢) مقدمة مع الاستاذ سر الحزم بحسب تاريخ ١٩٩١/٧/٢ عمل سر الحزم استاذاً بمعهد تدريب معلمي الرضا في

لفترة من سنين ١٩٣٨ الى سنين ١٩٥٠ حيث نقل الى جنوب السودان وشغل منصب رئيس زرع ، بحكومة الانتقالية التي

شكلت عقب ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ واستمر بهذا الموضع حتى مايو ١٩٦٥ ، وقد اعتدت على الاستاذ سر الحزم في

معظم المعلومات الخاصة بالفترة التي قضىها المؤلف ببخت الرضا

التربوي الهام . كما ان وضعه نائباً لعميد المعهد وفر الجانب الادارى اللازم لانجاح المسائل الفنية . ووجد المستر قريقت فيه معوناً اعانه علي فهم البيئة السودانية وكان بحاجة الى خبرات ومقدرات سودانية لضمان نجاح التجربة . واستفاد الى حد كبير من نقاشه واحتكاكه بعبد الرحمن علي طه . وكانت مهمة العميد ونائبه الاشراف على الشعب المختلفة . وكانت كل شعبة مسئولة عن القيام بتجارب لاصلاح المقرر واعداد الكتب للتلاميذ والمرشد للمعلمين ووضع الخطط لتربيتهم . وكان رؤساء الشعب من البريطانيين ويعاون كل منهم واحد من كبار المعلمين السودانيين من نوى الخبرة في المادة . ووضعت شعبة الجغرافيا والتربية الوطنية تحت اشراف عبد الرحمن علي طه المباشري حيث اولى عناية خاصة لاصلاح طرق تدريس مادة الجغرافيا واهتم بالجغرافيا المحلية والتي اعد لها مع آخرين منهم الاساتذة مكى عباس والنور ابراهيم وعثمان محجوب واحمد ابراهيم قزع وسر الختم الحليف كتاب "سبل كسب العيش في السودان" والذي لا يزال يدرس بالمرحلة الابتدائية رغم التغيرات التي طرأ على اسمه ورغم التعديلات التي ادخلت عليه . اعد الكتاب في رحلات حقيقية قام بها نفر من اساتذة بخت الرضا وكان الهدف توضيح ظروف المنطقة الجغرافية والمعيشية والبيئية وذلك باختيار صديق من المنطقة يدسب سن الطفل الذي يدرس . وشملت الرحلات القواد وريرة والجفيل وبابنوسة ويامبيو ومحمد قول وود سلفاب وام برمان وعطبرة . وقد صاغ المؤلف هذه الرحلات شعراً حلوا سهلاً في قصيدته الشهيرة التي تبرز التعددية الثقافية وتدعو الى الوحدة الوطنية ومطلعها

في القواد التقيت بالصديق * * * انعم به من فضل صديق

ادخل المستر قريقت وعبد الرحمن علي طه فكرة تجربة المناهج على الطلاب ثم اعدادها مقررأ . وكان عبد الرحمن علي طه حاضراً في معظم تجارب الشعب المختلفة . وقبل طبع المنهج كان يعرض لمناقشة نهائية على الفترات التدريبية للنظار والمعلمين والتي كانت تعقد ببخت الرضا وذلك للاستفادة من ملاحظاتهم . ويلي ذلك طبع الكتب ثم توزيعه على المدارس . وكانت تلك طريقة دقيقة وجادة اعتمدت على تكريس الجهود والتفاني والمتابعة . وقد انتقد نفر طول المدة التي كان يستغرقها اخراج الكتب والتي قد تمتد لثلاث سنوات . الا ان بخت الرضا التزمت به بسبب معين وهو ان يأخذ المنهج مدته التجريبية كاملة فاذا كانت النتيجة جيدة ، طبق على جميع المدارس

تطلعت بخت الرضا فترات تدريبية (كورسات) للنظار والمعلمين ، الذين لم يدرسوا بها وساهمت هذه الفرق التجديدية في تغيير فكرة هؤلاء عن المعهد ، فقد عرض بعضهم فكرة التجديد التي شنتها بخت الرضا والتي كانت ترمى الى الغاء فكرة التلقين لدى تلميذ المدرسة الاولى واستبدالها بتنمية ملكاته وبحضورهم لهذه الفرق ادركوا الفرق بين الطريقتين واهمية المعهد ، واكتملت قدعتهم بعد ايفاد خريجي بخت الرضا لعمل بمدارس السودان المختلفة واثى جانب هذه الفرق نظمت فرق تجديدية اخرى للمعلمين الذين تخرجوا من بخت الرضا وكان عبد الرحمن على طه المحرك لهذه الفرق منحها جزءا كبيرا من وقته ونشاطه وكان يقود المناقشات بنفسه . ولاحظ المستر قريث مشكلة تفادى المعلمين الذين يأتون الى هذه الفرق للنقد الدأى لخطائهم ، وساهمت مبادرات عبد الرحمن على طه في حل هذه المشكلة بتقد نفسه والاشارة الى مواطن الضعف فيه امام المعلمين^(١)

اهتم عبد الرحمن على طه بتقوية الصلة بين خريجي بخت الرضا بعد نقلهم للعمل في مدارس السودان المختلفة . كان هناك خطاب دورى سنوى يصدر عن انجازات بخت الرضا ، وعديل ليصدر الخطاب مرتين في العام وتطور ليصبح محلة بخت الرضا . ويعرض الخطاب مخصص لرحلات التي كان يقوم بها المعهد الى المدارس المختلفة . وكان يقوم بعداد الخطاب المستر قريث وعبد الرحمن على طه باللغتين العربية والانجليزية . كما كانت هناك رحلات تفتيشية سنوية الى المدارس خارج بخت الرضا لتوقوف على تطبيق هذه المدارس لما قام به المعهد . وكان على كل شعبة اعداد برنامج لرحلات التفتيش ، واهتم عبد الرحمن على طه بهذه الرحلات وبالمكتبة المتنقلة والتي هدفت الى تمكين عادة القراءة لكتب غير تلك التي تعد وتطبع في بخت الرضا . وكانت الكتب ترسل لمدارس المختلفة لتقرأ ثم تعاد الى مكتبة بخت الرضا .

اهتم عبد الرحمن على طه بالنشاط المدرسى خارج الفصل . ففي مجال الرياضة اولى اهتماما لادخل النشاط الرياضية الاخرى مثل السباحة وكرة السلة والتنس بدلا عن الاختصار على كرة القدم . واهتم ايضا باقامة معسكرات للطلبة خارج بخت الرضا استخدمت كتدريب عملي وذلك باقامة معسكرات في القرى لمدة اسبوع . كما كان على كل دفعة القيام في سنتها النهائية برحلة طويلة لمنطقتين متباينتين . وكان الهدف من ذلك فتح اذهان الطلبة للحياة في مناطق السودان المختلفة وتنمية الجوانب الهامة في شخصية الطالب

Criffith V. L. AN Experiment in Education (London, 1953) P

(١)

اهتم عبد الرحمن على طه ايضا بمجمل التعليم الزراعى وكانت احد اهداف مبحث الرضا تخريج معلم مؤهل للعمل فى الريف ولا يحد نفسه غريبا فى بيئته ويتدرب الطلبة على الزراعة فى حواشات صغيرة ، وكان لبعض المعلمين حواشات صغيرة ومن ضمنهم عبد الرحمن على طه . كان يقوم بزراعتها بنفسه . وكان يهدف دائما ان يكون قنوة لغيره ، ووجه عذية خاصة لاخلاق طلبته فكانت نظراته متجددة تصنع احتياجات السودان كبلد ناشئ وباهص فى المقام الأول . لذلك كرس سنوات لجوانب التدريب الاخلاقى والتركيز على تلك الصفات التى يحتاج اليها الطالب تحت التدريب حتى يخرج معلماً ومواطناً صالحاً^(١)

والى جانب الكتاب قيد التحقيق قدم المؤلف بعدد بعض الكتب مثل "مرشد المعلم لبيع موسوعات"^(٢) والى وترجم مع المستر قريفت عدداً من الكتب التى تدلج السلوكيات والاخلاق التى يحتج اليها الشخص كالاغتماد على النفس والمثابرة مثل كتاب "اهداف الاخلاق آراء عن المستوى الخلقى لأمة ناشئة"^(٣)

وقد دفعت علاقة العمل الحميمة والمثمرة المستر قريفت لاهداء مؤلفيه "تجربة فى التعليم"^(٤) و"اهتمام المعلم"^(٥) الى عبد الرحمن على طه . وجاء فى اهداء الاول الاتى

"الى السيد عبد الرحمن على طه أول وزير للمعروف بالسودان وثائباً لعميد بخت الرضا لاثنى عشر عاماً على امل أن يساعد بعض الاعمال التى تقاسمناها فى الماضى على تنوير مشاكل المستقبل"

وقد ابرزت جريدة التايمز فى عددها الصادر بتاريخ ٣ اغسطس ١٩٨٤ فى عمود نعت فيه المستر قريفت تجربة بخت الرضا ، وعددت الصعاب التى واجهتها وعلقت بان المستر قريفت وعبد الرحمن على طه امتلك موهبة فريدة لانجاز احسن الاعمال فى اصعب الظروف

(١) "مقالة فى تاريخ السودان - عبد الرحمن على طه مقال بقلم الأستاذ موالىم الخليفة ، جريدة الأصواء عدد رقم ١٢٨ ،

٢٢ نوفمبر ١٩٨٦

The Teacher's Guide to the Topics Method. (٢)

Character Aims some Suggestions on Standards for a Rising nation. (٣)

V L Griffith, An Experiment in Education (London 1953) (٤)

Teacher Owned (London, 1975) (٥)

نقل المؤلف في يناير ١٩٤٨ إلى رئاسة المعارف بالخرطوم مساعدا لمدير المصلحة وهي عام ١٩٤٩ عين وزيراً للمعارف وهو أول سوداني إلى هذا المنصب واستطاع خلال فترة عمله أن يضع خطة العشر سنوات لتطوير التعليم وأن يدخل اللغة العربية في مدارس الجنوب وأن يوحد المناهج مستعيناً بالاستاذ سر الختم الخليفة الذي عين دول مفتش سوداني بالمديرية الجنوبية ليشرف على تلك الجوانب الهامة وتدل سياسته التي وضعها لانخراط اللغة العربية للمديرية الجنوبية على أصالته وحكمته وتقديره لشعور الآخرين . فقد كان حريصاً على وضع الاعتبار لمشاعر المواطنين حول لهجاتهم المحلية التي كانت تدرس في المدارس ولم يأمر بالغائها وإنما أصبح جزءاً من المنهج ^(١) كما اقترح تعديلات على قانون عام ١٩٢٧ للمدارس غير الحكومية يتم بموجبها نقل سلطة الحاكم العام في جميع القضايا المتعلقة بفتح المدارس وإغلاقها وتعيين المدرسين فيها إلى وزير المعارف ^(٢) ولم يكن تنفيذ هذه الأشياء بالامر السهل لأنها مست صميم السياسة الاستعمارية .

وقد اضطر المؤلف لتقديم استقالته من الوزارة ثلاثة مرات آخرها لعدم ترقية الاستاذ عوض ساتي ^(٣) ، فعندها أخطر المستر هيبيرت مدير المعارف - الوزير معزاه على التقاعد في ديسمبر ١٩٥٣ ، وأوصى الوزير بتعيين سوداني لشغل المنصب وذلك لوجود سودانيين أكفاء ، واقترح الاستاذ عوض ساتي ذلك ورفض الحاكم العام قبول توصيته عندها جمع المؤلف أوراقه الخاصة من المكتب وشرع في حزم متاعه من المنزل الحكومي فأوفد الحاكم العام سكرتيه الخ من السيد عبد الرحمن المهدي للتوسط لدى الوزير بالا ينشر شيء مما حدث في الصحف وقد رفض المؤلف الرجاء وعمل الحاكم العام موقفه فقبل ترقية الاستاذ عوض ساتي دون قيد أو شرط فسحبت الاستقالة .

شارك المؤلف خلال فترة عمله وزيرا للمعارف في مؤتمر بعنوان "المشاكل التعليمية

(١) سر الختم الخليفة "صالح في تاريخ السودان"

(٢) ناصر السيد تاريخ السياسة والتعليم ص ٩٩ - ص ١٠٠

(٣) شغل الاستاذ عوض ساتي منصب أول مدير سوداني للمعارف وكان من أوائل اسراديبيج الذين ابتعثوا إلى جامعة بيريت الأمريكية لدراسة الرياضيات وعمل استاذاً للرياضيات بكلية غريمن ونانغوا لمدرسة وادي سيدنا الثانوية . وعندما نال السودان استقلاله عين أول سفير للسودان بالملكة المتحدة

للمجموعات الثقافية خاصة" نظمتها جامعة كواومبيا بأمريكا في الفترة من ١٨ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٤٩ . وقدم محاضرة بعنوان "النواحي الاقتصادية والسياسية للتعليم في السودان" تطرق فيها للآثار التي ستركب ، لأحوال الاقتصادية والسياسية على الخطط التعليمية . وانتقد الفهم ، القاصر لتعليم يته وسية للحصول على وظيفة مركزا على أهميته في تنمية الشخصية وروح المواطنة لدى الفرد . وتطرق لتجربة معهد التربية ببخت الرضا وعدد أهدافها .

أنضم المؤلف إلى حزب الأمة وأصبح من المقربين إلى راعي الحزب السيد عبد الرحمن المهدي . في عام ١٩٤٩ دخل المؤلف الجمعية التشريعية بحكم منصبه وزيرا للمعروف . وقد حلت الجمعية التشريعية محل المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تكرر عام ١٩٤٤ وغابت العضوية فيه لزعماء القبائل والتجار وكان بالمجلس قلة من المتعلمين . وكان هدف حزب الأمة أن تسرع الجمعية نحو تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال . وشارك المؤلف في تقديم اقتراح الحكم الذاتي إلى الجمعية في ديسمبر ١٩٥٠ والدفاع عنه إلى أن فاز الاقتراح بغلبة صوت واحد . وعين عضوا في لجنة تعديل دستور الجمعية التشريعية والتي تكونت بهدف إعداد مسودة دستور للحكم الذاتي . وبالرغم من القرار الذي أصدره الحاكم العام محل اللجنة على أثر الخلاف الذي نشب بين أعضائها لالغاء الحكومة المصرية لاتفاقيتي الحكم الذاتي (١٨٩٩) ومعاهدة عام ١٩٣٦ ، إلا أن مداولاتها قد استخدمت لوضع مسودة الدستور والتي أجازتها الجمعية في أبريل ١٩٥٢ . ورفعت المسودة في ٨ مايو ١٩٥٢ إلى تولي الحكم الثنائي لأجازتها .

شارك المؤلف في أواخر يونيو ١٩٥٢ في وفد أرسله حزب الأمة للتفاوض مع الحكومة المصرية بدعوة وجهها نجيب الهلالي - رئيس الحكومة المصرية آنذاك - إلى السيد عبد الرحمن . وكان الدافع وراء هذه الدعوة تدليل الصعاب التي اعترضت الحكومتين المصرية والبريطانية للتوصل إلى اتفاق . ومقد برزت مسألة مطلب مصر بالسيادة على السودان على أنها العقبة الرئيسية أمام أي اتفاق مصري - بريطاني . فشلت تلك المفاوضات نسبة لرفض حزب الأمة لأي نوع من السيادة المصرية على السودان ، إلا أن محاولة مصر جاءت خطوة إيجابية وذلك باعترافيها بأهمية جناح الحركة الوطنية المعارضة لوحدة وادي النيل والمؤيد لشعار "السودان للسودانيين" .

عاد المؤلف من مصر في أول يوليو ١٩٥٢ ورافق في أكتوبر من نفس العام السيد عبد الرحمن المهدي في رحلة إلى بريطانيا لاستكمال حكومتها بالتصديق على دستور الحكم الذاتي . وكان السيد عبد الرحمن قد تلقى قبيل مغادرته إلى بريطانيا برقية من الرئيس محمد نجيب يدعو فيه إلى الحضور للقاهرة للتفاوض . وفي القاهرة وقع المؤلف ضمن آخرين من حزب الأمة اتفاقية الاستقلاليين التاريخية مع الحكومة المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ وإلى جانب ذلك وقع المؤلف نيابة عن حزب الأمة على اتفاقية "الجنتمن" مع الحكومة المصرية والتي هدفت إلى الحصول على ضمانات لوقف الدعاية المصرية في السودان خلال فترة الانتخابات والفترة الانتقالية .

وقع المؤلف في ١٠ يناير ١٩٥٣ وضمن آخرين من حزبه على اتفاقية الأحزاب مع الحكومة المصرية . وذلك عندئذ أوقدت الحكومة المصرية الصاع صلاخ إلى السودان ليعرض على قادة الأحزاب نقاط الخلاف التي برزت خلال المفاوضات المصرية - البريطانية . وثبتت اتفاقية العشر من يناير وجهة النظر المصرية وقطعت الطريق على الحكومة البريطانية ووقعت اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في ١٢ فبراير ١٩٥٣^(١) وأسفرت الانتخابات التي أجريت بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية عن فوز الحزب الوطني الاتحادي الذي تكون نتيجة مجهودات مصرية وذلك بدمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد . وأخفق المؤلف الذي رشح نفسه بدائرة المسمية في الفوز بينما فاز منافسه حماد توفيق مرشح الحزب الوطني الاتحادي .

وفي انتخابات مارس عام ١٩٥٨ رشح المؤلف نفسه مرة أخرى في دائرة المسلمية وقاز وعين وزيراً للحكومات المحلية وأستمر في منصبه حتى ١٧ نوفمبر حيث قام الجيش بانقلاب قاده الفريق إبراهيم عبود . وأهم عمل قام به المؤلف في تلك الأشهر القليلة وضع مشروع متكامل للحكم المحلي بالتعاون مع الأستاذ علي حسن عبد الله

عاد المؤلف بعد تقاعده في نوفمبر ١٩٥٨ إلى مسقط رأسه عمارة الجعليين وعمل على اصلاح قريته بالتخطيط وتغيير ميه الشرب الصالح والكهرباء والعنيد بالاحوال الصحية وفتح المدارس الى ان اصيحت قرية نموذجية . ولا كانت القرية تقع بالقرب من موقع

(١) Taha, Fadwa, The 12th of February 1953 Anglo-Egyptian Agreement on the

Sudan An Historical Study (Ph D Thesis, University of Khartoum, 1986).

أريجى^(١) المدينة التاريخية والأثرية القديمة ، تبني المؤلف تغيير اسم عمارة الجعليين وتسمية القرية بهذا الاسم هذا الى جانب أن القرية توسعت لتشتمل قبائل أخرى الى جانب الجعليين ،

كرمت جامعة الخرطوم المؤلف بمنحه درجة الدكتوراة الفخرية في القانون في ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ وكان مديره آنذاك المرحوم البروفيسور النذير دفع الله ، وكان ذلك اعتراف بما قدم من عمل بارز في مجالات الخدمة العامة وتقديرا لثمرة منجزاته القيمة ، وكرمه أريجى بهذه المناسبة واقامت له مهرجانا ضم العديد من اصدقاء المؤلف وزملائه ومواطني ومواطنات القرية وقد أطلق اسمه على المدرسة الثانوية العامة لبنين بالقرية

توفي المؤلف في نوفمبر ١٩٦٩ بمستشفى الحساحيصا اثر بوية قلبية وشيع جثمانه الى مثواه الاخير في موكب مهيب قدر بحوالى عشرة آلاف شخص وتبارى زملاؤه وتلامذته من المعسمين في رثائه فقد رثاه امير الشعراء المرحوم عبد الله محمد عمر البنا بقصيدة طويلة جاء فيها :

وواحدنا من لسعوم من الذى	وعاها ودكاها حياض ومشربا
وواحدنا من الكياسة والنهى	اذا زعزعت نكباء اوروجت هببا
وواحدنا من للسياسة ان سط	عدو على اوطانه متتالبا
وواحدنا من لبيان يسوقه	متينا رصين اللفظ والنسبك معرب

وانصفه المرحوم القذافي سعيد بقوله	
يا رائد القطر أن الدمع منهمر	لما رحلت وإن الصبر منحسر
هيهات ما الدمع يجزى فضل عارفه	فيها الكريم صدق الجهد والظفر
والجهد أما ضعيف لا عناء به	وأخر من صميم القلب يعتصر
عصارة الجهد قد أودت بخير فتى	قد هده السذل والاجهد لا الكبر

ورثاه من شعراء نخت الرضا المرحوم تادرس يعقوب ، لفرشوطى بقصيدة مطلعها

(١) ارفعت أريجى كمدينة هامة ما بين القرن السادس عشر والى الثامن عشر وقد رعاها الوجود الاسكتلدى شهير بروس في عام ١٧٧٢ ولدى اشار الى ان هزيمة الفوج لقائد العرب عبد الله جماع قد تمت في عام ١٥٠٤ بالقرب من أريجى

تكلت "الرضا" ان كنت بالعيش راضياً فلا طاب لي سعي ولا بيت هانيا

الى ان قال :

ويا اريجى بوركت فى الارض بقعة
ثوى فيك بحر العلم والفضل والتقى
ويورك قبر فيك ضم المعاليا
فاكرم درى ضمت البحر ثاويا

ورثاء الشاعر عمران العاقب امد الله فى عمره مرجعا ايام بخت الرضا بقوله

ذكرت ايام كان الشمل مجتمع
ايام بخت الرضا للقطر كمبته
والود فى ظله ، الم سود مدعقد
ولحجيج ابتهالاهين يحتشد

من اهم اهداف هذا التحقيق تعريف القارئ بالمؤلف واسهامته فى الحياة السياسية والاجتماعية وبعحداث تلك الفترة التى تناولها الكتاب فقد افترض المؤلف المام القارئ بتفاصيل الاحداث مما دفعه الى حذف الكثير من التفاصيل الهامة التى استعاض عنها بعبارة كما يعلم القارئ . وبما ان الطبعة المحققة من هذا الكتاب تأتى بعد مرور اكثر من خمسة وثلاثين عاماً على صدور الطبعة الاولى ، ومولد اجيال جديدة لم تعاصر تلك الاحداث ، اصبح من الافضل تعميم الفائدة بجراء هذا التحقيق والذى قدمت له بشرح شعار "السودان لسودانيين" وسرد سيرة المؤلف الذاتية ودوره فى مجال لتعميم والسياسة كما تأتى اهمية هذا التحقيق من ان الكتاب يعتبر مرجعاً هاماً دل على ذلك اعتماد عدد من الباحثين فى تاريخ السودان الحديث للمعلومات والوثائق التى تصممها . واذكر على سبيل المثال لا الحصر كتب البروفيسور مدثر عبد الرحيم عن التطورات الدستورية فى السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ وكتاب البروفيسور حسن ، حمد ابراهيم عن معاهدة عام ١٩٣٦ ومؤلف د عفاف عبد الماجد ابو حسيو عن صراعات الحركة الوطنية السودانية ١٩١٨ - ١٩٤٨

اعتمد التحقيق على استخدام الحوشى دون تغيير فى النص الاصلى واهتمت هذه الحواشى بمرتين اولهما شرح الاحداث التى احصرها المؤلف وثانيهما الاشارة فيها الى الوثائق والمؤلفات التى تناولت الاحداث الواردة فى الكتب لاقدة الباحثين فى تاريخ السودان الحديث . وقد اكد المؤلف اهمية الوثائق مذكراً ان احد هدى الكتاب يبين الوثائق

الرسمية التي تعرضت لسيادة السودان وإيرادها محررة من أى تعليق . لذا يصبح من الافيد حصر ارقام هذه الوثائق وتوضيح مكان حفظها لقارئ ، الذى يرغب فى الرجوع الى الاصل .

وقد اتبع التحقيق تعديلات فنية ملفيعة تمثلت فى نقل قائمة المراجع التي استخدمها المؤلف الى نهاية الكتاب ونقل الاشارة الى هذه المراجع من داخل النص الى العواشى مع الرمز لها بعلامة " * " وذلك للتمييز بينها وبين حواش التحقيق . كما أوردت الاسم الصحيح لكتاب السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٢ ، الكتاب الاخضر الذي أصدره مجلس الوزراء المصرى فى عام ١٩٥٢ بدلا عن "جمهورية مصر" الاسم الذى أورده المؤلف . وكذلك كتابة اسم مؤلف مكى عباس "قضية السودان" باللغة الانجليزية التي صدر بها وقمت بنقل محتويات الكتاب المحقق الى اوله بدلا عن اخره كما ورد فى الطبعة الاولى

وفى الختام اتقدم بالشكر والتقدير لكل الدين ساهموا باسداء النصح واخص بالشكر البروفسور ب م هولت والبروفسور ج. ن ساندرسون والبروفسور حسن احمد ابراهيم والدكتور مارتن دالى . كما اشكر البروفسور محمد ابراهيم أبو سليم والدكتور محمد سعيد القدال اللذان قاما بالاطلاع على مسودة التحقيق وابديا ملاحظات هامة . واعجز عن الشكر للمساعدة القيمة التي قدمها البروفسور ركسى شور اوفاهى والدكتور أندرس بيركيلو بقسم التاريخ بجامعة بيرقن بالنرويج . وتهنتهما الجوائز الملائم الذي مكنتى من ايجاز هذا العمل والشكر موصول لقسم الدراسات الشرقية بجامعة درهام بالمملكة المتحدة لادحتهم الفرصة للاستفادة من امكانيات الحاسوب الالى (الكمبيوتر) بالقسم لاعداد هذا الكتاب . والشكر للدكتور جعفر ميرغنى الذى قام بمراجعة اللغة ولدار جامعة الخرطوم للنشر لتفضلها بطبع وتوزيع الكتاب.

ولا يعوتنى فى الختام ان اشير الى اهتمام ومتابعة اخى المرحوم مهيب لفكرة التحقيق وحث وتشجيع اخى المرحوم صلاح المتواصل لاكمال العمل . وكم يحزننى ويعز على الا يكونا من بين قرائه

الدكتورة / هنوى عبد الرحمن على طه

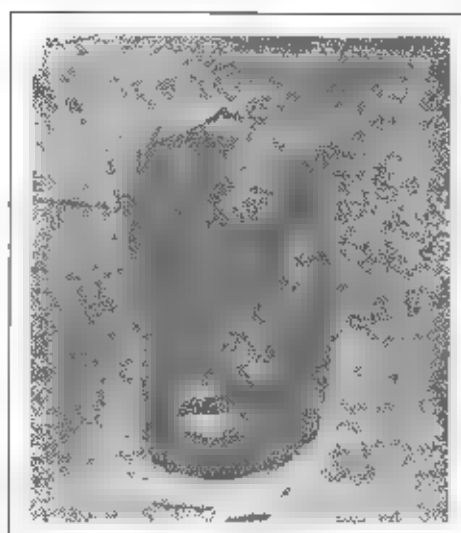
مدينة الصافية - الخرطوم بحرى

اغسطس ١٩٩١م

الاهداء



السيد عبدالرحمن المهدي



الامام المهدي

ابوك غزا بالسيف فانتقاد من طغى

وسيفك للاهداء رأى مسدد

(مولاي الامام)

أتقدم الى روح أتيك الطاهرة . و الى عظمته وعظمتك الخالدة باهداء هذا الكتاب

عبد الرحمن علي طه

شهر رمضان المبارك

سنة ١٣٧٤

مقدمة الإهداء

مولاي الامام .

جرد أبوك السيف في وجه المدفع ، وقام بقفزة قلبية من أبطل الرجال ليواجه بها فئة كبيرة من جموع الإستعمار ، فقه السيف المدفع ، وغلبت لفنة القليلة الفنة الكثيرة بانن الله ، وفي هذا سر المعجزة الخارقة .

التحق الإمام المهدي بالرفيق الأعلى ، تاركاً وراءه سودان حراً مستقلاً ، له جيشه وله علمه ، وله نقده ، وله قضاؤه وتشريعه .

ثم جاء الإستعمار من جديد ، فاحتل البلاد بقوة الدار والحديد وكنت آنذاك صبياً لم تتجاوز الثلاثة عشرة من عمرك . عمل الإستعمار على تشريدك وآل بيتك بكل الوسائل وحرَم عيت وعلى آل بيتك الإقامة في عاصمة أميت . وحارب وآل بيتك في الرزق والاستقرار ، وحارب كل أثر لمهدي لميت في نفوس الناس كل أمل في الإستقلال ، ولطفى في قلوبهم نور الحرية ، (والله متم نوره ولو كره الكافرون) .

مصيت تفتح الأرض بيمينك ويسعدك كف يفتحها سرور الدس ، وصبرت على الوعيد ، ولم تحفل بالوعود ، لأن نفسك الكبيرة كانت تحمل بين جوانبها مال شعب بأسره ، ولأن الله سبحانه وتعالى أعدك برسالة عظمى أعد لها أمالك من قس هادها كأنفسن ما يكون الاداء .

وما ان استقامت لك أسباب الجهاد ووسائل النصال الا وقعت تعمل لوصول حقبة الحرية التي ظن الإستعمار انه قطعها أو قضى عليها ، وما زلت بالمستعمر تلين حيناً وتشد حيناً آخر الى أن رددت للسودان حقه المنهوب وسيادته المسلوبة

ف اتصلت الحلقة على الزمن ، ووجد السودان فيك وفي أميك من قبل سبيل العزة والكرامة ، وتهيأت لسودان بجهادك وجهد أميت من قبل أسباب الحرية والإستقلال ، وألقى السودان عندك وعند أميك من قبل بداية التاريخ الحديث الذي يفخر به في محافل الدول ، ويعتز به في مجامع الشعوب .

مولاي الإمام

لقد عاصرت أولى مراحل جهادك وسابرت مراحل الأخرى مسيرة شخصية في داخل البلاد وخارجها ، فخطبت في ذهني ذكريات باقية ، وسجل التاريخ في سجل مواقف الرجال الذين تحيا بهم الأمم .

فهل تراسي أنسى أو أن التاريخ ينسى ، يوم سافرت الى لندن عام ١٩٣٧ بعد إبرام (معاهدة الشرف) لتستوضح القوم معنى (الرفاهية) التي وردت في تلك المعاهدة ، فيفسرها القوم بأنها قد تعني الرقي المادي والأدبي ، ولكث تقول لا رفاهية بغير الحرية ، ولا رقي إلا بالاستقلال ؟

ويوم أنسك الطائرة الى لندن عني كبر ومرص لتحطم السيدة المفروضة ، فعرضت عنك حكومة صدقي ، ولم تشأ أن ترد بكلمة ؟

ويوم وصفتك إحدى المجلات المصرية بأنت رجل ثائر علي ، اتراج ورأت أن يحكم عليك بالإعدام ، فلم يثبث هذا عن عرمت ، ولم يحملك علي لتسليم ؟

ويوم أوفدت من أوفدت الى مجلس الأمن ليراقبوا قضية البلاد ويروجوا لعدالتها في اوراق الامم المتحدة فأثبت حق السودان في تقرير مصيره ؟

ويوم قام النحاس يفرض دستور السيادة ، ويمن ملكه بامبراطورية واسعة فقلت ان هذا ان يكون ؟

ويوم سافر وفدك لمفاوضة الهلالي باش ، فعوضت لومد في كل شيء ، الا التفريط في السيادة .

ويوم كنت تعد العدة لسفر طويل يكلف ألوما من الجبهات ، فجاك الصديق ، وخاطبك في تأثر بالغ ، قائلا لم اجد سبيلا لسفقات الرحة يا ابتاه فاطرقت وأطرق الحاضرون ، وساد القاعة صمت رهيب ودب في النفوس يأس شمل كاد أن يقضي على الأمل البسم ، ولكنك بعثت الأمل من جديد حين رفعت رأسك وقلت للصديق عيبك بالمصارف والبنوك فقترض لحساب القطن فان وقت جنيه قد حان ، وعلى كل حال لا تعد الى مرة أخرى

تحدثني عن نفذ المال الا اذا بعث هذه الدار التي اسكنها انه يوم لا ينسى .

ولا أحسبني أنسى ، أو أن التاريخ ينسى

يوم أقلتك الطائفة الى لندن وكنت في صحيفتك تبحث عن التصديق بدستور الحكم الذاتي ، وعن سيادة السودان ، فأنجزت الأولى ولم تجد ردا شافيا عن الثانية ؟

ويوم قدمت مصر وكنت في صحيفتك عمقت الإتفاقية المعروفة ، وعدت للسودان بالسيادة لأهله ، وكان صدقي قد عاد بها قبل ذلك لأهله ؟

ويوم تعثرت المفاوضات بين مصر وانجلترا بشأن سلطات الحاكم العام في الجنوب فبعث اليك مستر أيدن برسالة خاصة عن طريق الحاكم العام لتتوسط في الأمر بما لك من نفوذ ، وكنت معك أقوم بمهمة التعريب فكان ردك ذلك الخطاب السياسي البارع ، والوطني القوي ؟

ويوم قمت تعلن في الناس نظم الحكم الجمهوري ، فقت للشعب السوداني هـ هي ذي سيدتكم بين أيديكم ، وما هو ذا نوع الحكم الذي أره صالحا لبلادكم ، فكونوا صفا واحدا وسيروا في طرائق العزة ومدارج الكمال ، وحادار ان يقلت الأمر منكم هـ لاستقلال لا يكون الا مرة وان يعود . ذا أفت لا بجهود مرة ؟

مولاي الإمام

ان السودان قد ضاع على وجه التحقيق في عام ١٩٤٦ لولا وقفك الجبارة المشرفة .

وضاع أو أوشك ان يضيع في عام ١٩٤٧ لولا حراستك اليقظة الأمانة

وضاع على وجه التحقيق أيضا في عام ١٩٥١ بدستور مقروض أشيع وأذيع ، ولكنك كنت على النوام خلف السودان تحميه وتود عنه .

وضاع أو أوشك أن يضيع في عام ١٩٥٢ بعروض سخية لم تطلب مقابلا غير التاج فكنت السياج المنيع لدرء الخطر عن السودان والسيادة على السودان

ومازلت يقظا أمينا تحرس وتحمي وتود الى أن جئت للسودان بسيادته وقام فيه برلمانه ، فلن ينسى الشعب السوداني ، ولا أحسب التاريخ ينسى ما قدمته لبلادك في غير من أو أندي

ألا فاهنا بما قدمت وقر عينا بما حققت .

مولاي الإمام

أننى لم أقدم على جمع هذه الصقائق المنجزة في هذا الكتاب الصغير لأضيف بذلك
جديدا لعظمتك التي بنيت العظمت ، ولكنى أردت أن أسرد أو أجمع طرفا من الوقائع التي
عاصرت بعضها ، وسأيرت بعضها الآخر كما أسلفت ، وأضمنها كتباً يحفظها للحقيقة
والتاريخ .

ولا أدعى أنى أتيت على كل ما لقيه الإمام من شدة ، وتعرضي إليه من قسوة ومحنة في
سبيل خدمة السودان ، فإن وفقت فهذا ما أردت ، وإن كانت الأخرى فتقيل الكتاب على ما
فيه من نقص وتقصير أهديه الى روح أبيك وإلى عظمتك والخالدة .

رمضان سنة ١٣٧٤

مايو سنة ١٩٥٥

توضيح

يتلخص غرض هذا الكتاب في أمرين :-

الأولى - بيان الوثائق الرسمية التي تعرضت لسيادة السودان ، اما في المفاوضات المختلفة بين مصر وبريطانيا أو في المحادثات التي كانت تدور من حين لآخر بين أقطاب الإستقلايين وبين المسؤولين في مصر وإنجلترا .

الثاني - بيان الجهود التي بذلها حزب الأمة والإستقلاليون في داخل البلاد وخارجها بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدي لرد سيادة السودان لأهله .

ملاحظات

(١) يتضح مما تقدم ان الكتاب ما هو الا مجموعة من المذكرات ذات الصلة بموضوع "السيادة على السودان" وحتى في هذا فلا ادعى بأنني وفقت لجمع كل شيء ولكن لعل في القليل الذي أوردته ما يعين المواطنين على تتبع الظروف والملابسات التي كان لها أثر كبير في توجيه قضية البلاد .

(٢) سيرى القارئ أنني في كثير من الأحوال أوردت الحقائق أو الوثائق مجردة من أي تعليق ، لأنني فضلت ان أترك له حرية التعليق من أن يتأثر في نقده وتحيله بأرائي الشخصية .

السودان الحر المستقل

١٨٨٥

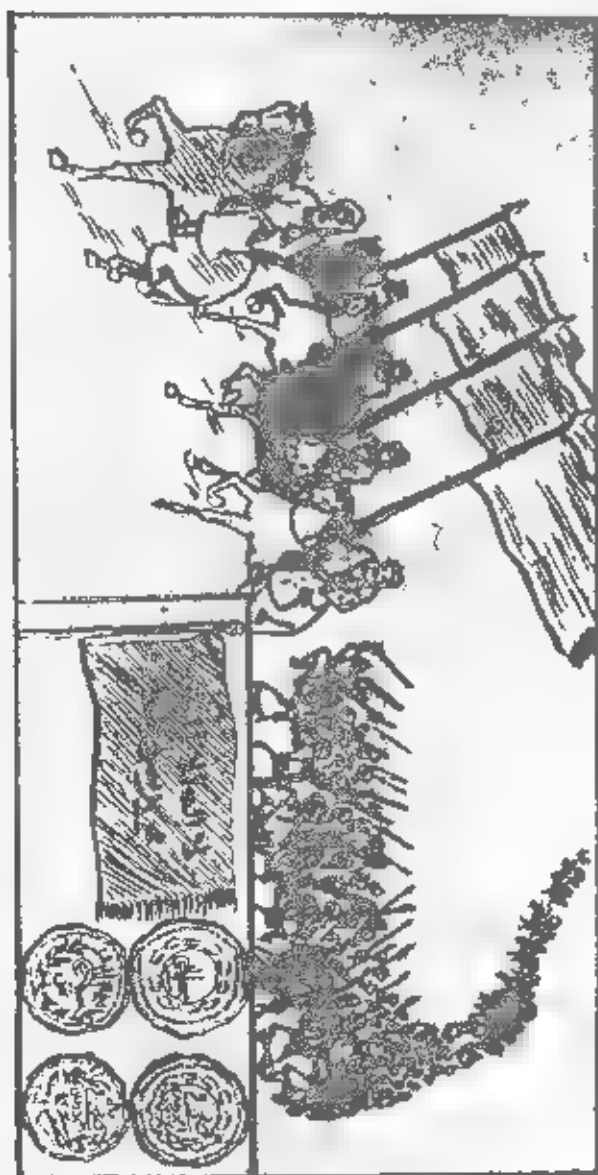
هيا الله المهدي لاداء رسالته العظمى ، وأعدده خير اعداد لطرد الاستعمار العاشم من البلاد "١" والقضاء على الفساد الذي بلغ حد الفوضى في السودان

جرد المهدي السيف وخف لنصرته أفذاذ الرجال وابطالهم من العشائر والقبائل ، فطوعت له قوة الإيمان بالحق ان يقود المعارك الدامية من نصر الى نصر ، ومن فتح الى فتح الى ان يدخل عاصمة السودان الحر المستقل في مستهل عام ١٨٨٥ "٢" .

وهي منتصف هذا العام لحق الإمام المهدي بالرفيق الأعلى ، بعد ان أدى رسالته على خير وجه وأتمه ، وبعد ان خلف وراءه دولة حرة مستقلة ، لها جيشها ، ولها علمها ، ولها نقدها ، ولها تشريعها وقضاؤها .

ان كل سوداني صميم في الجيل الحاضر ، وفي الاجيال المقبلة لن يجد ما يفاخر به غير سيرة المهدي ، وغير تاريخ المهدي ، لأنها سيرة الحرية ، ولأنه تاريخ الاستقلال

ألا رحم الله الامام المهدي وانزله خير منزل في جناته فقد خلق لسودان كيانه النوى ، واثبت للعالم وجود السودان بين الامم المستقلة والشعوب المتحررة .





ابطال التحرير

قبض الله المنهدي الى رحمته ، وقام على الامر من بعده الخليفة عبد الله الذي ظل يسوس البلاد بقدر ما توانى له من امكانيات محدودة الى ان دبر الاستعمار حملته الفاشمة الظالمة فعبرت الجيوش المصرية والانجليزية الحدود من الشمال وقضت نيرانها على المراكز الحربية السودانية حتى بلغت جيوش المستعمرين مدينة ام درمان

وهناك في كرري دارت المعركة الفاصلة في الثاني من شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨ وانتهت باستشهاد ما يقرب من احدى عشر ألفا من المسلمين حصدهم نيران المدافع المصرية والانجليزية ، وتركت ستة عشر ألفا من المسلمين يتساقطون جرحى في ميدان الجهاد ، وتسيل دماؤهم الطاهرة من طعن الأسنة والرماح المصرية والانجليزية .

خرج الخليفة في قلة من الرجال يطوف في الأفاق ويعمل ما وسعه العمل ليؤلف الجيش من جديد ، ويستأنف القتال من مكان آخر ولكن المستعمرين ما زالوا به الى ان بلغوا مكانه في قرية أم نوبيكرات "٣" حيث مات ومن معه كما يموت الرجال وكان ذلك في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٩ .

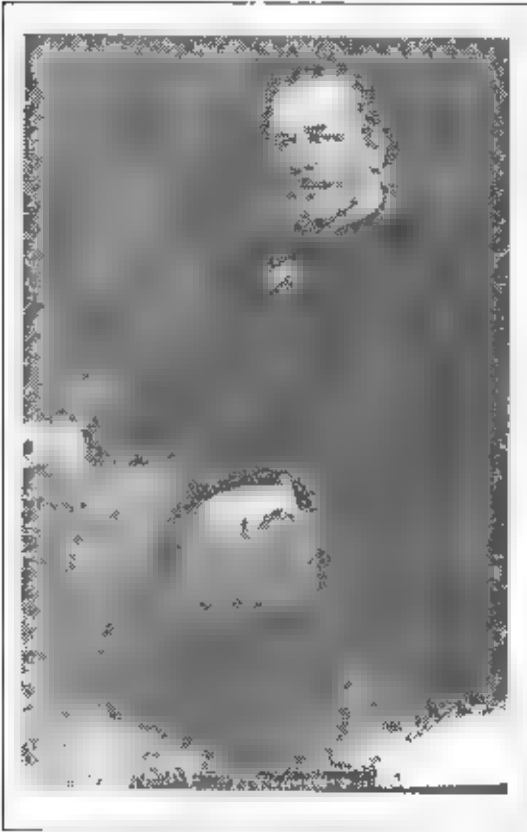
طيب الله ثرى الشهداء جميعا وتقدمهم برحمته

وانن ، تم للفزاة الفاصيين ما أرادوا ، فاحتلوا البلاد ، ورأوا ان أسلم الطرق لتقسيم الغنيمة ان يرفعوا عليها العلمين - التركي والبريطاني "٤" ، رمزا لهذا الحكم الثنائي البغيض

اما السيادة على السودان ، ولن هي ، فقد تركت مجهولة اول الامر ولم يثر موضوعها أى من الشريكين الا بعد ان بدأ النزاع بين مصر وانجلترا حول المسائل الاقتصادية والنقط الاستراتيجية ، وبعد ان بدأ كل من الشريكين يفكر تفكيراً جادا في مصالح دولته ليقرها ويحميها قبل ان يكبر القاصر ويبلغ أشده فتكون المطالبة ويكون استرداد الحق المغتصب . فما هي المصالح التي ادعاهها كل من الشريكين ؟ هذا ما سنورده في الباب الاخير فاقراءه بدقة وامعان .



بطرس غالي



اللورد كرومر

السيادة على السودان

فى

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

أبرمت هذه الاتفاقية - كما يعلم القارئ - فى القاهرة بين اللورد كرومر ممثلاً
لبريطانيا وبترس غالى ممثلاً لمصر "٥" . قوام هذه الاتفاقية ١٢ مادة ، لم تشر واحدة منها
الى سيادة السودان "٦" ولئن تؤول ، بل اقتصررت الاتفاقية على ما يأتى

الحدود الجغرافية للسودان

رفع العلمين البريطانى والتركى

تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية لحاكم العام ، وطريقة تعيين هذا الحاكم .

كيفية سن القوانين

تحديد الرسوم الجمركية

سريان الاحكام العرفية

تعيين القناصل الخ "٧"

لقد شاعت عبقرية كرومر وشاء له دهاؤه السياسى الاستعمارى ألا يتعرض لنكر السيادة
والنص عليها نصاً صريحاً ، لئلا يثير بذلك نزاعاً لا حاجة اليه آنذاك ، فترك العقدة ليحلها
الزمن واكتفى بأن ابتكر نوعاً طريفاً من الحكم وذلك بأن يرفع العلم البريطانى والعلم التركى
جنباً الى جنب ، فقام فى البلاد هذا الحكم الثنائى البغيض الذى لم يعرف له نظير فى
سائر حكومات العالم "٨" .

والطريف فى الموضوع أيضاً ان الاتفاقية لم تحدد زمناً تنتهى فيه مما يدل دلالة

واضحة على سوء النية المبيتة .

ولعل كرومر كان يهدف لاضافة السودان للامبراطورية البريطانية في المستقبل البعيد ، لان انجلترا اشتركت في فتحه ، ولان مصر اخلته اخلافا تاما وفق القرار الذي اصدرته وزارة نوبار باشا ١٠٠ يناير سنة ١٨٨٤* ولعل مصر كانت تحلم ايضا باستعادة هذا الجزء من امبراطوريتها كما كانت تسميها ، وكما ظل يسميها كتاب مصر ومؤرخوها .

اقرأ ما ذكره الرافعي لتقف على هذه التسعية العجيبة :-

"فلو ان كل موظف مصري يشعر بأن عليه واجبا قوميا لمنصبه وبلاده ويؤدي هذا الواجب بامانة واستقامة لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ولو ان الموظفين الذين تواوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة في الاصلاح ، لسعد الشعب السوداني في عهدهم ولما وجدت دعوة المهدي من يستمع اليها من الاهلين فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى الى ضياع الامبراطورية العظيمة التي بذلت مصر ما بذلت من الدماء والارواح في سبيل تأسيسها" *

ويواصل الرافعي حيث يقول :-

"ومذه هي وزارة نوبار الثانية ، وكانت أولى الوزارات التي تآلفت بعد الاحتلال علي أساس التسييم للانجليز بطلباتهم ، واقرار تدخلهم ، فلا غرابة ان يكون أول عمل لها هو اخلاء السودان ، وضياع نصف الامبراطورية المصرية" *

مصالح مصر وانجلترا في السودان *

أرى ان أبين بايجاز المصالح التي يدعيها كل من الشريكين في السودان والتي تثل كل منهما يسترها ويخفيها الى ان كشفت عنها الاعلام الاستعمارية فاثّرت سافرة مفضوحة في نزاع الطرفين حول مسألة السودان .

وغرضي من هذا التبيان قبل الشروع في ايراد الحقائق والوثائق ان أقدم للقارئ مرجعا يحلل على ضوءه ادعاءات إنجلترا حين تقول :-

"ان هدفها في السودان ان تعد أبنائه لتولي شؤونهم بأنفسهم"

وادعاءات مصر حين تقول :-

"ان السودان جزء لا يتجزأ من الاراضي المصرية بدليل ان السودان ومصر يتكلمان لغة واحدة ويدينان بدين واحد ويجري فيهما نيل واحد ودم واحد" .

مصالح مصر في السودان

(١) ماء النيل

يزداد النسل في مصر بسرعة مخيفة فماذا يكون مصيره بعد مائة عام مثلا ؟

لا بد من توفير أسباب السعادة والرخاء لهذا النسل ، والسبيل الوحيد ان تسارع مصر قبل ان يتنبه السودانيون فتأخذ من مياه النيل أكبر قدر ممكن تملكه على مر الزمن بطريقة "الحق المكتسب" .

(٢) الهجرة المطلقة للسودان وحق الإقامة فيه وحق التملك

أين يعيش هذا النسل الذي يزداد بالملايين العديدة في كل قرن ؟ طبعاً في السودان .

أما النسل في السودان فلعله لا يزيد أبداً ، أو اذا زاد فقد يستطيع ان يحيا حياة الزهد والتشفي .

رأت مصر ان الطريق الوحيد لانجاز هذين الهدفين هو ألا تسمح اطلاقا بقيام دولة مستقلة في السودان ربما تعاندها في وقت من الاوقات فتحرمها السيطرة التامة على مياه النيل وهجرة ابنائها للسودان .

رسمت مصر هذه السياسة من زمن بعيد لتسير على هديها كل الحكومات المصرية مهما كان لونها واحتلت هذه السياسة العقل الباطن المصري ، وإن تبرحه الى الابد .

ومن هنا كان ادعاء الجزئية لتصل بها الى الغاية . والدعوة للاندماج لتبلغ بها الهدف والدعوة للوحدة أو الاتحاد لتنتهي بذلك الى ما تريد . ودعوة الحماية من الانجليز لتلا بيتلخوا السودان ومن هنا أيضا كان التغني بالانشودة المألوفة .

نيل واحد ، شعب واحد ، نأج واحد .

ثم تطورت هذه الانشودة العنيفة عندما بدأت تتبدد الاحلام الجميلة فأصبحنا نسمع عن

إتحاد الند للند ، الاتحاد المستقل ، الاستقلال المتحد

مصالح انجلترا في السودان

(١) البقاء في السودان أطول مدة ممكنة لتكون مصر في قبضتها وتحت سيطرتها ، وخاصة من ناحية مياه النيل ، وغرضها من ذلك ألا تقدم مصر على أى عمل يزعزع مركز انجلترا في قناة السويس .

(٢) انشاء القواعد الجوية في السودان لربط أطراف الامبراطورية في السلم والحرب .

(٣) استغلال رؤوس الاموال الانجليزية في السودان .

(٤) بيع القطن السوداني في الاسواق الانجليزية

هذا هو ملخص الدوافع الخفية التي رسبت أيضا في عقل السياسة الانجليزية الباطني

ومن هنا كانت دعوى التزامات بريطانيا الادبية للسودانيين ودعوى النهوض بالسودان الى ان يتسلم أهله ادارة شئونهم بأنفسهم ودعوى الوقوف بجانب السودانيين الى ان

يقرروا مصيرهم بمحض اختيارهم .

انه في الواقع الوقوف بجانب المصالح البريطانية لنلا يقرر السودانيون مصيرهم .

والى هنا نكون قد لخصنا بعض النوافع الخفية التي ظلت توجه سياسة الشريكين .
ونرجو من القارئ ان يعق هذه النوافع في ذهنه كلما أطلع على مفاوضات من مفاوضات
مصر وانجلترا لحل مسألة السودان

بداية النزاع

اطلع القارئ فيما تقدم على أطماع الشريكين ، تلك الأطماع التي رسبت في العقل الباطن لتظهر في الأوقات المناسبة والغرض السانحة .

ولذلك فإن النزاع حول السيادة المزعومة بدأ يظهر بوضوح بعد تقرير اللورد ملنر في أغسطس ١٩٢٠ "١٠" فقد جاء في هذا التقرير ما نصه :

" ويقال بالاجمال ان الغرض الذي ترمى اليه السياسة البريطانية يجب ان يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية في السودان ، وتقدير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حق لايتنازع فيه في الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة في ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية ان تكتسبها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعتراقها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الاحوال سكنت بذلك روح المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا ان هذا التصريح يفي بالغرض المقصود اذا تم في الوقت الحاضر . "

يرى اللورد ملنر في الجزء المتقدم من تقريره :-

(١) ان يرتقى السودان ارتقاء مستقلاً

(٢) ان تحصل مصر على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية

(٣) ان تحصل مصر على نصيب عادل من كل زيادة في ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية ان تكتسب به .

تشير النقطة الاولى الى ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً ، ومصر لايرضيه بالطبع ان يستقل السودان .

وتشير النقطة الثالثة لتقسيم أى ماء جديد بطريقة عادلة ، ومساسه مصر لا يعجبهم بالطبع ان تكون العدالة أساساً لتقسيم كل ماء جديد تاتي به البراعة الهندسية .

وان عوات مصر على مقاومة هذين الاتجاهين والقضاء عليهما ببسط السيادة على السودان ، وبالقابة على مياه النيل كما سترى .

السيادة على السودان في مفاوضات عدلى - كيرزن "١١"

" ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ "

مستر لندسى : وماذا ترون في السودان ؟

عدلى باشا : أننا لم نتعرض له ، لانتنا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

مستر لندسى : ان الموضوع لم يعهد الى الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبته اللورد ملنر في تقريره عنه " ١٩٢٠ " ولا أعلن الحكومة الانجليزية الا أخذه برأيه فيه .

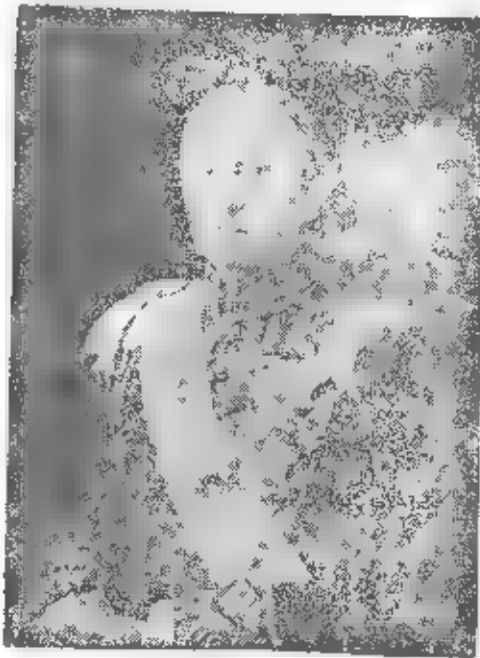
عدلى باشا : ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلا معيناً ، ولا ضمن تقريره شيئاً عن تفاصيل نظام الحكم فيه ، ولا يصرح الامر في ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى الى استبقاء طابع الحكم الذى جرى في السودان من عهد فتحه الى الآن . واذا كان لنا ان نتكلم عن السودان الآن ، فانى احب أن أعرف أولاً رأيك في مركز السودان .

مستر لندسى : انه حكم ثنائى - ملك مشترك .

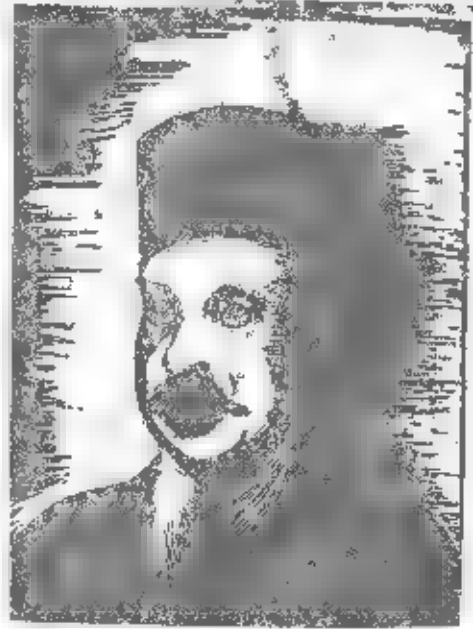
عدلى باشا : انما الاشتراك في الاداره ، اما حق السيادة فنعصر وحدها .

مستر لندسى . ولكن المرفوع على دور الحكومة في السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى

عدلى باشا : نعم ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق السيادة لانجلترا على السودان ، وانما كان ذلك لاسباب خاصة أهمها اتفاق سرعان الامتيازات " ١٢ " على تلك البلاد . (فالسودان أرض مصرية ، ولانزاع في ان لمصر حق السيادة عليه ، والذي يعنينا الآن من أمر السودان هو ان نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وان يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى . . وأرجو الايسبق الى



اللورد كيرزن



عدي باشا

ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذّة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يهدف إلى ذلك النظر في مصالحنا في السودان والحرص على توفيرها .

وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنيننا في السودان ، فهناك الجيش السوداني ووجوب تبعيته للجيش المصري ، وإخلاقه لولى مصر وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ، ووجوب أن يجنوا كل اتسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق .

وهناك تموين السودان لمصر . ولست أبغى حصر المسائل التي يمكن أن تقوم لنا فيه .

مستر لندسي : أظن أنني فهمت وجهة نظركم .

عدلي باشا : وماذا ترى في مسألة النيل بصفة خاصة ؟

مستر لندسي - أن اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى في قسمة مياه النيل، وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي توجد في أمريكا .

عدلي باشا . يجب أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقرير ما لمصر من الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل .

مستر لندسي أظن أن الطلب فيه مبالغ ، فإن لكم أن تطالبوا ألا يعمل شيء بونكم أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن نقر لكم به ، ويجب في مثل هذه الأحوال التي يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل في الامر لجنة مشتركة

رد الوفد المصري على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر

.... "أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بمالها من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل" *

السيادة على السودان في دستور استقلال مصر

١٩٢٣

أعلنت إنجلترا استقلال مصر بتصريح أصدرته في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ "١٣" . وعلى أثر ذلك التصريح تكونت لجنة لتضع الدستور الذي تحكم البلاد بمقتضاه فأوصت اللجنة أن يتقب ملك مصر "ملك مصر والسودان" .

ونصت المادة الثانية من هذا الدستور على تبعية السودان لمصر ، وعلى أن يوضع للسودان نظام خاص تديره الإدارة بمقتضاه . هذا ما رأته وأرادته مصر في صيغة أول دستور لها ، وفي أول عهدا بالحرية .

ولكن سارعت إنجلترا فأنذرت الملك فؤاد بأنه إذا لم تحذف في الحال المواد الخاصة بالسودان ، فإن إنجلترا ستعيد النظر في تصريح الاستقلال الذي منحه إنجلترا .

حذفت مادة اللقب والسيادة بالطبع ، واستعير عنها بالعبارة التي أصبحت تقليدية ، وهي "وينون اضرار بحقوق مصر في السودان" *

مخاوف مصر على

"١" السيادة

"٢" الرقابة على ماء النيل

تلخص هاتان العبارتان سياسة مصر في السودان ، تلك السياسة التي رسمت بوضوح من عهد سعد ، وسار عليها عدلى وثروت ومحمد محمود والنحاس والنقراشى ومن اليهم من رعماء مصر . وقد اتضح ذلك لقارىء من الوثائق التي أشرنا إليها فيما تقدم ، كما سيتضح له السعى الجاد لتحقيق هذين الهدفين فى الوثائق التالية .

بدأ الاهتمام بالسيادة والرقابة على ماء النيل يأخذ شكلا جديا بعد حوادث سنة ١٩٢٤ أى مقتل سيرلى ستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى "١٥" ، لأن مصر أدركت ان نتائج الانذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللبى الى سعد زغلولى بشا ما هى إلا خطوة تمهيدية لنقضاء على دعوة مصر فى السيادة ، وبالتالي فى السيطرة على مياه النيل.

وفيما يلى نص الانذار البريطانى :-

"١٦" ... ، فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية

(١) أن تقدم اعتذارا وافيا عن الجدية

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجدة ، وإن تنزل بالجرمين، أيا كانوا ، ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

(٣) أن تمتنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية

(٤) أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

(٥) أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر ياراجع جميع الضباط ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأفيان التى تزرع فى



النحاس



محمد محمود



سعد

الجزيرة من ٢٠٠٠ر.٢٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرعدت حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة
بعد المتعلقة بحماية المصالح الاخنية في مصر . واذا لم تل هذه المصالح في الحال
تتخذ حكومة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر
والسودان .

وانى اغتتم هذه الفرصة لأجدد لولائتكم عظيم احترامى

الإمضاء (النبي فيلد مارشال)

المنشوب السامي

ثم ارسل المنشوب السامي مذكرة أخرى بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، جاء فيها -

بعد ان يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحول
الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية
للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحكم العام العيب وباسمه تصدر العرائض
(البراءات للضباط)

المنشوب السامي

رد سعد باشا بقبول بعض النقاط الواردة في الانذار "١٧" ، واعترض على بعضها

وكان مما اعترض عليه "١٨" المطيبان الواردان في الفقرتين الخامسة والسادسة
(ارجاع جميع الضباط المصريين ، وزيادة مساحة الأتطين التي تزرع في الجزيرة لأن
خروج الجيش المصري من السودان يذهب بمظهر السيادة المزعومة ولأن قيام جيش
سوداني لا يعنى الا مظهرا من مظاهر استقلال السودان ، ولأن زيادة الاراضى المروية في
الجزيرة ما هو الا هدم لنظرية السيطرة على مياه النيل

وعلى هذا فان مصر أخذت تعمل منذ ذلك الحين بكل ما في وسعها لاثبات حقه في
السيادة ، وحققها في الرقابة الكاملة على مياه النيل ، كم سيرى القارئ في سير المفاوضات
المصرية البريطانية لحل ما أسموه مشكلة السودان .

مياه النيل في مفاوضات ثروت - تشمبرلين "١٩"

١٩٢٧

المادة (١١) من المشروع المصرى الخاصة بالسودان "مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الابيض والنيل الازرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى ان تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع اعمال الرى على مجرى النيل التى أشار اليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر" *



مستور تشمبر لین



ثروت یاش

كلمة مجملة عن اتفاقية مياه النيل

١٩٢٩

ذكرت فيم تقدم ان سياسة مصر عقنوا العزم على أمرين لا ثالث لهما

الأول ألا تقوم في السودان دولة مستقلة ربما تكون في يوم من الأيام معدية لمصر ، وفي ذلك ما فيه من خطر على موارد رزقها ومصادر رخائها

الثاني (وهو متصل بالأول) ان تكون الرقابة على مياه النيل من القاهرة ، وهذا لا يتسنى على خير وجه الا اذا كن السودان جزءا من مصر مندمجا أو متحدا

والتدليل على ان مصر تريد ان يكون لها كل ماء النيل أو جله أسوق اليك مثلا اعتراضها الشديد الذي أبدته عندما رأت حكومة السودان أن تبني خزان سنتر في سنة ١٩١٣ "٢٠"

قالت مصر ، وما أعجب ما قالت :-

(١) أنه لا يجوز للسودان ان يستعمل قطرة من ماء النيل الا اذا فاض ذلك الماء عن حاجة مصر وخاصة في زمن التصحيق

(٢) ان السودان قطر يعتمد على الامطار فلا يجوز ان يلجأ للزراعة بالرى الصناعى ، الا اذا بحثت امكانيات الرى بالمطر بحثا وافيا

(٣) ان مشروع الجزيرة قد يزرع القطن طويلة التيلة ، وفي هذا ما فيه من مضاربة للقطن المصرى فى الاسواق العالمية

(٤) ان مصر فى حاجة للتوسع الزراعى لضعف المعيشة لفسها المتزايد وللمحافظة على ميزانها التجارى *

هكذا رأت مصر ألا يستعمل السودان قطرة من الماء الا اذا فاض ذلك عن حاجة مصر ، وان يظل معتمدا على الامطار فلا يلجأ للزراعة بالرى الصناعى الا بشروط ، وان تستمر مصر وحدها فى التوسع الزراعى لتحفظ على ميزانها التجارى ولتضمن المعيشة الرقيقة

لنسلها المتزايد !!

نست مصر أو تناسلت ان في السودان نسلا يتزايد أيضا على مر السنين ، وان للسودان ميزانا تجاريا يجب ان يحافظ عليه بالمثل ، ولعلها نسيت فيما نسيت ان السودان - كما تسمى - جزء لا يتجزأ من أراضيها ، وان السودانيين والمصريين شعب واحد ، يعيش على نيل واحد .

لماذا إذن تأبى التعبير لهذا الجزء من أراضيها ؟

ولماذا تفكر في الرخاء للنسل المتزايد في بقعة معينة من أرض الوطن الواحد ، وتأبى ان يشمل الرخاء الاقتصادي من في البقعة الاخرى من نسل متزايد ؟

بدأت مصر تنتبه للخطر المحقق باقتصاديات بلادها الحقيقية ، فعينت لجنة لدراسة مياه النيل من عضو هندي (رئيسا) وعضو بريطاني وآخر أمريكي .

تقدمت هذه اللجنة بتقريرين في سنة ١٩٢٠ ، لأن العضو الأمريكي خالف زميله الرأي في تحديد نصيب مصر من ماء النيل ووجه الخلاف ان العضو الأمريكي كان يرى :

أولا ... ان تقسم المياه المتبقية على أساس الأراضي التي يمكن ربيها وزراعتها في كل من مصر والسودان ، لا أن تكون القسمة على أساس نسبة السكان ، لما قد يعترى ذلك من تغيير .

ثانيا - أن يقسم ما تبقى من ماء النيل مناصفة بين مصر والسودان بعد خصم حصة مصر المكتسبة آنذاك .

سكتت مصر على هذا التقرير بضع سنوات ، ولم تثر موضوع الماء الا بعد الانذار البريطاني الذي قدمه اللورد اللبي للحكومة المصرية بعد مقتل السردار كم ذكرت في الصحف المتقدمة .

رأت مصر في الابد السادس من الانذار خطرا واضحا على ما تريده من ماء النيل ، ولذلك سارعت في سنة ١٩٢٥ فكونت لجنة من عضو مصري ، وعضو انجليزي ورئيس معايد .

أهملت هذه اللجنة بالطبع توصيات عضو اللجنة السابقة الأمريكى ، وقدمت تقريرها الذى كان أساسا لاتفاقية مياه النيل المبرمة فى سبعة مايو سنة ١٩٢٩ "٢١" ، والتي لم تعط السودان الا نصيبا ضئيلا يقل عن واحد من اثنين وعشرين من نصيب مصر

لم يكن السودان بالطبع طرفا فى هذه الاتفاقية ، ولكن لعل مصر الحاذبة على السودان رأت ان تتوب عنه فى التمثيل لأنه شقيقها الأصغر ، فأخذت ما أخذت لنفسها لتضمن البقاء لنفسها المتزايد فى شمال الوادى ، اما الذين يعيشون فى (جنوب الوادى الحبيب) فقد رأت مصر فى هذه الاتفاقية ان تمنحهم حصّة يسيرة زهيدة لتضعهم على النوم موضع الضعيف المستجدى ،

ومع كل هذا فإن مصر والسودان بلد واحد ، وشعب واحد يعيش على نيل واحد !

وما دمت بصدد الحديث عن مياه النيل أرى أن أشير الى محادثات الاستقلالين مع حكومة الثورة ، تلك المحادثات التى اسفرت عن إبرام اتفاقيتين :

الاولى - الاتفاقية الخاصة بوضع السودان السياسى ، والتي كانت الأصل فى الاتفاقية المصرية البريطانية .

الثانية - اتفاقية "الجنتلمان" التى كان أول بنودها عن ماء النيل ، حيث جاء فيها ما يلى :-

مياه النيل

(أ) ستسرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان .

(ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على أن يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات أعالي النيل والشلال الرابع ، وفى أى مشروعات أخرى قد تقام على النيل .

(ج) تكاليف الخزانات الجديدة - سترأى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال ألا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد ، وذلك لمراعاة ارتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف أقل نسبيا بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة .

(د) أما من ناحيتنا (السودان) فتتعهد باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين انجلترا ومصر فى سنة ١٩٢٩ رغم أن السودان لم يكن طرفا فى هذه الاتفاقية .

(الامضاء)

(الامضاء)

(الامضاء)

حسين نو الفقار

صاى صلاح سالم

عبد الرحمن على طه

كان شعورى عظيما بتوقيع هذا الاتفاق ، ولكن مرد هذا الشعور هو البساطة السياسية كما قالت احدى الجرائد السودانية ، وانى أعترف بهذه البساطة السياسية فقد كشفت الايام الأمر فى المحادثات الاخيرة التى جرت فى عهد السيد ميرغنى حمزة وزير الرى السابق ، "٢٢" أوضحت تلك المحادثات المساومة فى بناء خزان الرهيرى وقيام السد العالى . ولكن صلابة المفاوضين السودانين وعدم التفريط فى حقوق السودان من الماء لم تمكن مصر من الوصول الى ما تبتغيه .

وثقتى عظيمة فى كل سودانى يتولى أمور الرى فى هذه البلاد الا يفرط فى حقوق السودان من مياه النيل ، تلك الحقوق التى يتوقف عليها اسعاد شعب وعزة أمة .

وأخيرا نود أن تعلم مصر ان فى السودان شعبا يتمتع بأخلاق عظيمة ولا يمكن أن يدفعه الطمع لأن يتعدى على الماء الذى تعيش منه مصر وبناء مصر ، وأن نعم أن كل ما يريده الشعب السودانى أن يعطى نصيبا عادلا من المياه المتبقية

وأن تعلم مصر أن الاخاء الحق والثقة الدائمة لا يتمان على خير وجه الا باستقلال السودان استقلالاً تاما يستند أول ما يستند على أخذ حصته الكاملة من ماء النيل .

أما ان تعمل مصر على الاتحاد فلا تقوم فى السودان دولة مستقلة ربما تعادىها فى يوم من الأيام ، وتحرمها الرقابة على النيل من القاهرة ، فما هو الا طمع ، والا خرافة لا يؤيدها المعنى الشامل فى السودان ، ولا يقرها اتجاه التحرر والاستقلال فى جميع بلدان العالم .

السيادة المشتركة "٢٣"

محمد محمود - هندرسن "٢٤"

١٩٢٩

(المادة ١٢)

"تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية او طبقا لأي تعديلات لتلك الشروط التي توضع في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين . وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالتبعية عنهم حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات . ويسمح لأورطة مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام ، ويضم ضابط مصري إلى الموظفين التابعين له . *



ابن

حق السيادة الكاملة على السودان

النحاس - هندرسن "٢٥"

١٩٣٠

مستر هندرسن ، ماذا تقصون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس باشا : نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة
للسودان ، أى

حرية الهجرة اليه

حرية الإقامة فيه

وحرية التملك كذلك

ثم جعل الادارة السودانية فى أيدي المصريين والانجليز على السواء . *

فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى أن يشير الى
اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ "٢٦" بعد أن طلب مستر هندرسن من دولة النحاس باشا فى حديث
خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام
مجلس العموم حتى يستطيع ان يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بأن يعتبر
تطبيقا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، فقبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص ايضا
"على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان" ، فلم يعارض هندرسن فى ذلك ، وطلب
تقديم نص به *

النحاس وهندرسن يختلفان على نص السيادة

يريد النحاس باشا أن تكون المادة ١٣ كالآتى -

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق بمفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى عام ١٨٩٩ وتسوية
مسألة السودان ، ولبن اساس بحق مصر فى السيادة على السودان

لقد تبنت مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم نهجاً جديداً في رعاية المرضى. وهذا النهج يركز على المريض كإنسان وليس كحالة مرضية. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن العديد من المرضى لا يزالون يعانون من مشاكل صحية خطيرة حتى وصلنا إلى الحد الذي لا يمكن أن نتجاهله.

والتي من شأنها أن تساهم في بذلنا جهداً لارضايتكم بإضافة عبارة "من غير محاسن" لتحقيق "مرونة" هي "وهي العبارة التي وافقتم بعدد على المادة (١٣) من مشروعنا ، ونذكر أن اليوم ترفضون هذا التغيير. نحن نعتقد لكم أنه يجب أن تتركوا للصدقة والتجارب المقبلة تحسين مركزكم في "السود".

معاهدة (الشرف) ايدن - النحاس "٢٧"

١٩٣٦

(مادة ١١)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . والطرفان المتعاقدان متفقان على ان الغاية الاولى لادارتهم في السودان يجب ان تكون رفاهية السودانيين وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف التى لا يتوفر لها سودانيون اكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .*

اطلع القارئ فيما تقدم على الجزء الخاص بالسودان من هذه المعاهدة واتضح له الطريقة التى اتفق عليها الشريكان لتقسيم الأغنية ، وذلك بالاشتراك في الإدارة ، وقيام

جيش الاحتلال جنبا الى جنب ، وبالمساواة بين رعايا الشريكين في أمور التجارة والهجرة والتملك .

أما السودان فتكتفيه الرفاهية بملء الوظائف الحكومية . وأما السيادة فلا يشار إليها الا بذلك النص الغامض المتقدم الذى يقول (وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان) .

هل يعنى هذا النص أن السيادة مشتركة كما قال محمد محمود باشا في مفاوضات ١٩٢٩ ؟

أو يعنى هذا النص ان السيادة محتفظ بها للسودانيين ؟ وإذا كان الأمر كذلك - أى أن السيادة محتفظ بها للسودانيين - فماذا لم ينص عنها نصا صريحا يؤدي هذا المعنى ؟

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تثبت مصر حسن نواياها بأن تدعو للاشتراك في المفاوضات سودانيا واحدا لتطمئن الشعب السودانى بنصر صريح عن السيادة ؟

لعل مصر رأت أن تتوب عن الأخ الأصغر في اثبات حقه كما فعلت في مياه النيل سنة ١٩٢٩ .

وإذا كان النص المتقدم عن السيادة يعنى أيضا أنها محتفظ بها للسودانيين فلماذا نرى مصر تتشبه بهذه السيادة وتدعيها أو حتى تفرضها كما سنرى في المفاوضات المقبلة ؟

ولكن ما ضاع حق وراءه مطالب

بداية الجهاد

١٩٣٧

جمع السيد الامام خاصته وصفوة رجاله من الطبقة المستنيرة ليتدارسوا ما اصاب السودان من خير أو شر في معاهدة ١٩٣٦ ، وما يمكن عمله من حيث المطالبة بحق السودان .

ولكن لمن يرفعون الظلمة الواضحة ، وانجلترا ومصر كسبتا ما كسبتاهذه المعاهدة الموقعة التي قسمت بينهما القنينة كأعدل ما يكون التقسيم ، فلن نلتفتا لأى حديث يرمى لتعديل المعاهدة حتى تتم عدالتها ، وانجلترا ومصر تحسان أو تلمسان تأهب دول المحور للحرب ، وفي هذا ما فيه من خطر على المواقع الحربية البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط وفى قناة السويس ، فلن نلتفتا أذن لأى حديث يرمى لتعديل المعاهدة حتى تتم عدالتها ، وانجلترا ومصر لهما مطامع مستورة فكيف تقبلان أن تتأثر هذه المطامع فى ظروف غير ملائمة ؟.

صم السيد الامام على السفر لانجلترا ليستوضح معنى " الرفاهية " ويستفسر عن أمر السيادة فأشار عليه ناصحوه بالعدول عن السفر لأن الحرب قد تقع وهو فى الطريق . وقالوا له فيما قالوا ، ان غرض السفر اذا وضح فربما تخلق عقبات تحول دونه .

فقال الامام ، اما عن الحرب ووقوعها فى الطريق فان لى أجلا لا يعنونى ، ولا تدرى نفس بأى ارض تموت . وأما غرض السفر فليكن للراحة والاستشفاء .

سافر الامام الى انجلترا وبعد اقامة قليلة استدعته وزارة الخارجية البريطانية ، ٢٨* وبدأ الحديث فى أمر المعاهدة ، وما جاء فيها عن الرفاهية والسيادة .

قيل له ان الرفاهية تعنى الرقى المادى والأدبى فى جميع ميادين الحياة

فقال الامام - ان الرفاهية اذا اقتصررت فى تفسيرها على هذه المعانى ، ولم تبلغ بالانسان مرتبة الحرية والاستقلال فانها - أى الرفاهية - لا تختلف كثيرا عن رفاهية الحيوان .

ثم سأل عن السيادة ، فكانت الإجابة المانعة المكالوفة التي تشير إلى السيادة حيناً بلئها معلقة ، وحيناً آخر بلئها ممثلة في العنمين المرفوعين على نور الحكومة .

وهكذا لم يجد الإمام رداً يطمئنه على مستقبل البلاد ، فعاد إلى السودان ليستأنف الجهاد بما وهبه الله من رأي وحكمة وعال وصحة .

مؤتمر الخرجين العام (١٩٣٨) "٢٩"

ان ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي لم يصيب السودان منها غير كلمة الزمامية جعلت انطقة المستقبلية من السودانين تنبيه للخطر المحدق بالسودان فأصبحت مجالس الخريجين الخاصة والعامه لا تكف عن الحديث في الخطوة التي يمكن اتخاذها لاسماع صوت السودان لدوائى الحكم الثنائى والعالم الخارجى الذى ظهر الى الوجود فى رائل عام ١٩٣٨

لم تمنع حكومة السودان فى قيامه لأن أهدافه كانت محصورة فى النهوض بالنواحي الاجتماعية فى البلاد .

ولكن المؤتمر ماكان ليقف مكتوف الايدى تجاه مستقبل البلاد السياسى ، ولاسيما والحرب كانت على أشدها بين النازية والفاشية والديمقراطية .

تقدم المؤتمر فى الثالث من أبريل سنة ١٩٤٢ بمذكرة رفعتها الى الحكومة " السيد ابراهيم احمد " رئيس المؤتمر نيابة عن الشعب السودانى .

تتألف المذكرة من اثنى عشر بنداً ، أهمها " ٣٠ " -

" ان تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحاً مشتركاً يضمن للسودان بكامل حدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة "

لم تجد مذكرة المؤتمر التأييد أوحتى العطف من حكومة السودان " ٣١ " ولم تسفر الاتصالات الخاصة بين رئيس المؤتمر والسكرتير الادارى الا عن وعود وضمائمات شفوية رأى بعض المؤتمرين (ومنهم رئيسه) ان يتمسكوا بها ، ويعملوا على تحقيقها فى القرب السانحة ، وأنصار هذا رأى هم من عرفوا فيما بعد بالاستقلاليين ، ومنهم تألف حزب الأمة .

أما الفريق الآخر ، وهم من عرخوا فيما بعد (بالأشقاء) فقد رأوا ان الخلاص لا يكون الا عن طريق مصر ، ولذلك قانهم اعتنموا فرصة الحصول على الأغلبية فى كراسى المؤتمر فاعلنوا ان سياسة المؤتمر عن مستقبل السودان تهدف الى قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى .



— 1 —

المجلس الاستشارى لشمال

السودان " ٢٢ " (١٩٤٤)

نظر الانجليز رأوا ان يستجيبوا للذكورة المؤتمر باشاء المجلس لاتزيد منهجته على الاستشارة وانهاء الرأى فى الامور العادية وحتى الاستشارة كانت قاصرة على المسائل الخاصة بالمديريات الشمالية ، ولم تشمل المديريات الجنوبية مما يدل على عدم سلامة القصد . ومهما كانت نواياهم الانجليز لتكوين هذا المجلس فان الاستقلالين ومعهم صفوة ممثلة من رجال السودان المستقلين قبلوا الاشتراك فيه لثباته نوايا العمل الايجابية

وماذا كان يومئذ ان يفعلوا ، ومصر منتمية أشد القسمة بالسيادة الكاملة على السودان ووضع تحت التاج المصرى .

مضى المجلس فى اعمال الاستشارة ، العادية الى ان لاحت فى الأفق بوادر المفاوضات بين إنجلترا ومصر لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ وعددت طلب المحسن من الحاكم العام ضمانا يؤكد فيه بأن مستقبل السودان لا يبيت فيه دون استشارة السودانيين ، فأدلى الحاكم العام بهذا التصريح فى اثنائه من نوفمبر سنة ١٩٤٥ حين أكد للمجلس بأن الحكومة مصممة على ان تستشير السودانيين فى مستقبل بلادهم

وقد أدلى مستر بيثفى " ٢٢ " بتصريح مماثل ألقاه فى مجلس العموم يوم ٢٦ مارس ١٩٤٦ ، ورددته الحاكم العام للمجلس الاستشارى فى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٤٦

استمر المجلس فى عمله الايجابى فكون لجأتا مختلفة نذكر منها على سبيل المثال

(أ) لجنة التعليم التى وضعت تقريرها بالمديريات الجنوبية

(ب) لجنة السوينة

(ج) لجنة مؤتمر ادارة السودان التى أوصت فيما أوصت باشتراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية ، وذلك فى تقريرها الذى يجده القارئ فيما بعد



مقاطعة المجلس :

كان من نتائج مفاوضات صدقي - بيفن "٢٤" أن فرضت سيادة مصر على السودان دون استشارة أهله ، تلك الاستشارة التي وعد بها الحاكم العام وأيدها مستر بيفن ، لكن الوعود لا قيمة لها إذا تعارضت اجزائها مع المصالح والاطماع

وصل خبر السيادة المقروضة الى السودان ، فانسحب الاستقلاليون من المجلس ، وأوقفوا العمل في الجان المتقدمة ، حاول الحاكم العام بشتى الوسائل أن يثنيهم عن ما تقدموا عليه ، ولكنهم رفضوا العودة الى أن يسمعوا عن نتائج رحمة السيد عبد الرحمن المهدي الذي طار الى لندن ليقاوم بريتول صدقي - بيفن ،

اضطر الحاكم العام لايقاف المجلس ، وظل الأمر كذلك الى ان عاد الامام من انجلترا عودة مظفرة اطاحت بالبروتكول المشنوم الى غير رجعة .

ويعدنذ وأصل المجلس اجتماعاته ، وتقدم مؤتمر ادارة السودان بقوانين عن دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي .

١- وثيقة الأحزاب والسفر الى مصر ١٩٤٦

عندما بدأ الاستعداد للمفاوضة بين إنجلترا ومصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، اهتم السودانيون بطبيعة الحال لهذه المفاوضات ، فقام نفر كريم من المستقلين في المؤتمر ، وعملوا ما وسعهم العمل على جمع الصفوف وضم الأحزاب في جبهة واحدة .

نجحت المساعي ، واختارت الأحزاب ممثليها ، ووضعت صحيفة الوثيقة التي تهدف فيما تهدف الى : قيام حكومة سودانية حرة ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على أن تختار الحكومة السودانية الحرة نوع الاتحاد مع مصر ، وعلى ضوء ذلك الاتحاد بقرار الحكومة السودانية نوع التحالف مع بريطانيا

سافر الوفد المؤتلف الى مصر وشرع في اتصالاته وابداء آرائه لمختلف الطبقات المصرية المسئولة ، ولكن سرعان ما تكتشفت له العقبات المرة للمؤلة وسرعان ما جابه سياسة مصر وقد السودان بأن مصر لا يمكن ان تقبل الا اتحادا دائما غير مشروط تحت التاج المصري .

لم يقبل الاستقلاليون بالطبع هذا الاملاء العجيب والتحدى الساخر فعانوا فدرجهم الى السودان ، وبقي من بقي من الأحزاب الأخرى بالقاهرة

٢ - فقرات من محاضر مباحثات

صدقى - بيفن بلندن

عقد الاجتماع الاول بدار وزارة الخارجية فى الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين من مساء
يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون :

اسماعيل صدقى	مستر ارنست بيفن
ابراهيم عبد الهادى باشا	لورد استانسجيت
عبد الفتاح عمرو باشا	سير رونالد كامبل
الاستاذ جنا سابا	مستر روبرت هاو
	مستر ريتشز
	مستر جرينهل

ذكر مستر بيفن أنه تلقى رسالة صدقى باشا الخاصة بالسودان والتي طالب فيها بعلاقة " رمزية " بين البلدين ، وأنه لم يثيب على التحديد المعنى المقصود بهذا الطلب المصرى .

فاجاب صدقى باشا أنه قصد بلفظ " رمزية " بيان موقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السيادة على السودان ، فالمصريون لا ينفون السيطرة لاستغلال تلك البلاد ولا يتطلعون الى نفع مادى أو أنبى منها ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصرى ، ووحدة رابطة ظلت على النوام قنعة بين البلدين كما ان الأمر يحتاج لايجاد منفذ للشباب المصرى الذى يتخرج من الجامعات

شك صدقى باشا كذلك من تعمد افعال النفوذ المصرى ، وقال انه لا يد لصر من ان تضمن ولاء السودان على النوام لانه مصدر رخائها *



عبد الهادي



صليبي



ميفن

من محضر الاجتماع الثاني

في الساعة ٢٠ / ١١ من صباح يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

استفسر مستر بيغن عن السبب الذي يراد من أجله الآن أحداث تغيير فيما يتعلق بالسيادة على السودان .

فقال صدقي باشا " ان الموقف الحالي لا ترتضى به مصر ، ومن الضروري لها ان تتفق مع بريطانيا على التناحيث التي تتخذ للوصول للسودان الى مرتبة الحكم الذاتي . وليس ثمة حاجة الى ادخال تعديلات عنيفة حتى يتحقق الحكم الذاتي . ومن حق مصر ان يكون السودان تحت التاج المشترك . "

قال مستر بيغن " انه اذا نص على سيادة مصر للسودان اعتقد السودانيون ان بريطانيا العظمى قد تحلت عن مكانتها بينهم " فأجاب صدقي باشا " انه لا داعي للخوف من ذلك اذ ان الحاكم البريطاني والصيغة البريطانية للإدارة سيظلان كب هم . وكل ما سيزيد هو تركيز بقاء السودان تحت التاج المصري . "

قال مستر بيغن " ان السودان تسوده حالة من القلق وقد تلقى اعتراضات من السودانيين أنفسهم على أحداث أي تغيير فيه .

فقال صدقي باشا " انه هو الآخر تلقى رسائل من السودانيين على النقيض من ذلك .

أشار مستر بيغن إلى القاب ملك مصر السابقة وسأل عن اللقب الذي يريد ملك مصر ان يلتقب به .

" فأجاب صدقي باشا " ان صاحب الجلالة سيلقب بملك مصر والسودان

قال مستر بيغن " ان المقترحات البريطانية فيما يختص بالحكم الذاتي قد افترضت عدم إثارة مسألة السيادة . ولكن صدقي باشا طلب منه الآن الموافقة على وضع السودان تحت السيادة المصرية قبل النظر في أمر الحكم الذاتي . "

فقال صدقي باشا " ان هناك أمثلة لأمم متقدمة ككندا ، لها حق الحكم الذاتي رغم خضوعها لتاج مشترك . ولم تلق صعوبة في ذلك أو يضيقها هذا الوضع . ويجب ان يكون

قال مستر بيغن "انه لا يزال يرى أن هناك مسؤولية قائمة إذ قد تقتضي الأمر استشارة
السودانيين في مسألة السيادة"

عقل عبد الهادي باشا "أن السودانيين إذا كانوا قد وصلوا إلى درجة من النضوج
تؤهلهم لتقرير ذلك فأحرى بهم أن يقرروا ما يرونه ، على أننا جميعا قد اتفقا على أنهم
ليسوا أهلا لذلك بعد"

قال مستر بيغن "انه يرجو أن يشير بصراحة إلى أن هناك نقطة يهملها أيضا ، وهي
هل هناك ثمة شيء في بروتوكول السودان يحمل المصريين على المناقشة في أن تعهد
بريطانيا بسحب قواتها من مصر ينطبق كذلك على السودان ، إذ أنه ما دما قد قررنا
الانسحاب الآن من مصر فقد أصبح من المهم جدا أن تكفل جميع التدابير الاستراتيجية في
الشرق الأوسط ، وأن يكون لبريطانيا العظمى حق استبقاء قوات بالسودان"

فأكد للفور كل من صدقي باشا وعبد الهادي باشا كل التأكيد أن ذلك ليس محل للبحث
سواء في الحاضر أو في المستقبل ، فمن حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها بالسودان ،
وأضاف صدقي قائلا انه يؤكد ذلك بوجه قاطع .

زعم صدقي باشا أن الصيغة راسخة فعاد يبشر أهله بالسيادة على السودان¹¹

فماذا كان موقف السودان من هذه السيادة المقروضة ؟

٢- نداء الامام للشعب السوداني

٣ نوفمبر ١٩٤٦

وصلت اخبار برزتوكول صدقي بيغن الي السودان ، وفرضت السيادة الرمزية على البلاد تحت التاج المصري ، وثمن الشريك ان الامر سينتهي عند هذا الحد ، ولكن الاستقلاليين في جميع اطراف البلاد قاموا يستنكرون الوضع ويتأهبون لدفع الخطر عن السودان ، فتعطلت جلسات المجلس الاستشاري ، وقامت المظاهرات تهتف بسقوط الفتحين الفاصيين ، وخف اهل الاقاليم الى العاصمة قدسوها في جموع لم يسبق لها مثيل

عاد السيد الامام من الجزيرة ابا ، وكان اول ما عمه ان يصدر النداء التالي لتهديته النفوس الساخطة النائرة :-

« نداء الى الشعب السوداني الكريم »

عدت من الجزيرة ابا مسرعا عندما بلغتني انباء اضطرابات بالعاصمة ، ولقد اقلقتني كثيرا ما وجدت من حالة عدم الاستقرار وعوامل الاستقرا بين المواطنين

انكم تعلمون موقفى من مستقبل السودان ، وتمسكى بعبدا السودان للسودانيين ، وتيل الاستقلال التام وانى لا ازال مصرا على ذلك ، ولن الو جهدا في سبيل تحقيق هذا المبدأ ، ولا أشك في انى سألنى عن كل المخلصين المؤمنين بحقوقهم من المواطنين في جميع الاحزاب ، ولذا ادعوكم جميعا الى تقدير دقة الموقف ، ومعالجة بروح الاخلاص والتدبر وتجنب كل ما من شأنه ان يوسع شقة انخلاف بينكم ، وبصاعف المسئوليات على الذين يعملون لخير السودان ، كما ادعوكم الى التزام الهدوء والنظام حتى تنجلي الامور التى ما تزال غامضة ، ولعمل على جمع صفوفنا للعمل في المستقبل لبلادنا ، واننى لاثق من ان الجهود التى يجب ان نبذلها الآن والتي سيساعد الهدوء على القيام بها ستؤدى الى نتائج حسنة

واخيرا اتقدم بطلب خاص لجميع الاشخاص الذين اتوا الى المدن الثلاث من المناطق الخارجية ان يرجعوا الى محلات اقامتهم بلا تأخير ، ويستأنفوا أشغالهم الخاصة

الخرطوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦

عبد الرحمن المهدي

٤ - السيد الامام يرسل برقية لصديقي ج -

عندما تاهب الامام للسفر لانجلترا بعد ان هذا الحالة في السودان ، رأى ان يفتح باب المفاوضات مع الحكومة المصرية ، فأرسل لصديقي باشا برقية يخبره فيه بأنه يرغب في مقابلة الحكومة المصرية لبحث معها مسألة السودان ، وأنه سيسافر الى انجلترا لنفس الغرض .

لم يلق الامام ردا على هذه البرقية ، ولذت حكومة صدقي بالصمت ، ولم تنشأ أن ترد حتى بالطرق الدبلوماسية المهدية المعروفة التي يلجأ اليها السياسيون في أحوال الرفض .

بلا لم يثما صدقي أو عصوا من حكومته ان يقابل الامام عندما نزل في فندق من فنادق القاهرة ريثما تنقله الطائرة الى انجلترا .

بل الادمى من ذلك وأمر قديم الصحافة المصرية بحملة منكرة نعتت فيها الامام بشتى النعوت ، وبألغت في الشتم والسبب ، وانتهت احداها الى حكم صارم يقضى بعقوبة الاعدام على الامام لأنه رجل ثائر على التاج كما وصفته .

لا أدري كيف تكون حيثيات هذا الحكم قبل النطق به ؟ لعلها تكون كالآتى :-

حيث ان السيد عبد الرحمن المهدي يريد الاستقلال والحرية لبلاده ، وحيث ان هذا الاستقلال اذا تحقق فإنه ربما يخلق في السودان دولة معادية لمصر . وحيث ان قيام مثل هذه الدولة المعادية سيحرم مصر من السيطرة التامة على مياه النيل .

وحيث ان هذا الحرمان من هذه السيطرة معناه ان يطالب السودانيون بحقوقهم في ماء النيل ، فتقل حصص مصر ، فيقل الرخاء والعيش الربيع لنسل مصر المتزايد وحيث ان قيام دولة مستقلة في السودان سيكون حائلا كبيرا دون هجرة المصريين لسودان ، واقامتهم فيه ، وتملكهم لأراضيهم .

وحيث ان الخطة الذبئية المرسومة تقضى بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وذلك فإن المحكمة تعتبر السيد عبد الرحمن رجلا ثائرا على التاج وتوصى عليه بحكم الاعدام .

٥ - الثائر عبد الرحمن المهدي

ننقل للقارئ ما نشرته إحدى المجلات المصرية في ١٩٤٦ تحت عنوان "حدث في السودان"

جلالة الملك

"تفضل جلالة الملك، فاستفسر تلفونيا عن صحة نولة صدقي باشا في لندن لما علم جلالتك بأن صحته منحرفة .

رجل ثائر

يرى كثيرون من الأقطاب أن حركة عبد الرحمن المهدي وأذنيه التي تابوا بها في هذا الأسبوع إنما تعد في نظر القانون عملا ثوريا على التاج المصري عقوبتها الاعدام !

خضوع الثائر

أكد لنا مصدر كبير جداً أن الثائر عبد الرحمن المهدي كان على وشك أن يصل إلى مصر في أوائل فصل الصيف الذي انتهى لتقديم خضوعه للتاج ، المصري الذي جعله "باشا" وأضفى عليه نعمة مما جعله يرحل في جاه عريض . . . ولكن الاستعمار الانجليزي أشار إليه بأصبعه أن يلزم مكانه فلزمه

هذا ما كتبه المجلة المصرية عن السيد الامام ، فماذا فعلت حكومة صدقي ؟

لم تتخذ الحكومة المصرية أي إجراء ضد هذه المجلة العابثة ، ولم تضابط السيد بكلمة اعتذار واحدة . ولكن من يدرى فعل الذي كتبه المجلة المصرية جاء معبرا عن رأي حكومة صدقي .

لم يهتم السيد بطبع لأقوال الصبية وأحكامهم ، ولكن الناس في السودان التفوا حوله ينصتون ويحذرون من السقور أو العودة عن طريق مصر خوفا على حياته ، فكان السيد يبتسم ويقول

هل يصيبنى غير ما كتبه الله لي ؟

ثم ألا ترون ان الموت في سبيل استقلال السودان خير من حياة الذل، والعبودية ؟ ثم افترضوا اننى سافرت ووقع ما متشككونه ، أليس فيكم رجل رشيد يتولى القيادة ؟ ان نقتل في هذا الشعب عظيمة ، ولا احسبه يرضى بغير الحرية اذا مات أو حُييت ،

بهذه العبارات المؤثرة التي تفيض بالوطنية الصادقة ودع الامام الشعب السوداني ومضى في جهاده الموفق .

٦ بين الامام والسير هيوبرت هدلستون

نزل السيد الامام في مصر ريثما نقله الطائرة الى انجلترا ، وصادف ذلك وجود الحاكم العام بالقاهرة عائدا من انجلترا .

قصد الحاكم العام الى الفندق الذى يقيم به السيد ، وأفضى اليه بالحديث التالى .

الحاكم العام "انى مسرور جدا لتقريركم السفر لانجلترا وستجدون ترحيبا في لندن ، وتتاح لكم مقابلة رئيس الوزراء وغيره من موظفى الدولة الكبار . وانى أشكركم على تهدئة اتباعكم بطريقة فعالة كما ورد فى تقرير السكرتير الادارى .

ومهما تكن نتائج المفاوضات فاسى لوائق من ان زيارتكم ستكون ذات قيمة كبيرة ، حيث أنها ستتمكنكم من الادلاء الكامل بأرائكم وآراء اتباعكم فى أعلى مراكز لندن وستتمكن حكومة جلالة الملك من سماع وجهات نظركم مباشرة .

وانى ارى ضرورة الاعتدال فيما يقل ، وعلى السيد ان يكون حذرا فيما يقوله للصحفيين

وأرجو أن تعلموا أنه ليس فى مقدورى أن أرتبط بعدم الادلاء ببيان فى الخرطوم قبل عودة السيد ، غير أن أى بيان يقال سيرمى الى وضع الثيروتوكول المزمع فى مدلوله الحقيقى ، ويؤكد ان السيادة المصرية الاسمية اذا تم الاتفاق عليها بين الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية لا تمنع حق السودانين فى الانفصال عن التاج المصرى متى أراد السودانيون ذلك عندما يحين الوقت لاختيارهم مستقبلهم السياسى .

٧ - نص المحادثات التي دارت في مقر
رئاسة الحكومة البريطانية في لندن بين
الزعيم الجليل السيد عبد الرحمن المهدي
والمستتر انلي رئيس الوزارة البريطانية "٣٥"

يوم الخميس ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦

السيد - اني اغتنم هذه الفرصة لاقدم تهني لبريطانيا لانتصورها في الحرب .

انلي - أشكركم واني سعيد بالترحاب بكم وسعيد بالاستماع لما توبون الادلاء به

السيد - أشكركم لاتاحة الفرصة لسماع صوت السودان

انلي - أشكركم واني سعيد بالترحاب بكم وسعيد بالاستماع لما توبون الادلاء به .

السيد - أود أن اسمع ماتود الادلاء به .

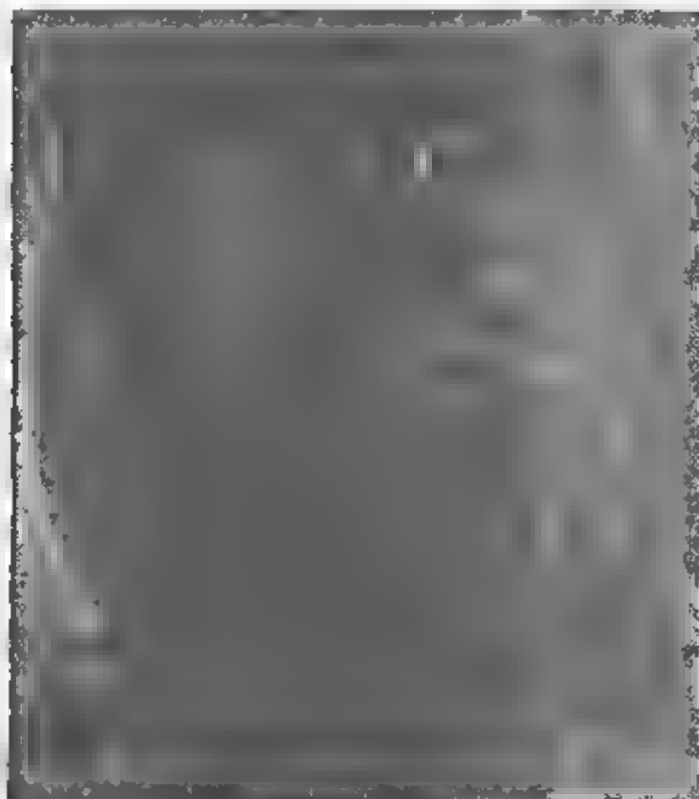
السيد - هل تود أن تسمع موضوعاً معيناً ؟

انلي - أود أن أسمع لكل ماتريد الادلاء به

السيد - ان السودان في هذه الاخير يتقطع كما كان في الماضي ليكون حراً ذا سيادة وقد
عمل البريطانيون على تأسيس السودان يصل ماضيهِ بمستقبله

اشترك السودان في هذه الحرب لنصرة قضية الديمقراطية ، وكان ينتظر ان يجنى ثمار
مجهوداته حتى نشر صدقي باشا مقترحات الاتفاقية بينه وبين مستر بيغن مما أدى الى
اضطرابات في السودان وارسال برقيات الى حكومتكم وقد كنا مطمئنين وثنا الثقة في
الوعد التي قطعها الانجليز .

انني لم أطلع على البروتوكول سوى النص الذي نشره صدقي باشا . وقد سبب هذا
اضطراباً وثقلاً ، الأمر الذي اضعف ثقة الشعب السوداني في الوعد التي قطعها



السيد عبدالرحمن وهداستون

الانجليز . وقد تمكنت من تهينة الخواطر فقط بعد التصريح الذى ادى به المستر اتلى فى مجلس العموم ، والذي قال ان تصريحات صدقي ياشا غير حقيقية ومضللة

وقد ايد تصريحات صدقي ما ورد فى خطابات العرش فى البرلمان المصرى بأن الحكومة المصرية ستعمل على تهينة السودانيين لحكم الدتق تحت الفاج المصرى . ومعنى ذلك ان مصر لاتوفق على ان يكون هدف السودان هو الاستقلاله الكامل ، بل الحكم الذاتى وهذا فى حد ذاته يخالف التصريح الذى أدلى به المستر بيقر ، وأكده الحكم العام فى المجلس الاستشرى لشمال السودان ، والذي فحواه ان الحكومة الانجيزية تهدف الى انشاء حكومة ديمقراطية حرة فى السودان تقرر بمحض ارادتها علاقتها مع مصر وبريطاي .

نحن نعلم أن سياسة حكومتكم ترمى الى تحرير الشعوب التى لها صلة ببريطانيا ، وقد وضعت حكومه السودان نواة الحكم الدستورى الذى سيؤدى بالبلاد الى الاستقلال.

ان السيادة المصرية بالمعنى الذى يفهمه نحن تعارض ما نأمله فى الحرية ولذلك فقد أجمع السودانيون على معارضة هذا الوصف المقترح

واننى لا أرى لمصر حقا قدونيا فى السيادة على السودان ، الا اذا كانت تظن ان الفتح الاخير قد منحها هذا الحق ، وهو اعتقادى الجازم خاطئ . على انه ما كان مستطاعا لمصر ان تقهر السودان بغير مساعدة بريطانيا لها .

ان نظرية وحدة وادى النيل تتعارض مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

لقد طالب المصريون بالسيادة على السودان فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وام تعترف بريطانيا لهم بها ، ولذلك أغفلت الاتفاقية أى اشارة للسيادة . واو انه كان من العدل أن يشر اليها بانها محتفظ بها للسودانيين .

وعندما انشئ الدستور المصرى اقترح أن يلقب ملك مصر بملك مصر والسودان ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقر ذلك فحذفت كلمة " والسودان " ثم عادت مصر تطلب السيادة من جديد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فلم يزد الطرفان المتعاقدان على الاعتراف بأن وجود الانجليز والمصريين فى السودان ما هو الا لغفاهية أهله .

قرية دفاع السودان



ان السودان لعب دورا هاما في هذه الحرب فقد دافعت قوة دفاع السودان " ٣٦ " بشجاعة ذرة عن حدود البلاد ولم تقدم لند مصر أية مساعدة ، بل كانت الجنود المصرية في السودان ملتزمة بكنائنها طيلة مدة الحرب وقد احتجت مصر كما هو معروف على دخول السودان في الحرب .

ان حق تقرير الشعوب لمصيرها أصبح مقبولا بضمل ميثاق الاطلسي " ٣٧ " وميثاق سان فرانسيسكو " ٣٨ " ولم يمنعنا عن طلب حق تقرير مصيرنا عن طريق هيئة الامم المتحدة الا اننا بار ممثلين بريطاني في تلك الهيئة سيدافعون عن قضيتنا ويوقنون بالوعود التي قطعتها بريطانيا للهوض بالسودان الى الاستقلال التام .

لذلك فان أى عمل يتم بوزن استشارة السوڤانيين بالطرق الدستورية سيؤثر تأثير كبيرا على الامن الداخلى في البلاد واذا انتهى الامر الى هذا الحد فن الصداقة القائمة بيننا ستتحول الى عدا .

ان الوضع المقترح في البرتكول اذا تقرر كما نشرت مصر ، فاني ارى من الصعب على أن أهدي الخواطر ، نحن حريصون على صداقتنا ببريطانيا ، ونأمل ان يكون السودان ضمن الشعوب التي نالت حريتها ايضا على يد بريطانيا

وأرجو أن يفهم موضوع بأنه ليست لنا عنواة مع مصر والشعب المصري بل انى لوفايد الثقة بأن السودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرة المستقلة في تفاهم وحسن جوار ، وقد أكدنا ذلك لمصر في مناسبات عدة ، ولكنها لم تستمع لما نقول ، فأعرضت عنا ، وأثرت ان تبقى في السودان بمساعدة الحراب الانجليزية انى لا اصدق بأن بريطانيا وهى في طليعة الدول المكونة لهيئة الامم المتحدة ستساعد مصر على سلب حرية شعب كالشعب السوڤانى .

اننى انى أشكرك على بيان وجهة نظر السودان ، ان الشعب الانجليزى وحكومة العمال يهتمون اعظم الاهتمام بمسألة السودان .

اننى أعرف كيف وقف السودان وحده في الايام العصيبة وأعم كذلك أن السوڤانيين يتظلمون الى الحكم الذاتى ثم الاستقلال التام ، وأن يكون لهم الحق في تقرير مصيرهم .



أنثى



السيد عبدالرحمن المهدي

نحن أعتقدنا بحق السودان في تقرير مستقبله وأنتم تعلمون انه بموافقة الحكومة الانجليزية انشئت المؤسسات الدستورية وان حاكم السودان العام المسير هيوبرت هداستون عنده تعهد حكومتنا للتشاور مع زعماء السودان

السيد - هذا هو الشئ الطبيعي ، ولكننا نأسف ان يجيء بيان صدقي باشا متناقضاً مع ذلك

اتلى - ان البروتوكول المزمع لا يغير في وضع السودان الحالي أو في ادارته .

السيد - ولكن مسألة السيادة

اتلى - انه تشير كلمة قانونية قضى علماء القانون الاساييع والشهور في تفسير معناها ، حيث يفسرها بعضهم بانها تعنى السطة المطلقة لصالح السيادة كي يفعل ما يشاء

السيد - هذا هو المعنى المفهوم في الشرق

اتلى - ولكن في أوروبا فسرت تفاسير كثيرة مختلفة

السيد - آسف ان الشرق لا يفهم تلك التفاسير

اتلى - يجب ان يفهم ذلك في الشرق أيضاً لاننا نعيش معا .

السيد - هل توجد في مصر ديمقراطية فالمعنى المفهوم في الغرب وإذا كان الجواب بالنفي فكيف حصل ذلك مع ان الشرق والغرب يعيشان معا ؟

ثم استطرد السيد يقول :-

ان صدقي باشا ومنك مصر صرحا بالسيادة على السودان وان مصر ستجد ازاء هذا التصريح الباب مفتوحا للدعاية في السودان ، وان اول ما ستفعله هو الدعاء ملك مصر في المساجد .

اتلى - ألا يمكن أن تفعل مصر ذلك الآن ؟

السيد - ان الدعاء كان لخليفة المسمين التركي ، وقد أوقف بعد الحرب العالمية الاولى

اتلى - ان البروتوكول المقترح عبارة عن الوضع الحالى ، وان اتفاقيتى ١٨٩٩ و ١٩٣٦ ستظلان نافذتى المفعول ، وستظل الادارة الحالية على ما هى عليه ، الا فيما يختص بالتغيرات التى تتم بين السودانين والحاكم العام ، « وسيمسح البروتوكول أى تدخل مباشر من جانب مصر فى السودان ، وان كلمة سيادة لا تظهر فى البروتوكول » وفى رأى ان البروتوكول لايمس حق السودان فى ممارسة حقه فى نيل استقلاله اذا اراد السودانيون ذلك .

وان وجود علاقة بين مصر والسودان لايتعارض مع حق السودانين فى تقرير مصيرهم ونحن نتأمل ان يتعاون السودانيون مع الحاكم العام حتى يصلوا الى ما يودون ، ويجب عليهم الا يتأثروا بالكلام المفرض الذى تنشره الصحف .

وقد قرر البروتوكول استمرار الوضع الحالى فلا يزيد عليه ولاينقص منه شيئا ، وستظل الادارة كما كانت ومهم يقال فى الخارج فنحن والسودانيون سنحافظ على الحالة الحاضرة بمقتضى المعاهدات المبرمة .

السيد - ان الشعب السودانى ينتظر نتائج رحلتى الى بريطانيا ، فما هى النتائج ؟

اتلى - تستطيع ان تخبر الشعب السودانى بان البروتوكول لايفير فى الوضع الحالى .

السيد - كلمة العلاقة هذه التى اشرت اليها اذا غسرت موه لنا فن ذلك سيساعد كثير على تهدئة الخواطر فى البلاد .

اتلى طبقا للتاريخ فان حاكم السودان العام يعينه ملك مصر بتوصية من حكومة جلالة الملك ، وكذلك حق رفع الاعلام كل هذه مظاهر تدل على الحالة القائمة .

السيد - نود الايسمح بشئ من شأنه ان يغير فى هذه الحالة الا اذا كان فى مصلحة السودان واستقلاله وان الخطر ان يسمى ملك مصر " ملك مصر السودانى "

اتلى - لقد سمي ملك هذه الجزيرة ملك فرنسا مدة قرنين ، وان فرنسا لم تعترف بذلك

السيد ان اخلاقنا تختلف عن اخلاق الفرنسيين

انى مخلص لشعبى فلا يمكن ان اخذع السودانين ، واسنا الان فى ذلك العصر الذى تشير اليه ولكنا فى القرن العشرين الذى انتشر فيه الرعى السياسى فى كافة البلدان ومنها السودان . ولكن نظن بل نعتقد ان مصر ستفطن لهذه الحقيقة ، فتساعد السودان على نيل حريته واستقلاله ولكن مصر بكل أسف تطالب الآن باكثر مما كان لها فى الماضى .

اتلى - سوف لايزيد على ما كان فى الماضى ، ولكن هناك اشياء قائمة كتعيين الحاكم العام، وبما ان هذه الاشياء قائمة فستقرها أى محكمة نواية عليا

السيد - ان أى محكمة نواية عليا لايمكن ان تؤيد ذلك بعد ان ثبت حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

اتلى - لو نظرت ايه محكمة فى الحقائق كما هى فسوف ترى ان لمصر حقوقا فى السودان نظرا للمعاهدات القائمة

السيد - ان المعاهدات القائمة ليست ابدية ، ولن تكون لها قوة أو بقاء امام مطالب الشعب القومية . وليس لمصر ان تسترق شعب آخر - على انى فى الوقت ذاته أقدر اهتمام مصر بماء النيل ، ولن نعترض على حصتها وحقها فيه

اتلى - مهما كان حق مصر فى السودان ، فانه لايتنافى مع حق السودانين فى تقرير مصيرهم .

السيد - كن هذا الحق يرمز له بالعلم ، اما الآن فان اضافة الاسم واللقب ستقوى الدعاية المصرية فى المساجد وغيرها .

اتلى - هل لايمكن أن يحمى السودانين أنفسهم من ذلك ؟

السيد - ماهى الوسائل ؟ إن أوضحها وأعدلها أن يوجد للسودان على الفور كيان يلتف حوله السودانيون .

اتلى - يجب التعاون .



الامام ومحبيه في لندن سنة ١٩٤٦

السيد - يجب أن توجد أسس قوية يبنى عليه صرح التعاون لأن الوجود أصبحت لا تبنى بالفرص .

أتلى - إن هذه الأسس موجودة في الإدارة القائمة

السيد - إن هذا لا يكفي ، والسيادة وإن كانت رمزية إلا أن البروتوكول أسفل عليها تغييرا يتعارض كل المعارضة مع كيان السودان القومي ومصالحه الشعبية .

أتلى - إن للسودانيين الحق في تقرير مصيرهم

السيد - متى ؟

أتلى - عليكم أن تتعاونوا مع الحاكم العام ، ويمقدار سرعة تقدمكم ، ستصلون إلى الهدف المنشود .

السيد - إن ورائي شعبا تسوده حالة قلق عظيمة وإن كلمة منكم بوصفكم طرفا في الحكم الثنائي مستقر ما إذا كان السودان سيبقى على العمل ، أو ينتهي من الوجود بحكم هذا البروتوكول .

أتلى - سيبقى السودان وعليكم أن تتعاونوا .

السيد - ماذا أقول للسودانيين عند عودتي ؟

أتلى - ليس هناك صعوبة في الرد على ذلك ، ويمكنك أن تقول لهم ما ذكرته .

وهكذا استطاع الامام بوثة الأسد ، وبالنضال القوي والجهاد الموفق أن يحطم بروتوكول همداني ، ويكسب المعركة ، ولكن خرافة السيادة لا تعرف حدا تنتهي إليه ما دامت الاطماع الاستعمارية قد رسبت في العقل الباطن كما ذكرت ، ولذلك فإن سياسة مصر ظلوا يسعون لتحقيق هذه السيادة بكل الوسائل ، فانتقلوا بالقضية المزعومة إلى مجلس الأمن كما سيجي ، وخلقوا بنسائسهم الفتن بين أبناء البلد الواحد لييفوا ما يريدون ولكن الحراسة الأمينة ما زالت تتابعهم أتى ساروا وتحيط مساعيهم أينما حلوا .

٨ - مفاوضات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ " ٣٩ "

وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري

النقراشي - كاسبل

المشروع المصري الاخير

اتفق الصرفان الساميين المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على امدادهم بالحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على ان يدخل فوراً في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون .

والى أن يبلغ السودان مرحلة الحكم الذاتي تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية المفعول وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها ... *

قطع المفاوضات

من بيان لرئيس مجلس الوزراء أثناء في مجلس الشيوخ بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات الشيوخ المحترمين :

... وقد سبق ان بينت سياسة الحكومة المصرية في كتابي الى جلالة الملك عند تشكيل الوزارة حيث قلت

"هذه النحلة الطبيعية التي ربطت شقى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثة / يمكن أن ينال منها ولا أن تنفصم عراها ، ولاتجد في مصر الا مصافها عليها ... وعهدنا في هذا الامر باموالى التوجه بالسودان الى الرقى في شتى نواحي الحياة لئلا يترك مرتبة الحكم الذاتي في ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاجكم المفضل ثم استطرد النقراشي يقول :

"وأكرر ان مشيئة أهل السودان هي في تأكيد وحدة مصر والسودان تحت التاج

المصري ، وإذا لم يعبث غابث بهذه العواطف المنبعثة من تقرير حقيقي لمصلحة البلدين ، ومن الروابط العديدة التي ذكرتها فإن أهل السودان لا يبتغون عن هذه الوحدة التي رسمتها بديلا *

* "لست نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم في مصر أحرارا ، يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، في ظل التاج المشترك لشقى الوادئ " *

(١) توصيات مؤتمر ادارة السودان (٤٠)

١٩٤٧

جزء التوصيات الخاص بانشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى -

قال واضعو التقرير . -

(٩) ان الاساس الذى قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانين فى حكم بلادهم ، ورغبة معالى حاكم عام السودان فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلا للشعوب ، وايضاح بمسئوليات أكبر من مسئوليات المجلس الاستشارى ، ورغبة فى الاستمرار فى سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتى .

(١٠) ينبغي أن يكون للسودان صوته الخاص ، أى أنه يجب أن تكون له هيئة يكون لها الحق الدستورى فى أن تتحدث باسم القطر بأكمله ، والسودانيون لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق فى الحكم ، وهذا لا يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية . وهذه المسئولية فى أى وقت من الاوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدراتهم ومواهبهم بوزن أن يتعرضوا للفشل وبهذه الطريقة فان تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة .

كان المجلس الاستشارى الخطوة الاولى نحو الحكم الذاتى المسئول ، كان أمده هذه التجربة ثلاث سنوات ، كان اختصاص المجلس قاصرا على المديرية الشمالية الستة ، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى ولم يكن فى وسع أعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا رغم أن بعضهم من اكفأ رجالات البلاد وأوفرهم تجاريا .

(١١) ونحن متفقون على ان أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشارى الحالى وجعله أكثر تمثيلا لارعبات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسئولية ، وهى تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ، وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى ، يشكل من جديد ويحل

مجلس الحاكم العام العالي .

(١٢) اتفقا متفقون بإجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر كله بأكمله ، شماله وجنوبه

(٢) رأى الحكومة المصرية فى التقرير

من النقراشى الى السفير البريطانى

"حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى :

ارسل الى سعادتكم مع هذا صورة من كتابى لسعادة الحاكم العام للسودان بخصوص
التقرير الاول عن توصيات مؤتمر ادارة السودان بغية اشراك السودانين فى حكومة
السودان المركزية على نطاق اوسع .

ومع تمسك الحكومة الملكية المصرية بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان ، تلك
الوحدة التى تمكن السودانين من ادارة شئونهم على النهج الذى يروونه محققا لأكبر خير
لهم ، تود الحكومة الملكية المصرية أن تشير الى ان هذه المسألة مرتبطة بالوضع السياسى
للسودان ، وهو موضع نزاع تقدمت به مصر الى مجلس الأمن

وأود لذلك أن أشير الى كتب الحكومة الملكية المصرية لسعادة الحاكم العام للسودان الذى
ينص على أنه من المفهوم أن حكومة السودان بعد بحث هذه التوصيات سوف تبحث بأرائها
للحكومة الملكية المصرية بغية الحصول على موافقتها على ما سيتخذ من القرارات فى هذا
النشان .

وان الحكومة الملكية المصرية قد ترى اذن من الضرورى ان تتعرف على آراء هيئات
سودانية معينة لم تستشر فى هذا الموضوع" .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ٢ يونية سنة ١٩٤٧

(٢) من محاضر جلسات مجلس الامن "٤١"

٥ اغسطس سنة ١٩٤٧

قال النقراشى باشا فيما قال :-

"الوحدة السياسية :

وليؤذن لى فى أن أذكر بايجز ثلاثة مظاهر سببسية لوحدة وادى النيل

فأما من الناحية النواوية فقد تجلت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى القرارات التى أقرتها
اتفاقت نواوية .

وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التى صدرت فنص فى سنة
١٨٧٩ وفى سنة ١٨٨٢ على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن بقى
المديرىات المصرية .

وأما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح
المختلفة فيه تابعة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر . *

محاولة فصل السودان عن مصر

... واتخذت سياسة بريطانية لفصل السودان عن مصر مظاهرتى منها حفظ
الدعاء التقليدى فى المسجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى ملكنا

وكانت الصدمة الاخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قدضى
القضاة ، وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان .
بل هم قد مضوا فى هذا السبيل الى حد اصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر
والمصريين وتشيع فى السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة

استطرد النقراشى يقول

انى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروف عيكم اليوم هو كين دولة ذات سيادة ،

فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة ان الدولة التي تتحكم في أعالي النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته ، وأضاف الى ذلك قوله " ان مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها " . *

اننا نطلب معونتكم فى تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا واضطلاعنا بتبعاتنا وهذه الشرائط هى جلاء الجنود الاجنبية من بلادنا وانهاء الادارة الاجنبية الانفصالية التى تقوم فى جزء عظيم من اراضيها . *

قال النقراشى باشا :-

"ولا يسعنى امام هذا الخطر الا أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبدا لحماية السودان من تقطيع أوصاله ، ولتمكين اخوان السودانين من ادارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت قاج مصر ،

وان تصريحات السودانين الناسة لتعزز ما قلناه فى هذا السبيل " *

(٤) وفد الاستقلاليين في نيك سيسيكس

باليالات المتحدة

سافر النقراشي ومن صحبه من السودانيين "٤٢" الى الولايات المتحدة الاميركية للدفاع عن حقوق مصر في السودان ، وللتدليل على ضرورة الوحدة بين البلدين ! وسافر ايضا الى مجلس الامن وفد من الاستقلاليين برئاسة السيد الصديق والسادة عبد الله خليل سكرتير هام حزب الامة والسيد محمد احمد محبوب ومحمد صالح الشنقيطي الذي اودع استقالته مكتب السكرتير القضائي قبل السفر وهناك استطاع الاستقلاليون أن يقنعوا كل من اجتمعوا بهم من ساسة الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بعدالة مطلب السودان في حق تقرير المصير .

ولما كان ساسة الدول يعلمون حق العلم بأن مطلب الاستقلاليين ما هو الا أساس من الأسس التي تسعى هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن لتحقيقها بين الشعوب المغلوبة على أمرها فقد وجدت قضية الاستقلاليين عطفًا وتأييدًا ، وأقنع أعضاء مجلس الأمن اقتناعا يشبه الاجماع بحق السودانيين في تقرير مستقبل بلادهم ، وقد أوضح هذا الحق بجلاء العضو البوندي ، والعضو الرومي ، والعضو الصيني الذي قال :-

" يجب أن يكون للسودانيين الحق الكامل في تقرير مصيرهم بحرية تامة " - وأضاف يقول " ان مثل هذا الحق في تقرير المصير هو الأساس في ميثاق الأمم المتحدة " .

وهكذا عاد الوفد الاستقلالي بهذه النتيجة القيمة ، ولعل النقراشي نفسه عاد مقتنعا من مجلس الأمن بهذه النتيجة أيضا .

١٩٤٨

١ - وضع قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي .

تلاشت أحلام صدقي باشا في السيادة ، وعاد السيد الامام من لندن بومود صريحة ، تتلخص في ما يلي :-



وفد الاستقلاليين في مجلس الأمن

(أ) من السيادة لن تصبح هي بروتوكول السودان إذا قدر للمفاوضات البريطانية - المصرية أن تسير

(ب) وأن السودانيين كامل الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم

(ج) وأن الخطوة التالية أن يتعاون أهل السودان مع الحكم لعدم ليلغوا أهدافهم

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ تقدم مؤتمر إدارة السودان بتوصياته عن قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي

وهي هذا العام أيضا ١٩٤٧ هـ من مجلس الأمر لنقراشي باشا " أن للسودانيين الحق كل الحق في تقرير مصيرهم كما يشاؤون " لم يبق بعد هذا إلا أن يقوم في السودان حكم ذاتي كامل ، ولكن الانحيز رأوا سبب أو آخر أن ينتهجوا سياسة البطء فصاغوا قانون الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي على نحو يتفق مع سياسة البطء المذكورة

أرسل القانون لحكومة المصرية للتعليق والمناقشة ، فرفضته الحكومة المصرية بحجة ظاهرها أن القانون لا يمنح السودانيين سلطات واسعة ، وأن مصر تريد أحسن وأقوى من ذلك .

أما باطن الأمر فإن مصر ما كانت معرضة للدون إذا نص فيه على أمرين

الاول أن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد

الثاني - أن يتسلم السودانيون زمام أمورهم كاملا بعد فترة الانتقال تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل .

٢ فقرات من خطاب عبد الفتاح عمرو باشا "٤٣"

طلب الى حضرة هاجب الدولة رئيس الوزراء أن أبلغ سعادتكم الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية "٤٤" :-

٣ وفي هذه المناسبة أود أن أبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية لا تزال متمسكة بموقفها

من النظام القائم في السودان وهو الموقف الذي سبق لها أن وثقته أمام مجلس الأمن .
وإذا كانت قد اشتركت في مباحثات في شأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية فقد
كانت غايتها الجوهرية من هذه المباحثات - كما سبق لي أن أبلغت الحكومة البريطانية
أن يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتترب السودانيون خلاله على الحكم الذاتي تعاونهم
مصر فيه معاونة ايجابية بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع
البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى إذا انتقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون
أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل.

٤ - ولما كان القانون الذي أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية ، وهو
في الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام أن يصدره فإن الحكومة
المصرية لا يسعها أزاء ذلك إلا أن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها في هذا الشأن .

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتي .

تحريرا في ٥ يوليو ١٩٤٨

السفير عبد الفتاح عمرو *

(٣) قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي

قامت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

قبل الاستقلاليون العمل فيهما بالرغم من النقص الواضح في القانون الذي صيغ لإنشائهما . ووجهة نظر الاستقلاليين في ذلك أن يتخلوا من المجلسين هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الانجليز من الداخل ، ومن الاتصاف بدولتي الحكم الثنائي ، وبهيئة الأمم المتحدة إذا دعا الحال لذلك . وماذا كان في مصعهم أن يفعلوا وهم يجدون أنفسهم بين شريكين يريد أحدهما أن يحافظ على مصالحه في قناة السويس ، وفي السودان أيضا ، ويريد الآخر أن يفرض على السودان وحدة دائمة تحت التاج المصري لتلا تقوّم في السودان دولة مستقلة قد تعادى مصر في يوم من الايام فتحرمها السيطرة التامة على ماء النيل وتمنعها الهجرة الى السودان .

والتدليل على أن الاستقلاليين قبلوا الهيئتين وسيلة للكفاح الايجابي من الداخل أسوق اليك مثلي عن مطالبة الاستقلاليين بمنح السودان الحكم الذاتي

الأول - اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به السيد محمد أحمد محبوب "٤٥" في سنة ١٩٤٩م مطالبا بأن يمنح السودان الحكم الذاتي في أو قبل ديسمبر ١٩٥٦ ، أي قبل أن تنتهي معاهدة ١٩٣٦م لأنه خشي أن تعمل هذه المعاهدة بما لا يتفق مع مصلحة السودان)

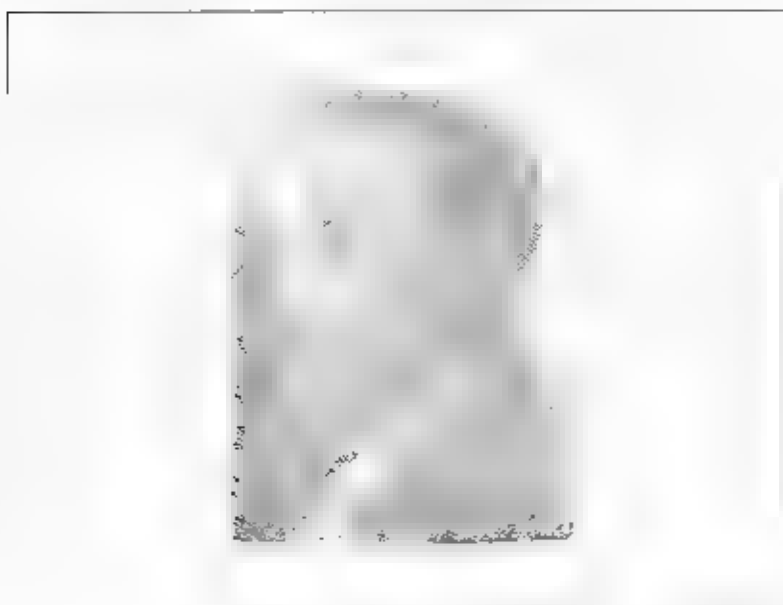
الثاني - اقتراح الحكم الذاتي المشهور الذي تقدم به السيد محمد حاج الامين في ديسمبر سنة ١٩٥٠م ، ذلك الاقتراح الذي هاجمه الاعضاء الانجليز مهاجمة عنيفة سنورها فيما يلي ، ثم تكشف السر الذي دفع هؤلاء الاعضاء الانجليز لمهاجمة الاقتراح .



محمد أحمد محبوب



محمد حاج الامين



وزير تعليم

اقتراح الحكم الذاتي فى الجمعية التشريعية

يوم الاربعاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

اقتراح السيد محمد حاج الامين أن يرسل خطاب الى معالى الحاكم العام بالنص
التالى :-

" نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التى
يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتى ، وترجو من معاليكم الاتصال بدوائى الحكم الذاتى
طالبيين منه اصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة
للجمعية الأولى ، وأن تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الاساس "

الاعضاء الانجليز يهاجمون الاقتراح

قال السيد جيمس روبر تسون (السكرتير الادارى) " ٤٦ " سيدى الرئيس

انى أسمى كل من مقدم الاقتراح وزعيم الجمعيه على الطريقة الواضحة التى أعرب بها
عن غيبتهما ، وبعد أن أستمعنا لهما أصبحنا الآن أحسن ادراك لما يرمين اليه ثم
استطرد يقول :-

ان من رايى تأجيل المداونة عند هذا الحد للأسباب الثلاثة الآتية

اولا - بعد أن مقدم الاقتراح قال (ان أعضاء الجمعية هم نواب الشعب) وان أحدى
الظواهر الرئيسية للنظم الديمقراطية هى أن يجي أعضاء البرلمان اليه ليمثلوا آراء
ناخبينهم ، والكثرة المطلقة من الاعضاء الحاضرين قد أتوا هنا وليس معهم تفويض
لاجراء تغييرات دستورية كبيرة ، وكثير منهم قد أتى من أماكن بعيدة ، ولم يكن فى
مقدورهم أن يستشيروا ناخبينهم فى هذا الشأن فى أى وقت كما هى الحال مع مقدم
الاقتراح .

ثانيا - طبقت الجمعية من الحاكم اعوام أن معين لجنتين لترعيا تقريرهما فى التغييرات الممكن
ادخالها على دستور هذه الجمعية ، وعند وصول هذين التقريرين ودراستهما يمكن
للأعضاء معرفة التحسينات التى يمكن ادخالها ضمن نطاق الوضع الدستورى

الراهن ، ومن رأى أنه لا يمكن ائصال تحسينات كثيرة هامة على القانون في حدود ذلك الوضع الدستوري ، وأذلك يجب أن يؤجل النقاش حتى يصلوا ويديروا ،

ثالثا - (وهو في نظره سبب دقيق جدا) قد عرفت أن بعض الاعضاء قد غرر بهم ليوقعوا أوراقا تعارضه ، وأكثر من هذا فقد بلغت أن بعض الاعضاء وقعوا على الورقتين ، وهذا يعني أن الأكثرية من الاعضاء حضروا الى الجمعية مقيدين لاحدى هذين الاتجاهين ، وهم ليسوا على استعداد لقبول أى جدل . ومن الخير أن يؤجل الاقتراح حتى افتتاح الدورة الآتية * - ثم قال : -

« اننى لم أتناول الاقتراح ذاته حيث انى أريد الاحتفاظ برأى حتى أعرف القرار في مسألة التأجيل . ويمكن عرض المسألة مرة أخرى في أبريل أو مايو القادم ، ومع هذا سيكون لمعالى الحاكم العام وقت كاف ليرفع الامر الى حكومتى الحكم الثانى قبل الانتخابات الآتية » .

« المستر كمنجز » السكرتير القضائى " ٤٧ " .

" ان هناك سببا رابعا لتفضيل ارجاء الاقتراح ، وهذا السبب يتركز في أن الاقتراح غامض وغير متقن ، والتعبير " الحكم الذاتى " يصلح الى حد كبير كداء للاعراب من الامانى بيد أن له معانى كثيرة مختلفة ، ومما يدل على ذلك شتى التفسيرات المتناقضة التى أدلى بها كل من زعيم الجمعية وغيره من المؤيدين - وانى أبدى رأى فى الحاج بان تأجيل المدولة من مصلحة الجميع " .

جلسة يوم الخميس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠

المستر كمنجز - أذكر الجمعية بانى سبق وقلت ان الاقتراح ردى لأنه لم يوضح ما معنى به ، لأن تعبير الحكم الذاتى نفسه غامض وغير محكم ولم يعرف فى الاقتراح ، ولم يجئ فى الاقتراح أن الحكم الذاتى هو كما فسرته السيد على بدرى أو كما فسرته السيد محمد الحاج الامين ، والتفسيران كما يظهر يختلفان فيما بينهما ، هذا وقد سبق لى المران فى صياغة القوانين . وسوف لا يمكننى اطلاقا مهما حاولت أن أصيغ قانونا أو دستورا يتفق مع أرائهما ، ذلك لاننى ادرك على وجه الثقة مايرغبانه بالتهديد .

والكى نفحص هذا التعبير "الحكم الذاتى" فان كل فرد يوافق على ان البلاد العربية تتمتع بالحكم الذاتى فى ظل ملكية ، فى حين أن لدى كل من روسيا والحبشة حكما ذاتيا الا أنه تحت مايسمونه بحكومة الخاصة ، وذلك بسطة المتحدة والولايات المتحدة وكلاهما يتمتع بالحكم الذاتى ، الا أن لكل منهما أسلوبا مختلفا لحكومة ديمقراطية .

والحكم الذاتى تحت ظل الملكية أو تحت الحكومة الخاصة يمكن تطبيقه الآن فى هذه البلاد ، بيد أنه لا يوجد أحد يستطيع الادلاء بحجة امكان اقامة حكومة ديمقراطية حقة فى السودان فى المستقبل العاجل ، وبمعنى آخر قد يصح القول ان السودان يتمتع بالحكم الذاتى منذ العامين الماضيين بدليل أنه لم يشرع قانون أو ينفذ عمل ذى بال بدون موافقة السودانيين .

قد كنت أتحدث الى هنا بوصفى رجل قانون وسأتناول الحديث الآن بوصفى أحد الموظفين البريطانيين الذين قضوا الجزء العظمى من حياتهم فى خدمة السودانيين ، والنهوض بالسودان ، وقد سبق لى القول بأن "الحكم الذاتى" تعبير جميل للأمانى . وواضح من المناقشة أن هذه الأمانى تعتلج فى صدر كل عضو فى الجمعية بدون استثناء ، وهلا كان كافيا لمقدمى الاقتراح أنهم أثبتوا تلك الحقيقة ، ولم يتركوا مجالا للشك ! أم أنه لابد لهم أن يواصلوا اقحام هذا الاقتراح الذى لم يحسن تدبيره ، والذي سيحدث انشقاقا فى الجمعية على ما يظهر ، وعليه سيقول الزعيم بأنه ليس هناك تضامن فى هذه النقطة ، بينما أنه فى الواقع يوجد تضامن بنسبة ١٠٠٪ . إذ أن كل عضو يحمل هذه الأمانى فى سويداء قلبه ، ويتساوى فى ذلك الذين عارضوا الاقتراح والذين أيده ، وهلا يكون تصدع الجمعية هادما لهذه الأمانى ؟

السير جيمس روبرتسون :

"انى سأتحدث عن نقط قليلة فى الاقتراح :-

اولا - يطلب من دولتى الحكم الثنائى اصدار تصريح مشترك ، وأرى أنه ربما لم يقدر حضرة العضو المحترم الصعوبات فى الحصول على مثل هذا التصريح المشترك ، ولكن لهم ان يتمنوا دائما . أما من موضوع الحكم الذاتى فان كلاما من حكومتى بريطانيا ومصر تؤيدان رغبة السودانيين فى ذلك . وفى عدة مناسبات صرحت حكومة صاحبة الجلالة

البريطانية بأن سياستها هي السير بالسودانيين نحو الحكم الذاتي

ثم قرأ النبذة الآتية من خطاب لرئيس مجلس الوزراء المصري إلى صاحب المعالي
الحاكم العام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ :-

"إن الحكومة المصرية مخلصمة الرغبة كما أكدت ذلك في مناسبات عدة لتمكين السودانيين
من حكم انفسهم ، وأنها لا ترغب أن يفقد السودانيون أى فرصة لأخذ النصيب الاقصى من
مسئولية الحكم الذى يعطى لهم .

ثم استمرّد سير جيمس يقول " لذلك لا يوجد شك فى قبول دولتي الحكم الثنائى لبدأ
الحكم الذاتى فى السودان .

والاقتراح المقدم يطلب " منح الحكم الذاتى " ويظهر ان الحكم الذاتى الذى وصفه زعيم
الجمعية يختلف قليلا عما هو لديهم من قبل . ان بالجمعية ٨٧ عضوا سوداني وخمسة
أعضاء بريطانيين ، ولا يمكن أن تتخذ الحكومة قرارا دون موافقة الجمعية التى يكون فيها
السودانيون أغلبية ساحقة كما أنه لا يمكن اجازة قانون أو صرف ميم واحد دون موافقة
الجمعية السودانية الكاملة .

ويتكون المجلس التنفيذي من سبعة أعضاء سودانيين وخمسة بريطانيين وقد بحثوا من
زمن ليس بالبعيد تعديلا بين فيه تماما عزم الحكومة فى زيادة عدد الوزراء السودانيين ،
فالحكومات المحلية تعمل بنفسها فى ملول البلاد وعرضها ، فكيف تمنح دولتا الحكم الثنائى
السودان شيئا عنده من قبل ؟ وقد وصف الزعيم نوع الحكم الذاتى الذى يطالبه ، وقد كان
قصده على وجه العموم يحدث تغيير حقيقى على ما هو جار الآن ، فستكون هناك وزارة
سودانية كاملة ، ولكنها لا يمكن أن تكون سودانية تماما ، وستكون مسئولة أمام الجمعية
وليس أمام الحاكم العام كما يرى فإنه لا يوجد تعبير حقيقى وطالما أنه سوف لا يكون
هناك تغيير حقيقى فعلا كل هذه الضوضاء ؟ اما اذا كان هناك تغيير حقيقى فهو يريد أن
يعرف ما هو ؟

وبخصوص المسئولية المقترحة لمجلس الوزراء أمام الجمعية فقد فهم من الزعيم أيضا ان
سلطات الحاكم العام ومسئوليته أمام دولتي الحكم الثنائى ستبقى كما كانت عليه سابقا ،
فكيف تكون الوزارة مسئولة أمام الجمعية بينما يكون الحاكم العام هو السلطة العليا مسئولا

أمام نواتي الحكم الثنائي وكيف يتسنى لحكم لعدم تفويض سببه نهائية الأمر لتكامل
مسئولة لبيته ؟

انني أعتقد أنه لم يحسن وضع الاقتراح ، وأن ، اقتراح لا يعنى شيئا كثيرا ، ولست أرى
المنفعة في هذه البلاد هي نفس السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية التي تتولى
مسئوليات عن شعوب أخرى ، وتهدد تلك السياسة لي تربية لها البلاد يُدعكتها في
النهاية من نيل استقلالهم التام ، أذا ما ان برادك ، وبعد ان حرب الاميرة جفت بلاد كثيرة
الحكم الذاتي الكامل مثل الهند والباكستان وسيلان وربما سنشع في نفس السياسة في
المستعمرات الاخرى مثل ساحل الذهب ، ونيجيريا ، فيؤكد بالاعضاء المحترمين ان هذه
هي سياسة حكومة السودان منذ البداية ، انهم نفس السياسة التي ستستمر في ايامها
في المستقبل ، وانني اظن ان أي أعضاء طلعوا على بيانات الدوائر ابدا في مجلس
العموم يمكنهم ان مطمئنا بأنه ليس هناك تغيير في سياسة حكومة بريطانيا العظمى نحو
السودان ، وأنه انتهى سوء الحال ان يستمر المقترح ، بل يمكن في البلاد في الاقتراح بعد
أن هزم الاقتراح بالتأجيل بـ ٤٤ صوتا مقابل ٤٠ صوتا ، وإذا حدث ماثل في التصويت
في موضوع الاقتراح الذي وحتى برأحيض بـ ٤٤ صوتا مقابل ٤٠ صوتا في نظر
الاعضاء ، المحرمين بأن صاحب العالي الحكم انهم سيقبل تصويت كذا ، ويقول نواتي
الحكم الثنائي بأن ذلك هو تيار الشعب ، انني ؟ له ليس من الانصاف ان نضعه في
ذلك الموقف الحرج .

انني ارجو المقترح ومؤيدي 'الاقتراح كي ينظروا في الموقف لصعب لدى يزجون فيه
ليس صاحب المعالي الحاكم العام بحسب بل أيضا أعضاء الجمعية الذين لم يتفقوا معهم
اذا أصروا على ذلك .

استمرت المناقشة الى ما بعد منتصف الليل ، وبعد أخذ الاسوات أجبر الاقتراح بطريق
الفصل حيث صوت له ٣٩ عضوا وصوت ضده ٣٨ عضوا . وهكذا مر الاقتراح رغم الهجوم
النهيف الذي شنته الانجيز ؟ فما هو سر هذا الهجوم ؟

هذا هو السر

لقد ثارت مصر ثورة جامحة في وجه هذا الاقتراح وأعترضت على السماح بمناقشته في الجمعية التشريعية ، كما أحتج الدكتور صلاح الدين بك "٤٨" الذي كان موجودا في لندن آنذاك يفارضى المستر بيغن .

ثم كان أن صدرت التعليمات من لندن للخرطوم "٤٩" بعمل كل ما هو ممكن لاسقاط الاقتراح

وأذكر أن صديقي الدكتور بدرى "٥٠" قال لسير جيمس خارج القاعة ما يلى -

"انى لا أدرى سببا لهذا الهجوم العنيف في مطلب قومى زعمت اننا نتمتع به الآن ، وان حكومتى بريطانيا ومصر لا تمانعان فيه بل تسعيان لتحقيقه ، وتلوت نذرة بهذا المعنى من خطاب وصل من رئيس وزراء مصر للحاكم العام في سنة ١٩٤٨ ، فاذا كان الامر كذلك فهل ترى ما يبرر هذا الهجوم ؟ اسي آخمن أن تعليمات وردت اليكم من الخارج مؤخرا بمهاجمة الاقتراح واسقاطه ؟ فقال السير جيمس - "لم ترد تعليمات من الخارج وهذا تخمين خاطئ"

سر الهجوم هو ما ظنه الدكتور على بدرى والحقيقة والتاريخ ننقل للقارىء ما قاله الدكتور محمد صلاح الدين لمستر بيغن في جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المنعقدة في الساعة الرابعة مساء - صلاح الدين بك :

"أشكر سعادتكم على عنايتكم بدرس بيانى والرد عليه ، ولا أريد الآن أن أعقب على هذا الرد فقد يطول تعقيبى ، وقد يحسن أن أوجه الى ما بعد دراسة ردكم على مهل ، ولكن هناك مسألة لا بد لى من لفت النظر اليها . اننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المتعلقة بين الحكومتين ، والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها ، وألصوص ، لى حل نرضى ونرضونه ، أظنكم توافقوننى على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشتنا ، أقول ذلك لأنى تلقيت من الحكومة المصرية في مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم الى الجمعية التشريعية في السودان عن الحكم الذاتى ، وقد سمع الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح . وتعتقد الحكومة المصرية بحق ان هذا الامر مما لا يملك الحكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها وأنه لا يكفى فيه موافقة الحكومة

البريطانية على فرض أنها استشيرت ووافقت عليه . وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية إلى أن يبرق إلى الحاكم العام موضحا ذلك طالبا منه وقف مناقشة الاقتراح ، ويعد إلى رفعته بمصر برقيته إلى الحاكم العام طالبا مني أن اتصل بكم لأشرح لكم هذا الموقف ، وأطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى الحاكم العام بعدم المضي في هذه الخطوة التي قد تمكر الجو علينا ، ونحن نريد أن نتحدث في جو صاف ، غير أنني لم أشأ أزعجكم في يوم العطلة فتولى سعادة عمرو باش الاتصال برجال وزارة الخارجية في هذا الشأن ، فوعده بالنظر والرد . والآن أرجوا أن تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها إجراء يمنع المضي في مناقشة الاقتراح مشروضا على الجمعية التشريعية ، ويتصح حكومة السودان بتجيب ما من شأنه إثارة المصمومين أو إثارة الرأي العام المصري في هذا التطور الدقيق منهم من محادثاتنا . هذا لم تكن وزارة الخارجية قد قبلت ذلك ، فرجائي المبادرة به لأن سفير لم يتلق رد الوزارة حتى الآن

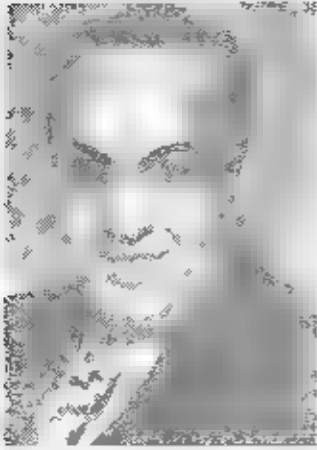
مستر بيغن .

"أن الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدما في هذا الشأن ، وإن قرر الحاكم العام بالموافقة على إجراء هذه المناقشة قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام

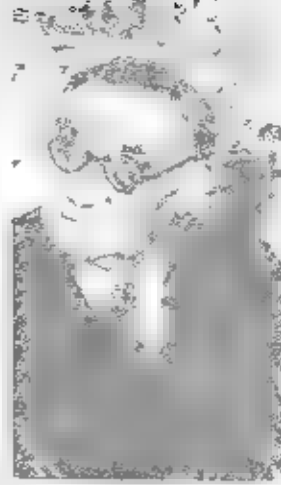
فلقد وجه سير روبرت هاو "٥١" بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها إلا الرجل الموجود هناك .

وعند أخير مستر بيغن صلاح الدين (بك) بنتيجة المناقشة التي وصلت ثوا إلى علمه ، وتلا نص اجابة الحاكم العام على برقية (رفعة) النحاس (باشا) التي كان صلاح الدين (بك) قد أشار إليها

ثم قال مستر بيغن - "أنى شخصيا أميل إلى الاعتقاد بأن المناقشة إذا كانت قد أجلت لأفضى ذلك إلى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه في السودان ، وإلى قيام شك لا مبرر له من المحدثات الدائرة بيننا على أنى أوافق شخصيا على أن إجراء مناقشات من هذا النوع في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبثاء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ في الظروف أى عمل يحتمل بآية حال أن يثير جدلا



صلاح الدين



سيف



المحسن

بين الحكومتين المصرية وحكومة جلالة الملك . كما انى أتعهد ان أبذل غاية جهدى حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة أى شىء يعكر جو المحادثات الجارية . وأقترح أن أبعث برسالة شخصية منى تتضمن أرائى السالفة الى رئيس وزراء مصر صلاح الدين بك .

"الذى يهمنى الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هو الا يتكرر ما يدعو الى عدم ارتياح الحكومة المصرية أو إثارة الرأى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات . ويسرنى انكم توافقوننى على ذلك وتعملون عليه ، كما يسرنى أن أبلغ (رفعة) النحاس (باشا) انكم كنتم متفقين معه فى عدم مناقشة الاقتراح فى أثناء محادثتنا . وانى أترك المسألة عند هذا الحد معتمدا على أن تعليماتكم لابد مثمرة ، فلا يحدث بعد الآن ما يستدعى أى شكوى" . *

الدعاء لفاروق في مساجد السودان

ها هم أولاء ساسة مصر قد وطلوا العزم على فرض التاج المصري رضى السودانين بذلك أو لم يرضوا . وها هم قد ينسوا من المفاوضات ويبتوا النية على سبط سيدهم على السودان دون استشارة أهله . كما سيرى القارئ في الصحف الآتية

والتمهيد لذلك وسعوا نشاطهم في السودان ، وقروا دعايتهم فيه وكان في مقدمة أعمال الدعاية التي قاموا بها الدعاء للملك فاروق في مساجد السودان .

فاحتج أعضاء المجلس التنفيذي السودانيون على هذا الاتجاه الخطير ووضحو لثائب الحاكم العام الأخطار التي قد تتجم عن ذلك الدعاء إذا سمح له بالاستمرار

ثم أرسبت سكرتارية حزب الأمة الخطاب التالي للسكرتير الإداري

موقف حزب الأمة من هذا الدعاء

سعادة السكرتير الإداري

لعلكم تذكرون ما أثير في الصحف المحلية حول مطلب الحكومة المصرية بالدعاء للملك فاروق في مساجد السودان عندما زار معالي الحاكم العام مصر في طريق عودته إلى بريطانيا مؤخرا . ونود أن نوضح لسماعتكم اليوم أن كل ما كتب في الصحف الاستقلالية في هذا الصدد كان يعبر عن رأى هذا الحزب تعبيرا صادقا لاننا نعلم أن هذا الدعاء في الشرق المسلم مرتبط بعدم الارتباط بالسيادة السياسية ، ولاننا نعلم أن حكومة السودان منعت هذا الدعاء بناء على توصية هيئة العلماء منذ مايزيد على العشرين عاما للسبب نفسه

وقد دفعنا لكتابة هذا الخطاب ما رأيناه وسمعناه من محاولات يقوم بها المصريون ودعاة مصر في السودان لتنفيذ رغبة الحكومة المصرية بالدعاء في مساجد العاصمة ومساجد أخرى بالاقليم . ولما كنا نعلم أن مثل هذه المحاولات ان استمرت ستؤدي حتما إلى أعمال تتجافى مع الأمن العام فقد رأينا أن تلفت نظر سماعتكم إليها آمليين أن تتخذوا من الاجراء ما يكفل لبلاد أمنها وكرامتها وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

المخلص الأمين التوم

عن السكرتير العام لحزب الأمة

١٩٥٠/٨/٤م

(١) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

من محضر جلسة يوم الجمعة ٦ يوايى سنة ١٩٥١م

الحاضرون :

حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (بك)

حضرة (صاحب المعالي) ابراهيم فرج (ياشا)

حضرة الاستاذ على زين العابدين حسنى

سماعة سير رالف ستيفنسون " ٥٢ "

محمد صلاح الدين

" يسر الحكومة الملكية المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما كانت تراه من تأجيل البحث فى مسألة السودان ، وهى لاترى مانعا من وضع بيان مشترك بالاهداف الخاصة بمستقبله ولكنها لا تستطيع مطلقا أن تقبل وجهة النظر التى تضمنتها المفكرة البريطانية وملحقها فى شأن هذه الاهداف ، وذلك للأسباب الآتية

اولا - لانها اغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة القائمة التى يستحيل على أى حكومة مصرية أن تقبل اتفاقا لا يعترف بها .

نعم جاء فى المفكرة أن المبادئ الملحق بها تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر ، ولكن الملحق حصر هذا الاعتماد على مياه النيل ، ولم يترتب عليه إلا القول بأن من الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة

والواقع أن رابطة الاعتماد على مياه النيل التى لايقبل أحد من أهميتها ليست الرابطة الوحيدة التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ ، فهناك وحدة الجس واللفة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية ، الخ ، من قيام كل هذه الروابط الوثيقة التى لاتنفصم يكون من اهدار الحق ان نتحدث المفكرة ومحققها عن بلدين وشعبين بدلا من أن نتحدثا عن بلد واحد وشعب واحد لايتجرآن ولاينفصلان

ثم استطرد محمد صلاح الدين بك يقول " لهذا كله تقترح الحكومة الملكية المصرية أن يكون بيان المبادئ على الوجه الآتى

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

(ب) تمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى

(ج) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادئ الموضحة فى الفقرات الثلاث أ ، ب ، ج توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة ب

هذا ولد أحست مصر بأن المفاوضات لم تعد مجدية ، وإن المؤسسات الدستورية فى السودان ماضية فى طريقها ، وإنها قد تبلغ مرحلة لا تتفق مع مطامع مصر فى بسط السيادة ، واحتكار ماء النيل لنسْلِها المتزايد ، وفتح باب الهجرة على مصراعيه لهذا النسْلِ المتزايد - لما أحست مصر بكل هذا قرر سياستها إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومع هذه سنة ١٩٣٦ م ، وفرض التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله ودون أن تكون لهم كلمة واحدة فى قبول هذا التاج أو رفضه .

(٢) فرض التاج المصرى على السودان

قانون رقم ١٧٦ سنة ١٩٥١

بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك

نحن فاروق ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

(المادة الاولى)

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى

" تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، ومع أن مصر والسودان وطن واحد ، يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص "

(المادة الثانية)

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى .

" الملك يلقب بملك مصر والسودان "

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٥ محرم سنة ٢٧١ هـ (١٦ أكتوبر ١٩٥١) .

فاروق



نحن فاروق ملك مصر والسودان

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١م لوضع

دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتى نصه وقد صدقت عليه و أصدرناه

(المادة الاولى)

يكون لسودان دستور خاص بعهده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك اعداد قانون انتخابات يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه واصداره

(المادة الثانية)

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية واجراءاتها بمرسوم .

(المادة الثالثة)

يكفل الدستور لشار الشى المادة الاولى القواعد الاساسية التالية

(أ) اقرار النظام السيمقرطى النيبى فى البلاد ، سواء تكويت الهيئة لنيابة من مجلس واحد ، أو من مجلسين على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخب كله

حق الملك فى حل الهيئة لنيابية ، أو المجلس المنتخب وحده واذ ما تقرر تكوين الهيئة النيبية من مجلسين واجراء استخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة ، تحقيقا لاستمرار الرقبة البرلمانية على السلطة التنفيذية

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

(ج) انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وراثته ، وحقه فى تعيين وراثته واقتنهم ، تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن اعمال وزارته

(د) إشراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ، بما في ذلك اقتراح القوانين ولا يصدر قانون إلا اذا قرره الهيئة النيابية ، وصلى عليه الملك

ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقبلا على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغاءها وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم

(و) كفالة حقوق الافراد والحريات العامة ، وفي مقدمتها الحرية الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، كل ذلك في حدود القانون .

(المادة الرابعة)

استثناء من المواد السابقة ، يحتفظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد ، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وإن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ١٦ محرم سنة ١٣٧١ (١٧ أكتوبر ١٩٥١)

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة *

(٣) الجمعية التشريعية ترفض دستور النحاس

اقتراح السيد ميرغنى حسين راكى الدين (دار البديرية)

يوم الخميس ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

سيدى الرئيس

أرجو أن اقترح أن الجمعية تستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان دون استشارة الشعب السودانى كما أن الجمعية تعرض الاعتراف بالدستور الذى سنته الحكومة المصرية للسودان ، وانها ترفض أى اجراءات اخرى اتخذتها الحكومة المصرية مؤخراً ، مما يمس الحقوق الطبيعية للشعب السودانى ، وأن تسجل الجمعية ايضاً تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقدره السودانيون انفسهم ، ولرفض الحكومة البريطانية استعمال السودان محلاً للمسومة فى مفاوضاتها للوصول الى اتفاق جديد بشأن الدفاع مع الحكومة المصرية ، وأن الجمعية توصى بإرسال برقيات تحمل هذا القرار باسم السيد الرئيس نيابة عنها الى الحكومتين البريطانية والمصرية والى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة

اننا أمة لها كرامتها وحقوقها الطبيعية كسائر امم العالم . يجب أن يعرف ذلك جيداً كل من سولت له نفسه احتقارنا وتجاهلنا . ان الانسان ليفقد ولده الوحيد فينشد السلوى والرضا فى وجوه كثيرة الى أن ينتهى به الامر الى الاستسلام ، وان الانسان ليسلب ماله فيبذل عن حقه السلوى ما وسعه التضال الى أن يسترده أو ينتهى به الامر الى الاستسلام وان الانسان لتنتليه الايام يلقى ما تمتحن به الطاقة البشرية من المصائب فيلتمس الخارج ويلتمس السبل للتغلب عليها أو ينتهى به الامر الى الاستسلام ولكن أمراً واحداً لا يجدى فيه شدة ان السلوى ، ولا ينتهى لأمر فيه الى الاستسلام ، وهذا الامر هو الحرية .

الحرية التى هى من أميز تعاليم الدين الاسلامى .

الحرية التى هى من أقدس مبادئ البشرية العادلة



ميرغنى حسين زاكى الدين
(دار البتيرية)

الحرية التي يموت دونها كل شعب أي كريمة .

وهذا هو موقف السودان اليوم ، وأما حربه مطلقه ، وأما موت محقق في سبيل الحرية
فلا سوى الا في الموت ، ولا استسلام الا بعد الموت .

سيدي الرئيس

لقد فحاثت مصر الشعب السوداني مفاجأة منكرة ، وكان يرجو عندها كل مفاجأة سارة
مصر التي كنا نأمل أن ترمي حرمة الجوار فلا تقدي الجار في أقدم معتاداته
مصر التي كنا نأمل أن نرعى حرمة الدين فلا تقدم على ما يجامى تعاليم الدين
مصر التي كنا نأمل فيها بر الشقيق وعطفه فلا تقدر بالآخ بطريقة المسند

مصر التي كنا نأمل أن تنتهي بنا الى ما نريده لبلادنا من حرية واستقلال هي التي رأيت
اليوم أن نعرض عينا السعودية في قيد من ذهب ترسب في أعلاله الى أن يرث الله الارض
ومن عيها

مصر التي تربطنا بها مصالح حيوية ترى اليوم أن هذه المصالح لابد أن تقوم بالسيف
والدر ، وترى أن استبعاد عشرة ملايين من البشر خير من صداقة لا استعبد فيها

سيدي الرئيس

ما ضر لو قدمت لد حكمها الذاتي المشاع ثم قالت لنا انتم احرار في تقرير مصيركم
النهائي وما ضرها ان لم تجد ناصحا رشيدا يصور لها الشعب السوداني على حقيقته
فتتصوره على حقيقته - ما ضرها ان لم تجد ذلك ، أن تتصل بنا ، أو تدعون لتتصل بها
منقف على امائنا وتطلع على مرامينا .

أما كان هذا أفعل في النفوس من أن تجاهنا بقرض تاجها علينا ؟ ثم من أدراها يا
سيدي الرئيس لعنا يمثل هذا الاتصال ويمثل هذه المفاوضات نرى الخير في النهاية أن
تنصوى في لوانها عن عقيدته ، وأن سجد معها ، أو حتى نندمج فيها عن رضاء وبعد



اقتتاع

سيدي الرئيس ، ليس في نفوسنا حقد على شعب مصر بل له في قلوب كل حب وتقدير ، وكف بأمر أن تقوم مصالح التدبير المشتركة على أرتق الروابط وأوسع اتصالات ، ولكن سياسة مصر ورعها أر دوا أن يفهموا بعقولهم لا يحقونها مثلثة العداوة بين الشعبين ، نه طريق شرائك ما كنا نريد لسياسة مصر أن يسكوه ، وبث ثمة خطيرة ما كنا نريد لزعم مصر أن يتحمس نتائجها السيئة أنك لا تهدي من أخصب ولكن اله يهدي من يشاء

وإذن فيعلم سياسة مصر أن ما أعلنه من فاج على السودان ، ومن ما قدموه لسودان من دستور وتشريع مرفوض جملة وتفصيلا .

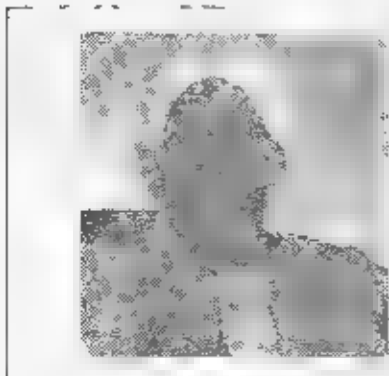
فليبحثوا عن شعب آخر يستعبدونه ، وعن قطر آخر يستعمروه أن كان لابد لهم من استعمار في آخر الزمان أما نحن فسنموت ليجيا السودان .

جائزت الجمعية لاقتراح الذي نحن بصدده بأغلبية ساحقة ، وقس أن نتفق إلى مرحلة أخرى من مراحل الجهاد في سبيل استقلال هذه البلاد ، نرى أن يورد هذا سدة محتصرة بما قاله بعض أعضاء الجمعية في تأييد الاقتراح :-

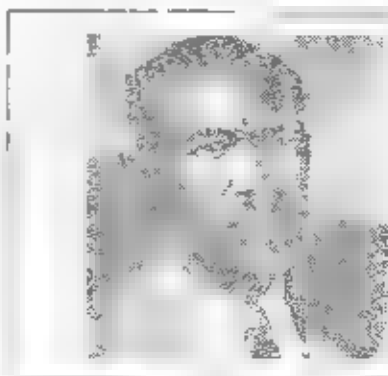
السيد يوسف العجيف (نظاره الفويج)

"لقد ألعت مصر انفذقة سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٢٦ وهي تحول بمقتضى المراسيم التي أصدرتها أخيرا ربط السودان بمجملتها إلى الابد ، وقد تجاهلت مصر حق السودانين في تقرير مستقبل بلادهم ، كما فرصت عليهم سيادتها دون اعطاء اعتبار لرغباتهم

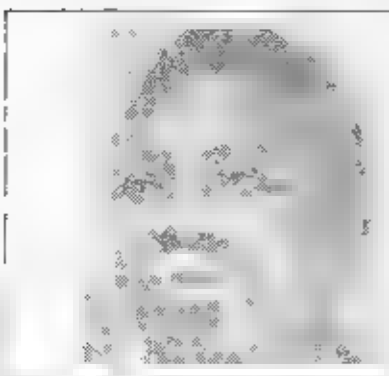
لقد أوضحت تلك المراسيم بجلاء نوايا مصر نحو السودان ، وقد يسفر هذا الوضع عن نتائج عكسية إذا صممت مصر على الاستمرار في سلوكها هذا ، وفي اعتقادي أن جميع السودانيين المخلصين لبلادهم ، يفكرون المسلك العادل الذي أخذه بريطانيا بمحافظتها على وعداها بوجوب تقرير السودانين لمصير بلادهم ، وقد أن الأوان لتحقيق الرغبات القومية لهذه البلاد .



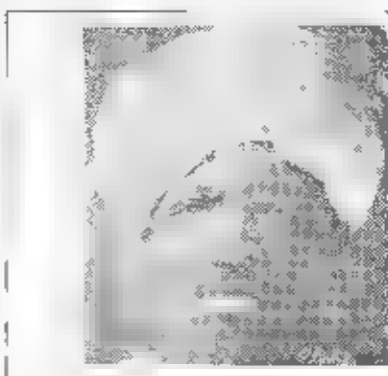
محمد الخليفة شريف (كوستي شمال)



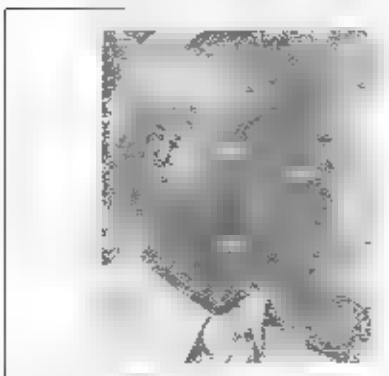
بدوي محمد علي (الخرطوم شرقي)



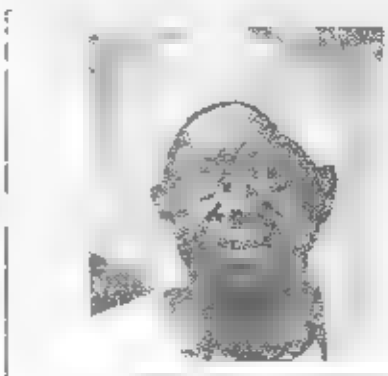
محمد ادم أدهم (أم درمان جنوب)



ابراهيم الشريف يوسف الهندي (معين)



ستانسلاوس باياساما (بحر الغزال)



حسن ادلار (سنجة)

السيد بدوي محمد على "الخرطوم شرق"

"ومن لم يند عن حوضه بسلاحه"

يهدم ومن لا يتق الشتم يشتم"

السيد محمد الخيفة شريف (كومتي شمال)

"فى الوقت الذى تكونت فيه هيئة دولية لتقرر حقوق الانسان ونوالى انصافه ، تعمل مصر التى دافع السودان عنها بالامس القريب ، بما يناقض مبادئ تلك الهيئة"

السيد ابراهيم الشريف يوسف الهندى (معين) "٥٣"

اننى أستنكر ما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات تسيء الى الشعب السودانى ، وتحط من كرامته ، كما أشكر الحكومة البريطانية التى يتمشى مسلكها مع رغبات السودانيين ، وانشدف أن تتبج لهم الفرصة لنيل حريتهم وتقرير مصيرهم فى أسرع وقت ممكن .

السيد محمد آدم آدم (ام برمان جنوب)

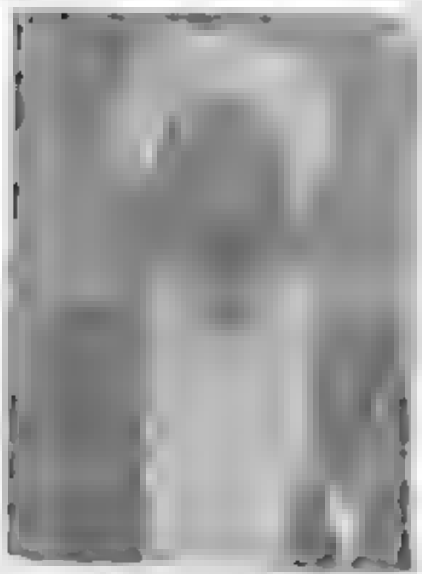
"اننى أستنكر خضوع السودانيين للقاج المصرى ، وأناشد بريطانيا الا ترضع ، لعراقيل أمام استقلال السودان"

السيد حسن عدلان (سنجة)

"قد فاجأنا مصر الآن بان يكون السودان تحت سيادتها دون استشارة الشعب السودانى الذى يرفض هذه الادعاءات المصرية ويطلب أن تعود سيادته اليه"

السيد ستانسلاوس باياساما (بحر الغزال)

"تعيش مصر فى دنيا الاحلام وهى تجهل أن عالم الرق والاستعباد قد انقضى ، وأنه يوجد اليوم ميثاق حقوق الانسان الذى يجب أن يطلع عليه المصريون"



عبد الكريم محمد (نائب رئيس الجمعية)



ابراهيم قاسم محير (معين)



عبدالله الناصر المهدي (ام درمان شمال)

السيد مصطفى احمد اونود (طوكر)

"لم يكن السودان طرفا في وضع اتفاقيات الحكم الثنائي التي لا يعنينا الغاؤها بل تعيننا تلك المراسيم التي تؤثر على السودان والتي تتناقض مع جميع الحقوق للحكم الذاتي، وواجبنا أن نشكر بريطانيا على موقفها الحازم ، ونرجو أن تستغل الفرصة لإعلان استعادة سيادة السودان لأهله".

السيد عبد الكريم محمد (نائب رئيس الجمعية)

"أن لنا علاقات مع الشعب المصري نريد أن نحافظ عليها ، وكنا ننتظر من مصر أن تبذلنا هذا الشعور ، لا أن تتجاهلنا وتفرض علينا تاجا ويستورا يسلبان السودان كل مقومات العزة والكرامة وهي الجيش والدفاع والشئون الخارجية والقدر ، كب آبت علينا حقنا في تقرير مصيرنا ، وماذا بقي لنا بعد ذلك ان هذا البستور الذي فرضته علينا مصر ما هو الا كسطة الحكومة المحلية ، وانا نرفضه رفضا باتا".

السيد جعفر على شكيلاي (كسلا)

"تربط السودان بمصر رابطة الجوار ، وانا نرغب في وجود علاقات حسنة بين البلدين ، ويتوقع السودانيون ان يستشاروا في تقرير مصيرهم ، لا أن يحرموا من استقلالهم عن طريق مقترحات مصر التي سيكون مصيرها الرفض اذا ما استشير ابناء هذه البلاد بشأنها ، وكن واجب مصر ان تعرف بأن في السودان هيئة تمثيلية يجب استشارتها".

السيد ابراهيم قاسم مخير (معين)

"ان هذا الاجراء قد وقع موقع الاستنكار حتى من الذين كانوا يأملون يوما ان تربط السودان بمصر روابط سياسية وثيقة".

السيد عبد الله الفاضل (ام نومان شمال)

"لقد أتى هذا الاقتراح في الوقت المناسب ، وكل سوداني مخلص لبلاده يستنكره محاولة مصر لفرص سيدها على بلاده دون استشارة الرأي السوداني المسئول"



امير عبيد (عظمه)



رحمة الله محمود (وسط دارفور)

السيد احمد الهاشم دفع الله (معين)

"ان الدستور الذى سننته الحكومة المصرية للسودان جاء مشقوقا يسلب كل ما يصبو اليه السودانيون لسبل حريتهم التامة فالسودان اذن لا يعترف بهذا الدستور ولا يقبله مطلقاً"

السيد زين العابدين عبد التام (الخرطوم غرب)

"اسى أويده استنكار فرض السيادة المصرية على السودان المينى على ما اعتبرتته هي فيما أعتقد بحق الفتح ، وهذا قد انتهى وأندثر مع تلك العصور البائدة وحل محله الاعتراف بحرية الشعوب وبحق تقرير المصير كما هو معلوم"

السيد رحمة الله محمود (وسط دارفور)

"لا أعتقد فى وجود معارضة لهذا الاقتراح الذى ستكون اجارته حدث عظيم فى تاريخ هذه الجمعية ، ولا بد من استنكار اجراءات الحكومة المصرية بفرضها التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله ، وفى رأى أن هذه اساعة ، وكنا نؤمل ان نجد من مصر التأييد والعون فى تقرير مصيرنا ، ولكننا الآن قد وقفنا على صحة نواياها ، ولو أن بعض السودانيين كانوا يريدون بأن مصر لا تضمر سوا لنا " .

السيد عمر عجين (عطبرة)

"بعد إلغاء الحكومة المصرية من جانبها لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت البلاد فى وضع جديد يختلف تمام الاختلاف عن وضعها السابق ، ولو وقفت الحكومة المصرية عند هذا الحد لوجدت مناصرة قوية تنبعث من داخل هذه المؤسسة الدستورية ولكن ما حدث يدعو للأسى والاسف لأن الحكومة المصرية أطلت لنفسه فى السودان ما حرمته على بريطانيا هي مصر فوضعت تشريعات نريد أن تفرضها فرضاً على هذا الشعب الذى لا يعرف فى تاريخه الحافل أكثر من الاعتداءات المصرية " . ثم أضاف قائلاً

"ان صفة التريث التى اتسمت بها هذه الجمعية قد أتاحت لمصر أن تفرض تاجها وجيشها ونقدف على هذه البلاد وأن تحرمها من سيانها ونقودها واستقلالها ، ولا يمكن أن



• **Prevalence:** 10% of the population

• • •

تفريق الحكومة المصرية من عقوقها وأحلامها الا اذا أعلنت هذه الجمعية نعض يدها من مقومات الحكم الثنائي باعلان استقلال البلاد فوراً ، وعلى هذا فاني أقترح

(أ) أن تعلن الجمعية زوال الحكم الثنائي .

(ب) ان تقوم حكومة انتقالية تتكون من وزارة سودانية خالصة

(ج) العمل لقيام جمعية تأسيسية لتقرير مصير البلاد فوراً

السيد بنيامين لوكي (الاستوائية)

"يجب على المصريون ان يعرفوا بأنه لا مكان لهم في السودان ، ولابد أن يكون للسودانيين دستورهم الخاص ، وليس من العدل في شيء أن يقرر الاشياء في القاهرة دون اعطاء أي اعتبار لرأي السودانيين" .

السيد أبو القاسم علي دينار (شمال دارفور)

"أقولها كلمة صريحة بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن أهالي منطقتي اننا نرفض هذا التاج الذي فرض علينا ، ونرفض أي وضع آخر لا يكفل لسودان حريته واستقلاله التام ، ونشكر الحكومة البريطانية على موقفها من هذه السياسة المصرية الجديدة"

السيد محمد محمد نور أبو النكل (الخرطوم بحري)

"انني أستبكر بقوة ما جاء من حكومة مصر وفرضها ضم السودان اليها دون استشارة أهله في الوقت الذي تتطلع فيه البلاد الى الاستقلال"

السيد الدرديري محمد احمد (وكيل الوزارة للبيطرة)

"انني من انصار استقلال السودان ، وسأعمل لتحقيق هذا الهدف أو ألقى حتفي ، وإن أقبل أي وضع يفرض من الخارج حتى ولو كان الاستقلال . وعندما أضرم صوتي الى أولئك الأعضاء الذين يستتكون سيادة مصر على السودان ، اناشد جميع السودانيين أن يبنوا خلافاتهم الشخصية ويتحدوا لأن يرفضوا أي املاء أجنبي ، ولكي يعملوا لتحرير بلادهم ان الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وإذا دعى الامر تؤخذ بحد السيف . وعند الحصول على الحرية



عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب



عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب



عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب (دار المساليت)

نستطيع أن نقرر مصيرنا كما نشاء .

السيد يوسف ادريس هياني (القوم غرب)

"يجب علينا ألا نكتفى باستنكار ما اتخذته مصر من إجراءات مؤخرا ، بل نستنكر موقفها من وفد السودان الحر الذي ذهب الى القاهرة في سنة ١٩٤٦ وقد عاد أعضاء الوفد الذين رفضوا الرضوخ للمطالب المصرية وقد استنكرنا من قبل ما أعلنه صدقي باشا عندما صرح بعد عودته من إنجلترا بأنه عاد بالسيادة على السودان كما استنكرنا موقف مصر عندما اعترضت على قيام هذه الجمعية التشريعية ، وأخيرا جاءت مراسيمها الأخيرة التي تدل على أن السودانيون عاجزون عن إدارة شؤونهم الداخلية بحيث أن تبقى تحت رحمة موظفي القصر في القاهرة

إن الاستنكار لا يكفي لرد هذه الاساءة البالغة للشعب السوداني إذ يجب على المجلس التنفيذي والجمعية أن يعملوا على تكوين وزارة سودانية خالصة أو برلمان حر حتى يستطيع السودان أن يقرر شئونه ويجب على بريطانيا أن تزيل الشبهات عن وعودها باعلان الحكم الذاتي ، وطال ما ألفت مصر اتفاق الحكم الذاتي ، فلم يبق لها حق في السودان مما يجعل الوقت ملائما لمثل هذا الاعلان" .

السيد بوث ديو (أعالي النيل)

"إن إجراءات مصر أثارت السودانيون الى درجة عالية ، وقد أعربت مصر من قبل عن معارضتها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بقيام هذه الجمعية

وايس النحاس باشا بمصوم على ما اتخذته من إجراءات ولكن اللوم يقع على مستشاريه السودانيون الذين يمثلون اقلية شعبية ، ولقد فقد السودانيون الثقة في مصر ، وأصبحوا يعتمدون على بريطانيا في تحقيق أمنهم في الحكم الذاتي"

السيد عبد الرحمن بحر الدين (دار المساليت)

"تنبأه عن سكان منطقتي أرفض ما اتخذته مصر من إجراءات سنعارضها حتى النهاية ، وإنني اقترح هيئة لولاية لمراقبة تطور السودان نحو الحكم الذاتي"

السيد ابراهيم خبو البيت (شرق دارفور)

"اننا نرفض المراسيم المصرية جميعها ونشكر بريطانيا لموقفها الحازم في هذا الشأن
وواجب جميع السودانيين أن يرفضوا هذه الادعاءات بقوة السلاح اذا استلزم الأمر"

(٤) حزب الامة يكتب للنحاس

من الشعب السوداني حول الملك الجديد

الى صاحب الرفعة للنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية

حضرة صاحب الرفعة مصطفى للنحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد - لا نود في هذا الخطاب أن نشير الى الغاء المعاهدة والاتفاقيتين ، فقد سجلنا اعتباطنا بهذه الخطوة الموقفة في مناسبت أخرى

ان موضوع هذا الخطاب ينصب كله على اعلانكم الملك الجديد ، ذلك الملك الذي رأيت أو تراهي لك أن تفرضه على الشعب السوداني وأنت لم ترجع اليه في مشورة ، ولم تشأ أن تثبت السلطان ، الشيء عن رضائه واقتراع بصلاحيته ، بل رأيت ورأى من اليك من زعماء مصر أن تعس هذا الملك الجديد في دكتاتورية يخضع لها هتلر ، ويخني اجلالاً لها موسيليشي دكتاتورية لا تعباً بكرامة السودانين ، ولا تعد وزناً لحقوقهم التي يرونها ، ويرأها العالم ، ويرأها جميعك عادلة مشروعة . ولعلك في هذا الاعلان قد أخذت الحكمة من صدقي باشا يوم جاء يبشر قومه بالسباده على السودانين فأردت بهذا الاعلان الجريء أن تحو نحوه ، وتسلك سبيله ، ولكنت نسيت أو قد نسيت أيضاً أن الذين أنكروا واستنكروا ذلك التصريح ، ما زالوا على قيد الحياة ، وما هم أولاء ثائرون على الملك الجديد فجرد الحملة منفردة أو مشتركة لتأديب الثائرين ، وحمل العصاة على الطاعة . وستلقى الصدور مفتوحة ليستقر فيها رصاصكم ، وستلقى القوس تتسابق الى الموت في سبيل الحياة الكريمة

والله لا بدري الانسان يا صاحب الرفعة هل يهزئك على هذه الجرأة النادرة والشجاعة المثالية أنتي طوعت لك أن تعلن الملك الجديد وأنت لم تجرد له سيف فتخضع المموك بقوة الدار والحديد ، أو تلجأ لاستفتاء المملوك لتطمئن الى ولائه ؟

ان الانسان حين يرجع الى حكم العقل والنطق الواع لا يسمع الا أن يسخر ويهزأ مما أقدمت عليه ، وأنت لم تكلف نفسك الا جرة قلم حكمت بها على مستقبل شعب بأسره ، فأعلنت في ساعة بشوة ضم قطر جديد هييء لرفعك أنه سيكون ذرة لامعة في تاج مصر ، ولا نقول ذرة يتيمة ما دام الامر لا يدعو أن ننظر في خريطة العالم فنقرر بطريقتك الجريئة

المستحدثة . وفي ساعة نشوة معائلة ضم أقطار أخرى الى قاج الامبراطورية المصرية
النشوة .

لقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك استقدمت جيوشك مزودة بالاسلحة غير الفسدة "هـ" ،
واستعديتها على هذا الشعب بحجة أنه ثائر على الملك الجديد ، فأنقيته أو أرغمته على
الطاعة والخضوع ، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل

وقد كنا نفهم لو أنك أمرت بطرد الجيش الانجليزى من السودان ذلك الجيش الذى
استقدمه اسلافك عفا الله عنهم ووقفوا معه صعباً واحداً لمحاربة أخوانكم فى البعة
والدين ! فحصلتم بهذا المدد أرواح الشهداء من المسلمين ، وأرويتم السهول والنوديان
بدمائهم ، وقصيمت بذلك العون على حرية البلاد واستقلالها

وقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك أوقفت الجمعية التشريعية عن الاجتماع ، والجلس
التنفيذي عن الانعقاد ، وأمرت لجنة الدستور "هـ" أن تحل وتتعطل ، ولكن شيئاً من هذا لم
يحصل

وقد كنا نفهم هذه الجرأة ونحمدها لو أنك رجعت قبل الاعلان الى مجلس الامن ومصر
عضو فيه ، وأت جد عليم بمبادئه وطلبت اليه استقدام لجنة محايدة تستطلع رغبات
الشعب ، وتستبين اتجاهاته ، فاما تأييد شامل يستقيم لك معه الامر ، وأما قومية تعتر
سودانيته ، وتقنى فى سبيل استقلالها المطلق . وعندئذ تتراجع عن رأيك ، وتكسب لبيدك
حسن الصداقة والجوار ، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل ، ولو أن بعض هذا قد حصل ،
لصققنا لك اعجاباً مع المصعقين ، وأشدنا بزعامتك الرشيدة مع المشيدين

وبعد كل هذا ، أقلنا ترى معنا يا صاحب الرفعة أن اعلانك الملك الجديد على هذا النحو
اليسير جرى ، مبتكر لم يسبقك اليه زعيم سياسى أو قائد مظفر ؟ أن ضم بلاد بأسرها بهذه
الطريقة السهلة اليسيرة ما هو الا مسرحية يندى لها خجلاً جبين القرن العشرين ، وجبين
الديمقراطية التى تنادون بها ، وتزعمون أنكم من حماها ؟

لقد مجت بهذا الاعلان يا صاحب الرفعة فى أمرين ، أولهما شر مستنظر على
البلدين ، وثانيهما خير وفير للسودان .

ووجه الشر في أول الامر انك أوقدت بهذا الاعلان نارا ان لم يطفئها عقلاء قومك يكون وقودها جثث وهام .

ووجه الخير في الثاني ان انهماكم الاتعاقبتان والمعاهدة قد رد للسودان حريته واستقلاله وسيادته ، وأنت أوضحت لنا الطريق لاسترداد حقنا الممنوط من مياه النيل ، وهو سر الغنى الذي خرج بمن اغتشي عن حدود اللياقة وأصول المجاملة

ويهد

ليس من شأننا يا صاحب الرفعة - أن تطل النواجع التي حملتك على تمثيل هذه المسرحية المضحكة ، ولكن من شأننا أن نقول لرفعتك ، ان اعلانك الحرية المبتكر ما هو في مصر الا رباب حذر لا يسمع الاذان رعدا ، وما هو في قوته الا كالتنين يصدر من أجحة الذباب ان كان لهذا قوة تضير

وليس من شأننا - يا صاحب الرفعة - أن نحاسبك على الوسائل العملية التي أعدتها لفرض السلطان المزعوم ، واتوبيخ دعائم الملك للهجوم ، بل ان هذه المحاسبة من شأن أباء مصر يوم تنجلي نشوة الفرح الزائل ، وتتقشع سحابة الصيف المائلة ، وتتكشف لهم الحقائق واضحة مافرة .

وهذه المحاسبة أيضا من شأن ضميرك - وأنت الموصوف بالتقى والورع حين يغشى الليل ، وتلوى لضجعتك ، وتتقطع إلى ربك ، وتتصل نفسك انكريمة بأسباب السماء ، وتنفصل عن متاع الدنيا ، فيستعرض ضميرك هذه المسرحية الهائلة ، مسرحية الملك الجديد ، ربا له من استعراض مؤلم أمام حكم الضمير .

ولانبرى بماذا تجيب يا صاحب الرفعة اذا قال لك ضميرك -

لماذا رغبت عن الصداقة وحسن الجوار وهو مبدأ عادل سليم وأخذت بمبدأ الاستعباد والاستعمار وهو مبدأ غاشم ظالم ليس الى انتهاجه أوفيقانه من سبيل ؟

ولماذا عولت على أن خدع اخوانك وجيرانك السودانيين بألوان مختلفة من انواع الحكم الذي تقره أنت نيابة عنهم ؟ فأنت حينما تعد السودانيين بأن تهبهم ادارة محلية تتفق مع

ووجه الشر في أول الامرين أنك أوقدت بهذا الاعلان نارا ان لم يطفئها عقلاء قومك يكون وقودها جثث وهام .

ووجه الخير في الثاني ان انهاكم الاتفاقيتان والمعاهدة قد رد للسودان حريته واستقلاله وسيادته ، وأنت أصبحت لنا الطريق لاسترداد حقنا المغموض من مياه النيل ، وهو سر العنى الذى خرج بمن اغتنى عن حدود اللياقة وأصول المجاملة

ويهد

لس من شأننا يا صاحب الرفعة - أن محلل النواجع التى حملتك على تمثيل هذه المسرحية المضحكة ، ولكن من شأننا أن نقول لرفعتك ، ان اعلانك الجريء المتكرر ما هو في مصر الا رباب حذر لا يسمع الاذان رعدا ، وما هو في قوله الا كالتنين يصدر من أجبة الذباب ان كان لهذا قوة تضير .

وليس من شأننا - يا صاحب الرفعة - أن نحاسبك على الوسائل العملية التى أعدتها لفرض السلطان المزعوم ، ولتوطيد دعائم الملك الموهوم ، بل ان هذه المحاسبة من شأن أبناء مصر يوم تنجلي نشوة الفرح الزائل ، وتتشمع سحابة الصيف المائلة ، وتتكشف لهم الحقائق واضحة سافرة .

وهذه المحاسبة أبعد من شأن ضميرك وأنت الموصوف بالتقى والنور حين يغشى الليل ، وتلوى لمضجك ، وتتقطع ألى ربك ، وتتصل نفسك انكريمة بأسباب السماء ، وتتفصل عن متاع الدنيا ، فيستعرض ضميرك هذه المسرحية الهائلة ، مسرحية المنك الجديد ، ويا له من استعراض مؤلم أمام حكم الضمير

ولاندري بماذا تجيب يا صاحب الرفعة اذا قال لك ضميرك

لماذا رغبت عن الصداقة وحسن الجوار وهو مبدأ عادل سليم وأخذت بمبدأ الاستعباد والاستعمار وهو مبدأ غاشم ظالم ليس الى انتهاجه أو يقانه من سبيل ؟

ولماذا عولت على أن تخدع اخوانك وجيرانك السودانين باللوان مختلفة من أنواع الحكم الذى تقره أنت نيابة عنهم ؟ فأنت حينما تعد السودانين بأن تهبهم ادارة محلية تتفق مع

والأساليب؟

وأين كان التمسك بالحقوق يوم غادرتم ومبادر جيبشكم "السود" "ع" خاضعين
مستسلمين لشتى العقوبات التي فرضها الشرب "مركين" السود ليس تحصلا هم نهرون
المدافع الانجليزية

وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع الشرب لنعطيه معه "دعاهه" فيه النيز فظفرتهم
منها لمصر بنصيب "الاسد" ورأيتهم ألا يأخذ السود من سها الاقربا يديرا رفيدا لاغناء فيه؟

وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع "الشريك" لامصاء "مععدة" "شرف" ولم يكن
للسودين فيها من حظ غير كلمة الرهاية "المشومة"؟

ثم ما هذا العطف الذي ملأ عليك جوانب نفسك فأخذت تلوح بسحكم لذاتي ، وتشتغل له
أن تقيد الصدقة وتكمل المنحة بالتج لمصري وفرضه "ذا انكره" "مواك" وسنكره؟

إن هذا اسم الذي تدسه في الدسم حيله مكشوفة ، وإن هذا لاغلاي ما هم لاي نوع من
السلاح الذي يلجأ اليه في آخر المطاف من تصرعه "المناسي" ولم يمنع عن انتهاج سبيل
العدل والشرف - ونزياً لك أن تكون من هؤلاء ، وأنت خير من يراك أن الحق فوق القوة

الافاتق الله ان حساب الله عسير .

سكرتارية حزب الامة

ام درمان ١٧ / ١٠ / ١٩٥١م

عن الشعب السوداني

(١) دستور الحكم الذاتي يرسل

لنوابي الحكم الثنائي

١٩٥٢

يعلم القارئ أن الحاكم العام كونه لجنة من أغلب الأحزاب السودانية والجنوبيين والمستقلين وفوض لها في وضع توصيات لدستور الحكم الذاتي

قطعت هذه اللجنة شوطا بعيدا في مهمتها ، ولكنها انحلت لاختلاف بين أعضائها في الجلسة الأخيرة حول نقطة أو نقطتين "٥٧" .

وعلى الرغم من ذلك فقد ساعدت توصيات هذه اللجنة الجمعية التشريعية على وضع دستور الحكم الذاتي .

وبعد أن تمت صياغة هذا الدستور صياغة قانونية أرسل لنوابي الحكم الثنائي في مايو سنة ١٩٥٢م لبدء ملاحظتهما عليه والتصديق به

وبعدئذ أصبحت مهمة حزب الأمة والاستقلاليين أن يواصلوا الاتصال المباشر بنوابي الحكم الثنائي لاستكمال التصديق .

فسافر وقد السيد الامام الى مصر في يونيو سنة ١٩٥٢ بدعوة من الهلالي باشا "٥٨" ثم سافر الامام الى اجلترا في أكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم بعد ذلك الى مصر ، حيث عقد معها الاتفاقية المعروفة

وستعرض لكل هذا بتفصيل أو إيجاز في الصحف الآتية -

(٢) مفاوضات الهلالي ووفد الاستقلاليين

الامكتدرة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٢ .

اعضاء الوفد السوداني .

السيد عبد الله الفاضل المهدي

السيد محمد صالح الشنقيطي

السيد ابراهيم احمد

السيد يابو نمر

السيد عبد الرحمن علي طه

السيد كمال عبد الله الفاضل

الجانب المصري

رئيس الحكومة المصرية

احمد نجيب الهلالي باشا

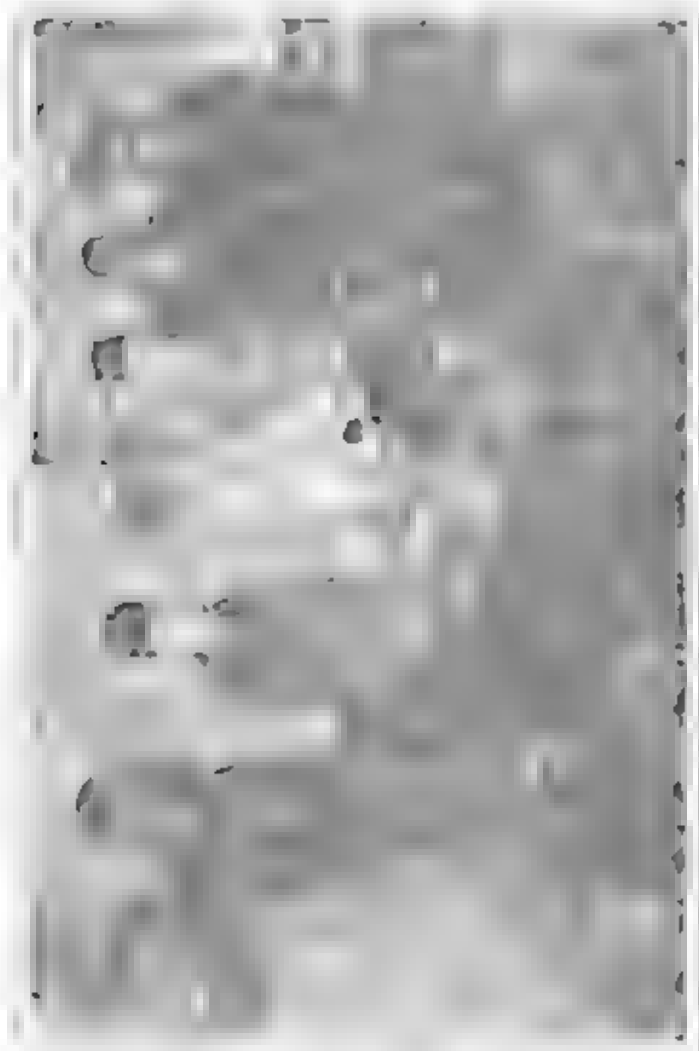
وزير الخارجية

عبد الخالق حسونة باشا

ملخص وجهة النظر المصرية

١ - يوافق حزب الامة والاستقلاليون على قبول التاج الرمزي المؤقت والغرض من ذلك أن تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السودان في مختلف الامور ، لان مصر بعد العاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت الحق القانوني للتعيين والمخاطبة .

٢ - اذا وافق حزب الامة والاستقلاليون على التاج الرمزي المؤقت فان مصر مستعدة لقبول ما يأتي والقيام به :-



حكومة الهلال تقاضى الاستقمة

(أ) أي دستور يضعه السودانيون بأنفسهم

(ب) تعليق سيادة السودان لامله الى أن يتم الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ، وأن يكون اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات .

(ج) تتنازل مصر عن التحفظات الخاصة بالجيش والتمثيل الخارجي والعملة ، بشرط الا تعتبر مصر دولة اجنبية من ناحية السياسة الخارجية .

(د) تحديد مصر تاريخا للحكم الذاتي وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين .

(هـ) توافق مصر على الا يحصل تغيير في الاوضاع الحاضرة .

(و) تصدر مصر بكل ما تقدم مرسوما قويا يعلن في هيئة الامم المتحدة

(ز) تشترط مصر أن يتم صدور المرسوم وإعلان قبول التاج المصرى على السودان في وقت واحد .

(ح) تتعهد مصر بأن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش في تعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان .

ملخص وجهة النظر السودانية

١ - ان التاج لا يفسر الا بالسيادة ، وليست هناك حكمة واضحة في التمسك به نظرا لقصر فترة الانتقال .

٢ - لذلك يرى الوفد السودانى ان تسوى المشكلة على النحو الآتى :-

(أ) ان نفكر جميعا فى حل آخر غير التاج المؤقت كائن نعيد النظر فى تكوين لجنة ثلاثية من السودان ومصر ، وانجلترا لتعمل مع حاكم السودان العام ، وبذلك تحل العقدة القانونية التى تورطت فيها مصر يوم أصدر النحاس باشا تلك المراسيم المشهورة .

(ب) أن توافق مصر على دستور الحكم الذاتى الذى ارسل اليها ولها أن تقترح أى تعديلات تراها .

(ج) أن يتم اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد ان تكفل له الحرية التامة، وأن يكون الاستفتاء على وجهين - الاستقلال أو الارتباط مع مصر

(د) في حالة استقلال السودان فإن الحكومة السودانية ستتدخل على الفور في مفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، لان الاستقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .

(هـ) يجب أن نجرى في مرحلة الحكم الذاتي مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبة نظرا لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعي والتقدم الاقتصادي

كان العرض الأساسي - فيما اعتقد - من محاولة الهلالي باشا لاغراء الوفد بقبول التاج المصري هو تثبيت عرش فاروق ووضع حد للمؤامرات التي كانت تحاك ضده في ذلك الوقت عندما يعلن عن فاروق بأنه ملك مصر والسودان

ولكن الوفد السوداني رفض قبول التاج بالرغم عن المغريات التي قدمها الهلالي ، وأبدى استعدادا لقبولها

ماهي الا بضعة اسابيع من تلك المحادثات الا وتم اخراج فاروق من مصر على ما يذكر القاري^{٥٩} .

(٣) بين السيد ومستتر ايدن

انتهت مفاوضات الهلالى والاستقلاليين على نحو ما رأى القارئ وانتهى عرش فاروق ، وقامت حكومة الثورة ، وكان دستور الحكم الذاتي الذى ارسى لدولتى ، الحكم الثانى ما زال ينتظر التصديق فرأى السيد الامام أن يسافر بنفسه لى مصر واجتراء ليستعجل التصديق بهذا الدستور ، ولينتهى مع انجلترا ومصر فى أمر السيادة على السودان ، و باتفاق بينه وبين حكومة الثورة سافر أولا الى انجلترا واجتمع بوزير الخارجية ثم بمستتر تشيرشل ، كما اجتمع بمستتر اتلى زعيم المعارضة ، وبغير هؤلاء من أعضاء البرلمان البريطانى

بين السيد وايدن " ٦٠ "

يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٢

الحاضرون

مستتر ايدن

وزير الخارجية

مستتر اتلى

السيد عبد الرحمن المهدي

السيد المصديق المهدي

عبد الرحمن على طه

قال السيد -

انه حضر لمقابلة وزير الخارجية بصفته الشخصية ، وليس بوصفه زعيما لأى حزب سياسي ، وأنه كان يرعى الحركة الاستقلالية فى السودان منذ شتاتها ، وكان معظم اهتمامه يمحصر فى قيام حكومة مستقرة فى السودان لتنهض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا حتى يتسنى للسودان أن يساهم مساهمة كاملة مع الدول الديمقراطية فى مجهودها لاستقرار السلام العالمى ، ومن أجل هذا كله فقد كان مستعدا على التنازل لتضحية بصحته ولاستخدام كل ماله من نفوذ لخدمة بلاده .

ثم تعرض السيد لريارته السابقة لمستتر اتلى فى سنة ١٩٤٦ م ، كما تعرض لعدة أطويلة التى قضها فى التعاون مع حكومة السودان للتفاوض بالتطورات الدستورية ، وأنه كان يهدف من وراء ذلك كله لاسترداد سيادة السودان لأهله ، ولقيام حكومة ديمقراطية مستقلة فى البلاد

وصف السيد الحكم الثانى بأنه وضع شاذ ، ثم استطرد يقول بأن البلاد قد جتبت

كثيرا من المتاعب بهكمة الموظفين البريطانيين الذين كانوا وما زالوا الى هذا الوقت يقودون السودانيين .

قال وزير الخارجية البريطانية أنه يرى أن نوع الحكومة السودانية في المستقبل أمر متروك للسودانيين أنفسهم ليقرروه .

أجاب السيد بأنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن وزير الخارجية مخلص في هذا التصريح ، ولكن هناك محاولات خاصة في السودان ترمي لتوجيه الرأي العام توجيهها معينا ، فأكد له مستر أيدن بأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة والموظفين البريطانيين في السودان لا يحاولون ان يقودوا السودانيين لأي نوع من انواع الحكومات .

الانتخابات :

أبدى السيد امله في اشتراك السوانيين جميعا في الانتخابات القادمة ، وأضاف بأن هذه هي الطريقة الوحيدة للمحافظة على العلاقات الحسنة في المستقبل بين بريطانيا والسودان .

وأتفق وزير الخارجية على هذا ، وأضاف قائلا بأن الدستور الجديد الذي وضعه السودانيون جزءا كبيرا من مواده انما يعتبر خطوة موفقة

أبدى السيد اهتمامه بضرورة الاسراع في الانتخابات ، واقترح لها شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ م .

وأكد أيضا ضرورة الانتخاب المباشر في جميع نواثر المديرية الشمالية اذا كان البرلمان ان يمثل ارادة الشعب تمثيلا صحيحا ، ثم أبدى السيد عدم ارتياحه لبعض المواد الخاصة بقانون الانتخابات في مسودة الدستور .

أشار وزير الخارجية الى أن نواثر الانتخاب المباشر قد زيدت من ٢٤ الى ٢٥ دائرة منذ ان أرسل الحاكم العام مسودة الدستور الى حكومة صاحب الجلالة الملكة . وقال ان الحاكم العام أخبره بأن أي زيادة في نواثر الانتخاب المباشر قد ينجم عنها تأخير الانتخابات ، وذلك ما لا يريده أن يحصل .

أجاب السيد بأنه لا يرى ضرراً من استمرار الانتخابات شهرين أو ثلاثة بشرط أن يشرع فيها في نوفمبر . وقد نجد في النهاية أن مثل هذا التأخير له ما يبرره إذا كانت النتيجة أن يقوم في البلاد برلمان صحيح ومجلس وزراء صحيح .

قال وزير الخارجية : أنه ليس من الخير أن تكون هناك انتخابات كثيرة الاختلاف والتباين لأن الحاكم العام أخبره عن الفوارق العظيمة في التعليم والظروف الأخرى التي تجعل إجراء الانتخاب المباشر أمراً مقعزراً حتى في المديرية الشمالية واستطرد يقول بأنه لا بد أن يعمل في هذا الأمر بنصيحة الحاكم العام . نوه السيد بأن المصريين ربما يعرضون على السودانيين إجراء الانتخابات المباشرة في جميع دوائر المديرية الشمالية ، وفي هذا دعاية حسنة يجد فيها السودانيون عرضاً مغرياً .

أضاف السيد بأنه إذا قامت صعوبات حول إجراء الانتخاب المباشر فإنه ربما يضطر لأعتزال الحياة السياسية بالكلية ، وإذا حصل هذا فإنه لا يؤثر على الصداقة القائمة

شكر وزير الخارجية السيد على هذا ، ووعد بأن يبحث مرة ثانية مع الحاكم العام موضوع الانتخابات المباشرة .

ثم مضى وزير الخارجية في مناقشة موقف مصر بالنسبة للدستور الجديد فقال بالرغم من الاتهامات المصرية لواقع بريطانيا ، فإنه يرى من تمام المصلحة الحصول على تعاون مصر في انجاح الدستور ، واستطرد يقول بأن الحكومة المصرية لم ترسل إليه حتى ذلك الحين ردها الرسمي على مقترحاته الخاصة بذلك التعاون ، وربما كانت الحكومة المصرية تنتظر أن تستشير السيد في الموضوع قبل إرسال ردها .

ثم قال وزير الخارجية أنه يعتقد أن زيارة السيد للندن ومصر ستكون ذات فائدة كبيرة وأضاف بأنه جد شاكر للسيد على قيامه بهذه الرحلة الطويلة ، وأضاف بأنه يرجو أن يوفق السيد في مصر لإيجاد علاقات حسنة مع حكومة اللواء نجيب في المسائل الخاصة بتوفير مياه النيل ، ثم أضاف قائلاً : أن اللواء نجيب قد قام بمحادثات مجدية مع السفير البريطاني في القاهرة ، وأنه لم يبد اعتراضاً على أن ترسل حكومة صاحبة الجلالة مכתوباً للحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور بعد أن تدخل عليها تعديلات خاصة . ثم قال أن الحكومة المصرية ستقوم بلاشك بتعديلات على الدستور بعد مناقشتها مع سفير

بريطانيا في مصر ، وأنه لا يعرف حتى الآن شيئا عن تلك التعديلات ، ولكنه يسره ان تناقش تلك التعديلات مع الحكومة المصرية .

قال السيد بأنه يعتقد أن أي اقتراحات مصرية للتعديل ستكون مقبولة للسودانيين اذا جاءت في مصلحة السودان .

قال وزير الخارجية أن حكومة صاحبة الجلالة تنوى التصديق على قانون الدستور قريباً ، ثم أضاف بأن مثل هذا الاجراء سيساعد السيد في القاهرة ، ثم قرأ وزير الخارجية تعديلا ترى حكومة صاحبة الجلالة أن تطلب من الحاكم العام أن يضمه مسوده الدستور ، وينص التعديل على ما يأتي :-

" يجب ان يفهم بأنه لا شيء في الدستور المقترح يؤثر على مسئولية الحاكم العام القانونية لحكومتي بريطانيا ومصر " وهذا أبدى عبد الرحمن على طه تخوفه من أن هذا التعديل لا يفهم منه الا اعادة الحكم الثنائي الذي وصفه السيد بأنه وضع شاذ ثم تعرض لذكر العروض السخية التي قدمتها حكومة الاهالي بشا لوفد السيد عبد الرحمن في الاسكندرية ، واشترط فيها أن يقبل الوفد التاج المصري المؤقت على السودان .

أجاب وزير الخارجية قائلا ان تعديلت ما هو في الواقع الا تغطية لوجه الحكم الثنائي لأنه لا يضيف جديدا لسلطات الحاكم العام ، كما أن هناك فراغا لابد من ملئه قبل تقرير المصير وعلى هذا وجب أن يكون الحاكم العام مسئولا لجهة ما

أجاب السيد بأنه فهم ذلك ، وأبدى أمله بأن تتمكن حكومة صاحبة الجلالة من اجلاء موقف السودان العامض ، وذلك بتحديد تاريخ لتقرير المصير ، وأضاف بأنه يجب الا يتاخر ذلك عن آخر سنة ١٩٥٢ م

فرد وزير الخارجية بأنه يعتبر هذا الامر من اختصاص البرلمان السوداني . فإذا ما رأى البرلمان السوداني أن يتم تقريره قبل نهاية سنة ١٩٥٢ فإنه - أي وزير الخارجية - لا يمانع في ذلك . قال السيد أن واحد من الاسباب الهامة التي تجعله يسر في تحديد تاريخ لتقرير المصير هو أن يتمكن السودان من تحديد علاقته بدولتي الحكم الثنائي ثم قال وزير الخارجية انه لا يتوقع أن تحدث صعوبات في هذا الصدد بين بريطانيا والحكومة السودانية المقبلة ، و أضاف بأن الصعوبات التي كانت محتملة الوقوع هي من جانب مصر ، ولكن حتى

من جانب مصر فإن هذه الصعوبات أقل كثيرا مما كانت عليه في ستة الأشهر الماضية

وردا على سؤال وجهة السيد ، أجاب وزير الخارجية بأنه ليس من رأيه أن تعين لجنة دولية لتتولى الحكم في السودان أثناء فترة الانتقال التي تسبق تقرير المصير ، ثم أضاف قائلا أننا على كل حال فكرنا في لجنة صغيرة لتراقب الانتخابات ، وقد تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو بريطاني ، وعضو مصري ، وعضو محايد قد يكون أوروبيا أو باكستانيا ، ثم استطرد يقول يجب علينا جميعا أن نحاول الاتفاق على اختيار الأعضاء لأن حكومة صاحبة الجلالة لا ترغب في فرض أي أحد على السودانيين ليشرف على انتخاباتهم ، وسيكون الأعضاء السودانيون ممثلين في العدد لبقية الأعضاء الآخرين وبذلك يتأكد السودانيون من أن آراهم تعطى الاعتبار اللازم .

أبدى السيد موافقته على هذا الاتجاه ، كما أبدى تحوفه من أن الاتفاق مع مصر يعوقه أمران -

الأول - الضغط الأمريكي

الثاني - الدعاية المصرية .

فقال وزير الخارجية أن الأمريكان لم يفهموا في وقت من الأوقات السبب الذي يجعل السودانيين يرفضون قبول التاج المصري الرمزي ، ولكنه تحدث اليهم صراحة في هذا الموضوع ، ويعتقد أنهم الآن أحسن فهما للموقف "٦١" .

أشار السيد إلى أن السودانيين إذا قبلوا التاج الرمزي المؤقت ، فإن مصر ستدعيه تاجا مستديما .

ووفق وزير الخارجية على هذا ، وأضاف بأن قبول التاج المصري يعطى مصر في السودان فرصة غير عادلة ، ومن أجل ذلك رفض الموافقة عليه

وفي النهاية قال وزير الخارجية بأنه يأمل أن يبحث السيد كل هذه المسائل مع السفير في القاهرة . ويعتقد أن اللواء نجيب لا يمانع في ذلك ، ثم أضاف بن اللواء نجيب ولو أنه لم يوافق إلا أنه أي نجيب قد أحيط علما بها ، ولم يبد اعتراضا على مخبرة الحاكم

العام عنها .

ثم ختم وزير الخارجية حديثه بأن أعرب عن شكره للسيد على زيارته له ، وكيف أنه أولاً ،
شرفاً عظيماً بمقابلته مرة ثانية .

أجاب السيد بأنه مفتيط بالزيارة .

نتائج المحادثة :-

- ١ - التصديق بدستور الحكم الذاتى .
- ٢ - الوعد بإعادة النظر فى قانون الانتخابات ليشمل الانتخابات المباشرة أكبر عدد ممكن
من دوائر المديرية الشمالية .
- ٣ - تعيين لجنة مولية وسودانية لمراقبة الانتخابات
- ٤ - تقرير المصير فى أى وقت يشاؤه البرلمان السودانى .

(٤) مقابلة مستر تشيرشل

في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

السيد - انى مسرور لهذه الفرصة التى أتاحتموها لى لمقابلتكم ، وقد تقابلنا قبل الآن فى سنة ١٩٤٦ حيث استأذنتكم فى تعريب كتابكم "حرب النهر" ١٢ ذلك الكتاب الذى كان عادلا رغم الظرف العدائى الذى كتب فيه ، واننا الآن نجلس كصديقين

تشيرشل - كانت الحرب بيننا حربا شريفة ، ويسرنى أن يكون السودان الآن سائرا نحو التقدم المطرد ، وأنى سأمديكم نسخة من كتاب حرب النهر ، وأرجو عندما يتم تعريبه أن تهدونى نسخة موهورة بامضائكم ، كما سأفعل أنا أيضا .

السيد - انى أُنْتَهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكرنا للامة البريطانية ، والحكومة البريطانية فى شخص المستر تشيرشل لكل ما أبدته نحو السودان من تصريحات ، وما وقفته من مواقف تحفظ بها حقوق السودان .

تشيرشل - ان حكومتى سوف تقف بجانب وعودها للسودانيين ، وانى أريد كل ما قاله مستر ايدن ، وسوف لا نقال مصر الا لقبها اسميا .

السيد - اننا لا نقر أى لقب ، ونعتبر أى اجراء كهذا فيه اخلال بوعدهم ، وفى حق السودانين بتقرير مصيرهم بمحض اختيارهم وحريتهم ، وعادتنا نطالب بتقرير المصير فى سنة ١٩٥٢ فف هى قيمة الالقاب والوقت قد حان ليقول السودانين كلمتهم فى مصير بلادهم ؟

ان المصريين عرضوا علينا فى محادثات الاسكندرية مع حكومة الهالى بشا عرضا كهذا ولكننا رفضناه وفشلت المفاوضات .

تشيرشل - انى لم أطلع بعد على تفاصيل ونتائج محادثاتكم ، الا انى مقتنع بوجاهة هذا الاعتراض .

السيد - هل يعنى مستر تشيرشل بهذا اللقب ما عرضه علينا مستر ايدن واسمه تغطية وجه الحكم الثنائى ، وذلك يجعل الحاكم العام مسئولا لدوائى الحكم الثنائى ، فان

السيد عبد الرحمن والسيّد تشيرشل
 السيد - أشكركم، ووداعا
 مستر ايدين



السيد عبد الرحمن والسيّد تشيرشل

(٥) السفر من إنجلترا الى مصر

بعد أن فرغ السيد الامام من محادثاته في إنجلترا ، استقل الطائرة الى مصر
وكان في مصر قبل وصول الامام اليها السادة محمد احمد مصطفى واحمد يوسف
هاشم ومحمد صالح الشنقيطي الذين قاموا بمجهود كبير لوضع أسس عامة للمفاوضات
وبعد وصولنا القاهرة مباشرة اجتمعنا سودانيين ومصريين اجتمعنا غير رسمي لبحث
تلك الأسس ، ثم قرر الرأي على انها نواة صالحة للمحادثات الرسمية
عقد الاجتماع الأول الرسمي ، وكان بين الاعضاء المصريين السنهوري دشا "٦٣" الذي
ثار ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة لانه لا يوافق على ان يفتح الحكم الداسي الكامل
فورا للسودانيين .

استمرت الجلسة في حالة توتر ، وظهرت للاعصاب السودانيين بوادر العيشل في
المحادثات ، فاستقر رأيهم على أن يرسلوا كتابا رسميا لواء نجيب يوضحون فيه أسسهم
الشديد لاتجاهات السنهوري دشا وخطرها - ان استمرت على المفاوضات التي يدعي فيها
وفيما يلي نص الخطاب



James H. H. H.



James H. H. H.

(٦) خطاب الوفد السوداني للرئيس نجيب

الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢

فندق سمير اميس

حاضرة اللواء محمد نجيب

رئيس الحكومة المصرية - المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

أتقدم لسيدتكم بالمذكرة التالية لأوضح فيها ما تملكنما من شعور الاسف العميق بعد اجتماعنا الاول الذي عقد بديوان الرئاسة في الساعة السادسة من مساء الاربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - اتصل بنا فور قدومنا أخوان كريمان "٦٤" استطاعا بصدق اخلاصهما أن يعبرا عن وجهة نظركم أصدق تعبير ، وأن يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة أجعل تصوير ، فالتحت القلوب ، وتجاوبت النفوس في جلسة واحدة ، وزال عنها الى الأبد ما كان عائقا بها من صدا الماضي البنيض

٢ - ثم أعقب ذلك الاتصال اجتماعات أخرى غير رسمية ، كشفت الموقف على حقيقته وسجلت في القلوب دستورا أبغ أثرا وبقى نفعا من أي دستور تخطه الأيدي على القرطاس .

٣ - وفي إحدى جلساتنا غير الرسمية عرضت علينا نقاط قبلناها أساسا للبحث والمداولة ، وفيما يلي نصها :-

(١) الهدف :

تقرير السودانيين مصيرهم في حرية تامة ، اما باعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أية دولة أخرى ، أو الارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فورا



(ب) اشتراطات :

(١) تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين انفسهم على الحكم الذاتى الكامل فوراً ،

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتداداً لها

(٣) زوال النفوذ الاجنبى من البلاد وذلك عن طريق سوية الادارة الحكومية فى السودان.

(ج) الوسائل :

بحث الوسائل العلمية التى تؤدى الى تحقيق ما هو مذكور أعلاه .

٤ - وبعد الفراغ من تلك المباحثات التمهيدية الموفقة عقد الاجتماع الاول فحضرنا اليه ونحن أشد ما نكون تفوقاً وبتحقيق الامل الجديد فى عهد "لا يريد فتحاً ولا استعماراً ، وانما يبسط يده بالصدقة والتعاون لكل من يريد صداقة الاحرار للاحرار لا تبعية العبيد للاسياد"

٥ - وعسى هذه الأسس السليمة ابتدأت اولى جلساتنا فى جو ودي حميم هيأته الاتصالات السابقة ، وباد فى تهينته تعقيب رئيس الحكومة على كلمة رئيس الوفد السودانى ، ولكن شاعت الظروف على غير ارادتكم الا يوم صفاء الجلسة طويلاً ، وذلك عندما ثار احد الاعضاء المصريين ثورة نفسية جامحة أوشكت أن تطلق أزمة تضع حداً أخيراً لاجتماعنا لولا حرصنا وحرصكم على أن يصل لتفهم دائم ، ولولا تلك الثقة التى تركت فى نفوسنا ، فجعلت واياكم نسيطر على أعصابنا ، ونشارك فى تهدئة الخواطر وإعادة الصفاء

٦ - والذي أدهشنا حقاً ، بل جز فى نفوسنا أن يفجئنا الاخ الفاضل بتنكره لعبارة "الحكم الذاتى الكامل فوراً" الواردة فى نهاية الفقرة الأولى من نقط البحث ، وأن يهدد بالانسحاب اذا كانت هذه العبارة تمثل رأى الحكومة !!

فهل كار يرى فى عبارة "الحكم الذاتى الكامل فوراً" مطلب غير مشروع جئنا نستجدى تحقيقه أو يتقبله هبة ومنة ؟

أو تراء قد فاتته أنا أصحاب حق طبيعي أردنا أن نستعين بأخوة كرام على استخلاصه
بأقرب فرصة ممكنة ؟

أو تراء قد فاتته أيضا - وهو اللبق الحكيم - أننا باستخلاص حقنا كاملا وعلى الفور
إنما نريد أن تستقر الأحوال السياسية في بلادنا لتكون لمصر القوة والسند ، ولنتمكن
من تنظيم علاقاتنا بها على وجه يكمل الخير والبركة للبلدين الشقيقين ؟

٧ - أن تلك الثورة النفسية الجامعة قد أفسحت المجال للريب والظنون ، والشك في حسن
القصد من ناحية الأخ الفاضل عضو المحادثات ، ولكن هيئات أن يؤثر شيء من هذا
على تلك الثقة القوية التي تبادلناها ، وعاهدنا الله على الاحتفاظ به مادامنا ودامت
الحياة ، ويكفينا نحاجا في مهمتنا أن نرجع من مصر بهذه الثقة ، فننظم على هديها
مصالحتنا المشتركة

٨ - وأخير وليس آخرًا ننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن خالص شكرنا على الحفاوة البالغة،
وعلى كل ما لقيناه من عطف وتكريم من الشعب المصري ومن الحكومة المصرية التي
نبتهل الي الله أن يرعاها ويسدد خطاها .

المخلص

عبد الله الفاضل المهدي / عن وفد الاستقلاليين

كانت نتيجة هذا الخطاب ان اختفى السهوري ناشب "٦٥" من جميع جلسات
المفاوضات.

ثم استمر الوفدان في مبادلة الرأي الى أن تم توقيع الاتفاقية .

وفيما يلي نصها

(٧) نص الاتفاقية التي تمت بين وفد

الاستقلاليين ومصر "٦٦"

مذكرة

تصريح من الحكومة المصرية

ان مصر التي تؤمن بالحرية ، والتي كانت تعتبر السيادة على وادى النيل فى حدوده للعصريين والسودانيين على السواء بلا تمييز ولا ايثار ، والتي تؤمن بوحدة السودان لترحب بممارسة اهالى السودان الحكم الذاتى التام ، وتصرح بأنها تحفظ للسودانيين بحقوقهم فى السيادة على بلادهم الى يوم تقرير مصيرهم بانفسهم ، واذا ما قرروا مصيرهم فى حرية تامة تحترم قرارهم ، وان مصر لترحب على النوام بصدقة السودان الشقيق واخوة السودانيين فى كل صورة يختارونها عند تقرير المصير ، وتعمل على التعاون معهم تعاوناً قلبياً خالصاً فى جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا فقد أسفرت اجتماعات الحكومة المصرية مع وفد حزب الامة والاستقلاليين على تصريح الحكومة المصرية بأن تبقى السيادة على السودان محتفظاً بها للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهم . وتم الاتفاق على الاتى :-

١ الهدف تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة اما بعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأى دولة أخرى أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً

٢ رغبة فى تمكين السودانيين من التمتع بالحكم الذاتى تمهيداً لممارستهم الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم تكون هناك فترة انتقال " فترة الحكم الذاتى " تهدف الى عرضين .

الغرض الاول

تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل .

الفرض الثاني .

تهيئة الجوهر المحايد الذي لابد منه لتقرير المصير

٣ - تحقيقاً للفرضين متقدمي الذكر يعدل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان طوال فترة الانتقال على الأسس الآتية -

(أ) الحكم العام الحالي ، اذا شفر منصبه اثناء فترة الانتقال لأي سبب من الاسباب فان خفه ترشحه بريطانيا وتعيينه مصر ،

(ب) لجنة مكونة من مصري تعيينه الحكومة المصرية ، وبريطاني تعيينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب ، ومهايد باكستاني ، أو هندي تعيينه بولته

ويرجع الحكم العام إلى اللجنة المذكورة اعلاه في مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة .

وبم أن فترة الانتقال المذكورة اعلاه ماضى في الواقع الاتصفية للادرة الثنائية في السودان فان الحكم العام يرجع الى كل من مصر وبريطانيا في المسائل الآتية

(١) المسائل التي لا تدخل في الشؤون الداخلية البحتة

(٢) أي تعديل يرى البرلمان السوداني اجراءه في الدستور

(٣) أي قرار تتخذه اللجنة المذكورة اذا رأى الحكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسؤولياته على الايتأخر به الحكومتين عن مدة اقصاها شهر من يوم وصول الاخطر على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك ، والا أصبح قرار اللجنة نافذا .

ثانياً يعدل قايوس الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة في كل السودان ما عدا المناطق الآتية -

(١) مديرية بحر الغزال .

(٢) المديرية الاستوائية .

(٣) مديرية اعالي النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة يى والنوائر التى تقع فيها واووجوبا وملكال التى يمكن أن يكون فيها الانتخاب مباشرة .

وأن تكون انتخابات مجلس الشيوخ مباشرة في كل السودان عدا ما استثنى من انتخابات مجلس النواب على أن يعين الحاكم العام خمس أعضاء مجلس الشيوخ .

ومن الضروري أن يلاحظ أنه في حالة ترشيح أى شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية أن يستقيل قبل اعتماد أوراق ترشيحه

٤ - انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتتكون من مصرى وبريطانى وأمريكى وهندى وبكسثنى تعيينهم حكوماتهم ، ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام . ومهمتها الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان فرعية في جميع النوائر ونظرا الى أن المصلحة تقتضى الاسراع في تحقيق الحكم الذاتى ينبغى أن يشرع في الانتخابات في تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

٥ - لجنة السودان الخاصة

بما ان الهدف الأخير هو أن يقرر السودانيون مصيرهم في حرية تامة ، فإنه من الضروري انشاء لجنة خاصة للسودنة تتكون من -

(أ) عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء الذى عليه أن يقدم خمسة أسماء لحاكم العام لى يختار منهم ثلاثة .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة على الا يكون له حق التصويت

هؤلاء أبرموا الاتفاقية ووقعوها



الاختصاصات :

(أ) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع في سؤنة الادارة والبوليس وأى وظائف أخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم فى حرية تامة .

(ب) يحق لهذه اللجنة أن تضم اليها عضوا أو أكثر من أى وزارة أو خلافها للاستعانة برأيه على الا يكون له حق التصويت .

(ج) يجب أن تنجز اللجنة المذكورة مهمتها فى مدة اقصاها ثلاث سنوات

قرارات اللجنة :

تكون قرارات هذه اللجنة بأغلبية الاصوات وترفع هذه القرارات للحاكم العام لتصديق

لجنة الخدمة العامة :

لقد كانت صيانة هيكل الخدمة العامة وإيجاد الضمانات الكافية للابتعاد عن المؤثرات السياسية دافعا الى اشاء لجنة للخدمة العامة نص عليها فى الدستور المقترح . واننا نرى ضرورة بقائها مع حذف المدة (٨٨) واستبدالها بالمادة (١٠٠) بعد أن تحذف من هذه الأخيرة سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب ، وأن تضاف على المادة (٩٠) الفقرة (ج) الجملة الآتية "مع مراعاة السلطة الممنوحة لجنة السودنة الخاصة" .

ويأمل الطرفان أن هذه المسائل التى تم التفاهم عيها ستتقدم بها الحكومة المصرية بتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الداتى فى السودان ، وذلك فى تاريخ قبل ١٩٥٢/١١/٨ تمهيدا لقيام الحكم الذاتى الكامل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

رئاسة مجلس الوزراء

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

الامضاءات

الجانب المصري :

الرئيس القراء محمد نجيب

الرئيس السابق على ماهر

الصاغ صلاح سالم

قائد الجناح حسين صبرى نو الفقار

الجانب السودانى :

عبد الله الفاخيل المهدي

محمد صالح الشنقيطى

محمد احمد محبوب

احمد يوسف هاشم

عبد السلام الخليفة

داود الخليفة

يامونمر

أيوبية عبد الماجد

زيادة أرياب

يعقوب عثمان

هيد الرحمن عابدون

ميرغنى زاكى الدين

عبد الرحمن على طه

(٨) اتفاقية الجنتلمان

مذكرة

١ - مياه النيل :

(أ) ستسرع مصر في تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة ، لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان .

(ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على ان يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات اعالي النيل والشلال الرابع وفى أى مشروعات أخرى قد تقام على النيل

(ج) تكاليف الخزانات الجديدة ستراعى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال الا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد وذلك لمراعاة انتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف اقل نسبيا بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة

(د) أما من ناحيتنا (السودان) فنتعهد باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين إنجلترا ومصر سنة ١٩٢٩ رغم ان السودان لم يكن طرفا فى هذه الاتفاقية.

٢ - برنامج النقطة الرابعة :

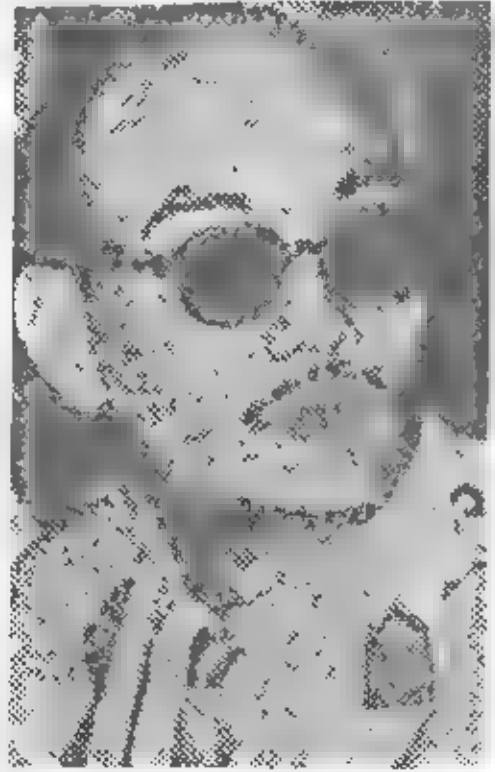
ستعمل مصر كل ما فى وسعها لكى تحصل السودان على نصيب من المعاونة التى تنخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الامريكية لأن السودان لم يحصل حتى الآن لونا عن كافة الدول المتخلفة اقتصاديا ومنها مصر على أى نصيب من هذه المعاونة ويرجع ذلك الى الوضع الشاذ الموجود عليه السودان من الناحية السياسية فلا هو دولة مستقلة أو مستعمرة أو تحت الوصايا الخ .

٣ - التمثيل فى المؤتمرات العالمية :

لم يتمكن السودان فى الماضى من حق التمثيل فى المؤتمرات الخاصة العالمية التى تبحث فى كافة الشؤون الغير سياسية كالصحة والثقافة والتعليم والزراعة الخ . وقد فوت هذا الوضع على السودان الكثير من المواند المرجوة فيتحتم الآن وقد دخل السودان فى دور الحكم الذاتى أن يكون له حق التمثيل فى هذه المؤتمرات البعيدة عن الشؤون السياسية



نوالفقار



صلاح سالم

خاصة وقد سلمت الحكومة المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير في أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاستقلال الكامل فوجب أن يؤهل السودان لتعاون الخارجى وحتى اذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير فسيكون للسودان نصيب عادل فى التمثيل الخارجى والتعاون الدولى

٤ - الاموال المصرية فى السودان :

(أ) الاموال التى تريد أن تتفقها مصر فى السودان رغبة منها فى معاونة شقيقها السودان فى النواحي المختلفة كالثقافة والصحة انخ تعهدت مصر ان تكون هذه المعاونة عن طريق الحكومة السودانية فهي صاحبة الحق الاول فى الاشراف على هذه النواحي لتتفق فى الطريق القويم ومصالح السودانين أجمعين دون النظر الى طائفة دون أخرى أو حزب دون حزب

(ب) تعهدت مصر الا تسمح باتفاق أى اموال لمعاونة هيئات سياسية فى السودان للابقاء على وحدة السودانين فى المراحل القادمة التى تتطلب دمج الكلمة بتقرير مصير هذه الأمة كى ان مصر الآن قد آلت على نفسها ان تتكلم باسم السودانين على كافة نزاعاتهم وأن تكون بمثابة الأخ الشقيق للسودان بأكمله وان تتعهد بالنود دائما وابدا عن رغبات ومصالح هذا الشعب الشقيق .

(ج) المعاونة المادية التى تتلقها مصر فى الأزمات التى نحلها السودان أو أى معاونة اقتصادية أخرى تتعهد مصر ان يتم الصرف فى هذه المعاونات ام بواسطة الحكومة السودانية مباشرة أو تحت اشرافها حتى تكون الفائدة للسودانيين أجمعين دون النظر الى طائفة دون الأخرى .

٥ - المحافظة على روح التآلف والتعاون

بين مصر والسودان فى العهد الجديد :

(أ) يتعهد الطرفان مالا يأخذ مأى شائعة قد يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين ولسودانيين وأن يصير الاتصال السريع لا يوقف هذه الحملات المفرضة

(ب) يراعى المصريون والسودانيون أن تمتنع صحفهم عن نشر أى شيء يسيء إلى روح التعاون والاخاء وعدم الخوض فى أى موضوع حساس قد يشجع أعداء التعاون لاتخاذ مادة بسمة لاعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه العرقة الا المستعمر (مثلا موضوع تقديم أوراق الاعتماد باسم ملك مصر والسودان) وان يستقر هذا الموضوع الى ان يقرر السودان مصيره وطالما ان مصر علقت موضوع السيادة على السودان للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهم .

عبد الرحمن على طه

صاغ أ. ح

صلاح سالم

حسين ذو الفقار صبرى - بكباشى

(٩) سيادة السودان لاهله

خطاب الامام ائدى القاه فى جمع كبير من المستقبليين بعد عودته من مصر

مواعظى الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد :

لقد عدت ومن صحبني الى انكثرا ومصر سالمى بحمد الله ، ويسرنى أن أراكم جميعا
بغير ولا شك أن هذه الجموع الكبيرة التى حضرت مشكورة من جميع جهات السودان
تريد أن تعرف النتائج التى أسفرت عنها رحلتنا الى الخارج .

وأول ما أقوله لكم فى هذا الشأن هو أن سيادة بلادكم قد ردت اليكم ، واصبحت الكلمة
النهائية فى تقرير مصيركم لكم وحدكم .

وانى أحمد الله سبحانه وتعالى الذى وجهكم للعمل الصالح فى خدمة وطنكم حتى حققتم
له سيادته بتضافركم وتعاونكم على الخير فى جميع الظروف والمناسبات .

ورجائى لجميع أبنائى السودانين أن يتبنوا ما بينهم من خلافات وخصومات شخصية
كانت أو حزبية ، لأن كل شئ يهون فى سبيل تحرير الوطن ، وأن تتذكروا على النوام بأن
الاستقلال لا يكون الا مرة وانه اذا أغلت من بين أيديكم فلن يعود الا بجهود مرة .

وختاماً أكرر قولى .

"لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، نينثنا الاسلام ووطننا السودان"

وفقنا الله جميعاً وهدانا سواء السبيل .

(١٠) كلمة الامام لحرر المصور

١٩٥٢/١١/٢٦

يسرني أن انتهن هذه الفرصة المؤاتية، فأعبر عن خالص تقديري وأعجائي بالشعب المصري في عهده الجديد وبحكومة مصر الفتية الرشيدة الناهضة ، وبمحققته من خير ورفاهية وحرية للمواطن المصري .

وانى لأسجل للرئيس اللواء محمد نجيب وأصحابه من ضباط الجيش والسواحل ومن خلفهم شعب مصر الكريم عظيم شكري وامتناني للحفاوة البالغة التي قوبلت بها خلال اقامتنا في القاهرة ، وللروح الودية المخلصة الطيبة التي كانت تغمر جو المفاوضات بينهم وبين الوفد السوداني الاستقلالي حتى أسفرت عن لاتفاقيتنا التي ياركتها مصر وأيدها السودانيون تأييداً كاملاً .

وانى لأمل أن يوفق السودانيون الى تنفيذ كل ما جاء في تلك الاتفاقية مشقون في السودان في هذا العام حكومة ذاتية كاملة يختارها الشعب بمحض حريته ، ويتحقق تقرير المصير لبلادنا في جو تكفل فيه الحريات للجميع

وانى لأرى في الافق القريب مصر والسودان بلدين مستقبين ، متعاونين في السراء والضراء - يتمسك ابناؤهما بأهداب الدين الحنيف ومكارم الاخلاق ، وترفرف في سماءهما أعلام الحرية والكرامة وتزدهر فيهما الزراعة والصناعة والتجارة ، ويرتفع مستوى المواطن فيهما الى أرقى مستوى وصلته الشعوب من حيث التعليم والصحة والتقاليد الحسنة ، وأبعد عن الرذائل .

حقق الله الآمال ..

عبد الرحمن المهدي

١ - نص الوثيقة التاريخية التي

اتفقت عليها الاحزاب فى

١٠ يناير ١٩٥٣

اجتمع ممثلو الاحزاب السودانية وهى حزب الامة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الوطن والصلح صلاح سالم الذى عرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، واتفقت كلدتهم جميعها على الحول الآتية كحل نهئى لا يمكن الرجوع عنه

أولا - موضوع الجنوب :

يوافق الجميع على الاقتراح المصرى الآتى ، وتكون الفقرة (ج) تحت البند (٦) من المذكرة المصرية كالآتى :-

(٦) أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته أو أى تشريع أقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديرية المختلفة فى السودان ، على أنه يجب فى كلتا الحالتين ان يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقره البرلمان نافذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك

ثانيا - لجنة الحاكم العام :

(أ) تقوم فورا عقب اعلان الدستور وقبل اجراء الانتخابات .

(ب) طريقة تعيينها كما جاء فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية

(ج) تحل هذه اللجنة مجتمعة مصر الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد الهندى أو الباكستانى .



دوتيري محمد عثمان

ثالثا - السودان :

(أ) يضاف الى الفقرة ١٢ من المذكرة المصرية ما يلى :-

(وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المدة التى اقصاها ثلاث سنوات يلزم استبدال ما تبقى من مؤلفين بريطانيين أو مصريين) - (المخصوص عنهم فى المادة ١٠ من المذكرة المصرية) بمفاهير أخرى معادلة تقررها الحكومة السودانية ، وهذا فى حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية .

(ب) يحذف من الفقرة ١٢ جملة (موافقة الحكومتين القائمتين على التصفية)

(ج) يشطب من الفقرة ١٢ من المذكرة الجملة (عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال) .

رابعا - الانتخابات :

تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ، ما كان ذلك ممكنا وعمليا ، ويقرر هذا لجنة الانتخابات التى ستشرف على اجرائها كما ورد فى المذكرة المصرية

خامسا - جلاء الجنود الاجنبية :

(أ) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السودان كما جاء فى المذكرة المصرية .

(ب) عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل أمر الأمن فى البلاد الى القوات المسلحة السودانية وحدها ، وتكون أوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السودانى والحكومة السودانية القائمة وقتئذ من يوم اتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها خلال هذه الفترة .

قد اتفقت الاحزاب السودانية الموقعة مندوبوه على هذه الوثيقة أن تكون النقاط المتقدمة اساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، وبغير ذلك قد أجمعت هذه الاحزاب على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور غير هذا ، كما أجمعت على أن تجتمع لتنظيم



هـ. هـ. هـ.



هـ. هـ. هـ.



هـ. هـ. هـ.



هـ. هـ. هـ.

وسائل المقاطعة وتنفيذها اذا ما حدث ذلك والله ولي التوفيق .

الخرطوم في ١٠ يناير سنة ١٩٥٢

عن حزب الامة :

صديق عبد الرحمن المهدي

رئيس حزب الامة

عبد الله خليل

سكرتير عام حزب الامة

عبد الرحمن علي طه

وزير المعارف السودانية وعضو حزب الامة

عن الحزب الوطنى الاتحادى

اسماعيل الازهرى

رئيس الحزب

البرديرى محمد عثمان

عضو اللجنة التنفيذية

محمد نور الدين

وكيل الحزب

عن الحزب الجمهورى الاشتراكى

زين العابدين صالح

العضو المؤسس للحزب

البرديرى نقد

العضو المؤسس للحزب

عن حزب الوطن :

صالح عبد القادر

سكرتير عام الحزب

صاغ صلاح سالم

شاهد

٢ - خطاب الامام لمستر ايدن

يعلم القارئ أن صعوبات خاصة اعترضت سبيل المفاوضات بين انجلترا ومصر لعقد اتفاقية السودان ، وأهم هذه الصعوبات "سلطات الحاكم العام في الجنوب"

ارسل مستر ايدن "٦٧" رسالة شقوية عن طريق الحاكم العام للسيد عبد الرحمن المهدي يرجوه فيها أن يستعمل نفوذه الخاص للابقاء على هذه السلطات

رد السيد على مستر ايدن بخطاب سياسي بارع "٦٨" - هذا نصه -

عزيزي المستر ايدن :

يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لاشكركم كتابة طي جميل ترهبكم بي عند زيارتي لبريطانيا في اكتوبر الماضي ، وأود أن أؤكد لكم أنني أحتفظ بأجمل الذكريات لتلك المقابلة الطويلة التي تمت بمكتبكم عندما جلسنا لنبحث مستقبل السودان السياسي في جو مليء بالود والاخلاص والثقة المتبادلة ، ولاعبركم عن أمانى بلادي في الحرية والاستقلال - تلك الأمانى التي ما فتئت أعمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة .

اننى أقدر كل التقدير ما أدليت به في تهريحكم عن قيام الحكم الذاتى في السودان ، وعن حق السودانين في تقرير مصير بلادهم - والآن وقد أجمع السودانين في أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء ، واتفق الجميع على سياسة موحدة ، فإن أملى أن تقر بريطانيا هذا الاتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السودانى في الحال فتؤكد بريطانيا بذلك حسن نواياها للسودانيين كما فعلت في الماضي بالعمل المنتج المحمود ومتى ما وصل السودان الى استقلاله الكامل فانى لا أشك في أن الحكومة السودانية ستشرع على الفور في تنظيم علاقات المستقبل التي تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية الاخرى ، وفي مقدمتها بريطانيا وعلى هذا فانى أكرر أسمى في أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضى قدما في تحقيق أمانيه القومية ، فيحتل مكانه بين الدول الحرة التي تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية واسعادها .

٢٨ يناير سنة ١٩٥٣

عبد الرحمن المهدي

٣ . تعليق جريدة الديلى تلغراف على رد

الامام المهدي يرفض مشروع ايدن

مشكلة الضمانات للجنوب

قد تسلم سيادة السير عبد الرحمن المهدي الزعيم الديني السوداني وراعي الحركة الاستقلالية بالسودان رسالة من المستر ايدن بواسطة حاكم السودان العام السير روبرت هاو .

وقد تضمنت الرسالة طلب المستر ايدن لسيادته باستعمال نفوذه في حل مشكلة السودان الجنوبي ، وقد ذكر مستر ايدن بأن هذه هي المشكلة الوحيدة التي تعترض سير المفاوضات الانجليزية المصرية وكان رد سيادته للسير روبرت هاو أن رسالة المستر ايدن قد وصلتته بعد الاتفاقية المصرية السودانية التي ياركها سيادته ، وأنه ليس من الممكن الانسحاب عنها .

التفكير في موقف المهدي

قد أرسل المستر ايدن برسالة لسيادة المهدي في منتصف شهر ديسمبر المنصرم مستوضحا فيها رأى سيادته بخصوص ضمانات جنوب السودان التي أيدتها الجمعية التشريعية سابقا - وقد أبدى اللواء نجيب في ذلك الحين عدم اعتراض لهذه الضمانات . وقد كان رد سيادته بأنه لا يستطيع التراجع عن الاتفاقية التي أبرمها حزب الامة مع مصر فيما يختص بسلطات الحاكم هذه .

أراد المستر ايدن أن يتعرف الى رأى السيد في هذا الموقف ولكن الظاهر أن سيادته يؤيد الاتفاق الذي وصل اليه مع مصر .

٤ - برقيات ورسائل للامام بعد ابرام الاتفاقية

من الامام للمستقر ايدن

أشكركم للروح الكريمة التي هالجتكم بها قضية السودان في مفاوضات القاهرة الأخيرة
التي أسفرت عن منح السودان الحكم الذاتي وحق تقرير المصير . مع أخلص تحياتي
وأطيب تمنياتي .

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

عبد الرحمن المهدي

بين الامام واللواء نجيب

الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية

القاهرة

كان للجهود الكريمة التي بذلتوها لحل قضية السودان ووصلتم بها الى الاتفاقية
الاخيرة التي تعطى السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير اثر عظيم فى نفسى ، وانى
اذ أشكركم على هذا الجهد الموفق أتمنى لكم وللشعب المصرى كل خير ورفاهية ومجد .

١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

عبد الرحمن المهدي



السيد عبدالرحمن النهدي واللواء نجيب

من السيد جيمس روبرتسون

الى الامام عبد الرحمن المهدي

الى السيد السيد عبد الرحمن المهدي

بعد التحية .

طلب الى وزير خارجية صاحبة الجلالة البريطانية المستر انتوني ايدن أن أشكرك على خطابك المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ . ويظن المستر ايدن أنك لا تنتظر ردا على هذا الخطاب إذ أنه خاص في الأصل ببيانه بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ورسالته الشفوية التي أرسلت بواسطة معالي الحاكم العام في ديسمبر المنصرم . ويرى المستر ايدن أيضا أن اتفاقية السودان المبرمة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ هي في ذاتها رد على الآراء التي أعربت عنها في كتابكم .

وقد طلب الى المستر ايدن أيضا أن أعرب لكم عن امتنانه لرسالتكم القيمة جدا التي ضمنتموها برقيتكم الأخيرة ، وأن أشكركم لتقديركم لجهودات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لضمان الحكم الذاتي ، وتقرير المصير .

مع تمنياتي الطيبة . . .

المخلص

(الامضاء) ج.و. روبرتسون

المسكرتير الإداري

٧ مارس سنة ١٩٥٢

٥ - الامام يعلن

الجمهورية الديمقراطية نظاما للحكم فى السودان

نوالحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ١٩٥٢/٨/٢١

أحبابى مواطنى الأعزاء .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ولكم جميعا أطيب تهنأتى وأصدق تمنياتى بمناسبة عيد الأضحى المبارك ، أحاده الله علينا وعليكم وعلى البلاد بالخير والحرية الكاملة وبعد .

فانه يسرنى أن انتهز هذه الفرصة السعيدة التى يجتمع فيها ممثلو حماة الاستقلال للدراسة والنشاور فلوكم والمواطنين أجمعين أننى منذ بلغت رشدى حصرت كل همى فى استرداد حرية السودان واستقلاله وسعادته بنيه .

وقد اقتضت الظروف التى اجتازتها قضية البلاد وتطوراتها فى الماضى أن نحتمل الكثير ونصبر على الكثير قبل أن نبدى رأينا فى نوع الحكم الصالح للبلاد ، ولكنى كنت واثقا من أن النتيجة فى النهاية لن تصدر الا عن رغبة السودانيين .

والآن وبعد أن تدارست الأمر مع قادة حزب الامة وغيرهم من أعوانى الاستقلايين دراسة وافية ، وتبين لنا أن خير البلد وسعادة بنيه وكمال وحدتهم والتفافهم حول راية استقلال بلادهم التام يحققه النظام الجمهورى ، وحيث أن النظام الجمهورى الديمقراطى نظام أصيل فى الاسلام ديننا الديمقراطى السمع الحنيف ، فاننى أرحب بالجمهورية الديمقراطية نظاما للحكم فى السودان متى تم له استقلاله ، وأسترد سيادته كاملة .

واننى أؤيد قرارات حزب الامة فى هذا الشأن ، وأرجو أن يكون هذا التصريح سببا قويا لازالة التفرقة ، واجتماع كلمة السودانيين حول استقلال بلادهم ، وأيتهل الى الله العلى القدير أن يوفقنا وإياكم وجميع المواطنين لما فيه صلاح العباد والبلاد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عبد الرحمن المهدي

٦ - جريدة التايمز تعلق على تصريح

الامام بقيام الجمهورية السودانية

"جمهورية سودانية"

تأييد المهدي لخطط حزب الامة

من مراسلنا بالخرطوم ١٩٥٣/٨/٢٣

اجتمع هنا خمسة الاف من المنسوين الذين يمثلون لجان حزب الامة الاقليمية في شمال السودان أمس وقد تلقى هؤلاء المنسوين رسالة من السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الانصار وراعى حزب الامة وهذه الرسالة تقول -

بعد دراسة شديدة مع قادة حزب الامة حول موضوع الحكم في السودان بعد نياله الاستقلال فاسا توافق على نظام الجمهورية الديمقراطية ، واننى أريد بكل قوة قرار حزب الامة في هذا الخصوص " .

٧ - "نص الاتفاقية المصرية البريطانية" ١٩٦٩

اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير .

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، وفي ممارسته له ممارسة فعليه في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :-

مادة ١

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جوهر محايد ، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

مادة ٢

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لانتهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلي لها، تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ أبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، أبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خضاسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة .

مادة ٤

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ، ترشح كلا منهم

حكومته ، على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد اتفقتا على الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقبتين فيما يتعلق بما
يلى :-

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (أ) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

ج/ أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقبتين وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ .

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الامريكية وعضو هندي ، ويكون تعيين الاعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

رغبة في تهيئة الجو الحر ، المحايد لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسوينة تتألف من -

(أ) عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أعضاء يقدمها اليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحثه ، دون أن يكون له حق التصويت ويتضمن المبحث الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى "اليوم الحين" بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ومع مراعاة انضمام السوينة على الوجه المبين بالمبحث الثالث لهذا الاتفاق تشهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي . -

يصدر البرلمان السوداني قرار يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم اعام الحكومتين المتعاقبتين بهذا القرار .

عند اعلان الحكومتين المتعاقبتين رسميا بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقراءه ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حييدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد ارقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقبتان ، وسيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية باداء واجبين

الاول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ

والثاني - أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سوداني دائم .

ويتقرر مصير السودان -

(أ) أما بان تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة

(ب) وامان بان تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام

مادة ١٣ .

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفق للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ .

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع ، وقرارا بما تقدم وقع

المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

هرد بالقاهرة في اليوم الثاني من شهر فبراير سنة ١٩٥٢ م .

عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب) ختم

لواء " ا. ح . "

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

توقيع " رالف اسكراين ستيفتسون " ختم

وقد حررت صورتان تودع واحدة منهما محفوظات الحكومة المصرية وتودع الاخرى

م محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

(١) نداء الى الشعب السوداني

١٩٥٤م

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤م

اصدر حزب الامة النداء التالي عندما بدأ جمال وأعوانه يتكبرون للواء نجيب * ٧٠ *
وبيتوا النية على عزله ، وهاجموه في اذاعتهم .

ان حزب الامة حينما يبدي أسفه لما يجرى في مصر الآن ، يود أن يلفت نظركم الى
استجلاء العبرة مما يحتاج هذا القطر المجاور الذي ينادى بعض اخواننا بالاتحاد معه .

وانكم حينما تدركون كما أدركنا ان السعي لارتباط السودان بمصر غير المستقرة مضر
بصالح وطننا ومستقبل أبنائنا ، لابد أن يدفعكم اخلاصكم لوطنكم لأن تفكروا في تعديل
الموقف السياسي بما يصون مصالح السودان في المستقبل .

وسعيا وراء تحقيق وقوف السودانيين صفا واحدا متعاونين لتكوين دولتهم يتقدم حزب
الامة اليك ايها الشعب ممثلا في الأحزاب والهيئات المختلفة بالاتي :

١ - ان يختصر السودانيون الطريق ، ويتفقوا على تقرير مصيرهم الآن .

٢ - وبالنسبة لما تكشف عنه الموقف في مصر فانا نرى أن يعلن البرلمان السوداني الحالي
استقلال السودان فورا واجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها .

٣ - أن تبقى الحكومة الحالية والبرلمان الحالي قابضين على زمام الامور لحماية استقلال
البلاد ، والاسراع بسويدة الادارة ، وتمكين السودانيين من السيطرة على شئون بلادهم
سيطرة تامة ، وخلق الاستقرار اللازم للتقدم المطرد

٤ - يستمر البرلمان الحالي فترة أقصاها ثلاث سنوات مؤيدا الحكومة الحالية ما لم تعجز
عن تحقيق الحكم الصالح الذي يصبو اليه الجميع .

أيها المواطنين :

أن حزب الأمة ليأمل أن يتدارس الجميع هذه النقطة ، وأن تستجيب الأحزاب والهيئات
في عقد مؤتمرات لبحث ما أشتعل عليه هذا النداء بنفس الروح المخلصة التي أملت ليحققوا
الفرض السامي الذي نرعى اليه والله الهادي الى سواء السبيل .

(الامضاء)

صديق المهدي

رئيس حزب الأمة

(٢) حوادث أول مارس ١٩٥٤م

قال بعض الناس فيما قالوا أن حوادث أول مارس أمر سيء حزب الأمة ، وكان الناس بين مصدق ومكذب لهذه التهمة الخطيرة التي أن قال القضاة كلمته الأخيرة بتبرئة حزب الأمة من مثل هذا التدبير الفاضل الذي لا يمكن أن يقدم عليه سوى عاقل لكن بعض الصحفيين استغللت حالة التوتر السائد على النفوس آنذاك ، واتخذت من ذلك الحادث المشؤم سلاحا للدعاية ، وقامت الصحافة المصرية والإداعة المصرية بتصويبها الماكوف في مثل هذه الأحوال لتبعد الشعب السوداني من مطلب الاستقلال وبه يحفه من خطر على الأمن والأرواح إذا أل الأمر في الحكومة لمن يتأبون بالاستقلال ، ومعنى هذا ضمنا أنه لأحياة ولا استقرار بغير الاتحاد

وأرد هذا أن أروي القصة بإيجاز والله على ما أقول شهيد -

١ - اجتمعت الهيئة العامة لحزب الأمة بدار المركز العام بهم درمن للنظر فيما يجب عمله من ناحية الاستقلالين في مثل هذا اليوم العظيم ، يوم افتتاح أول برلمان سوداني ،

٢ - بحث المجتمعون أولا الطريقة التي يكرمونها الضيوف الوافدين من البلدان العربية وغيره ، ولكنهم علموا أن الحكومة اعتذرت عن قبول أية دعوة للضيوف نظرا لأردحام البرنماج الذي أعد لهم ، ونظرا لقصر إقامة الضيوف في العاصمة ، لا تمنع الحكومة في أن يكرمهم السيد الامام في حفل شاي أو مأدبة عشاء

٣ - اقتنع المجتمعون بهذا ، وشرعوا يفكرون في تنظيم حفل الاستقبال ، وحرص اللافتات باستقلال السودان ، والتهاف بحياة السودان الحر المستقل وقرروا أن تسيير جموع الاستقلالين من كان منهم بالعاصمة ، ومن وفدوا من الأقاليم في تصيحات هادئة تحمل هذه اللافتات وتذكري تلك التهفات ، وعرضهم من هذا أن يسمع الضيوف الاجانب صوت السودان الحر المستقل ، لئلا يخرجوا من البلاد بفكرة خاطئة حين لا يسمعون الا التهاف بالاتحاد ، ولئلا تصدق النظرية المصرية القائلة بأن لسودانيين لوتركوا وشأنهم لمابقى سوداني واحد ينادي بالاتحاد مع مصر

٤ - عين المجتمعون من بينهم من يقومون بمهمة جمع العصي ، وبه اليه مما اعتاد سكان

الاقليم حمله عندما يخرج الواحد منهم مسافرا الى جهة اخرى ، وذلك للابتعاد من أى اصطدام قد يقع لسبب أو آخر فى مثل هذه الجموع المزدحمة ، وفعلًا جمعت أكاداس من العصر والهرافات قبل البدء فى طابور السير ، وأودعت محزنا شاهده كثيرون من المستولين.

هذه هى القصة كما أشهدت الله عليها .

اصطف الناس فى هدوء ونظام لاستقبال اللواء نجيب ، وما أن هبعت طائرته أرض المطر فى الخرطوم إلا وتغير الصريق الذى كان مفروضا أن تسير فيه عريته ، ولكن جموع الاستقلاليين عادت أدراجهم لتتحق بموكبه فى سراى الحاكم العام لتسمعه صوت الاستقلال ، وهناك تدخل المواليس لصددهم ، ومضوا فى حماسهم الى غايتهم ، قصدرت الأوامر باستعمال الغاز المسيل للدموع بعد أن حصر الناس فى ميدان كتشنر بدل أن يوجهوا لام درمان .

تأمل انقجار القنابل بين وفود معظمها من الاقليم ، وما يصحب ذلك من حماس

لم يكن هناك يد من تلافى الحادث رغم الجهود التى بذلها كبار الاستقلاليين لتهذبة الحالة .

وربما يقول قائل ولكن ما شأن بعض السككين وما اليها من الأدوات الحدة التى كان يحملها بعض المجتمعين ؟

والاجابة على هذا أنه ليس من السهل فى جمع يعد بالالوف الكثيرة أن يتيقن الانسان من أن كل فرد قد جرد مما يحمله ، لا سيما وعربات الواقدين كانت تصل الى العاصمة أثناء الحادث ، وحتى بعد انتهاء الحادث .

ويقينى أن الأمر كان ينتهى بسلام اذا لم تلجأ الحكومة فتعير فى اللحظة الاخيرة الشارع الذى تسير فيه عربة اللواء نجيب ، وحتى بعد هذا التعيير ما كن الحادث ليقع لو انها - أى الحكومة - سمحت لجموع الاستقلاليين بالانتهاء الى سراى الحكم العام وترداد هتافاتهم التقيدية ، بدل أن تصدهم بالقوة ويأصدار الأمر باستعمال الغاز المسيل للدموع مع أنه قد سمح للاتحديين بالوصول الى السراى وبالهتاف كما يشاؤون

ولعل القائلين بأن حزب الأمة وسنده من الانصار قد دبروا هذه المؤامرة قد فاتتهم الحقائق الآتية -

أولا - كان الصدام بين البوليس والهاثفين بحية السودان الحر المستقل ، فهل خرج هؤلاء من منازلهم في مؤامرة مدبرة لمقاتلة البوليس ؟

وما نذب البوليس وهو الساهر على النظام بغض النظر عن لون الحكومة - استقلالية كانت أو اتحادية ؟

ثاني - هل هذه أول مرة وقع فيها صدام بين الهاثفين والبوليس وهل كانت تلك السوابق مؤامرات مدبرة من الساترين في المواكب بالأمس والحاكمين اليوم من دعاة الاتحاد مع مصر ؟

ثالث - كيف يهدم حزب الأمة بنيانا أقامه بعد جهاد طويل وكماح مرير ؟

إن هذا البرلمان هو مقفلة حزب الأمة والاستقلاليين على الزمن ، فلا يعقل أن يأتوا عملا يقضى عليه أو يعطله وأكبر شاهد على ذلك حضور السيد الامام حفل افتتاح البرلمان

رابعا - إن الشائعات الماضية التي روجها المرجفون في أوقات مختلفة لتعد أكبر دليل وأقوى شاهد على حرص حزب الأمة ألا يصيب الحية الدستورية الدشة أى مؤثر يعوق ألم يقل بعض الناس إن حزب الأمة سيقاطع الانتخابات وروجوا لهذا في الصحف ؟

إنم يقل سير جيمس روبرتسون بأن أنصار المهدي سيحدثون ثورة في السودان ، إذا لم تكن نتائج الانتخابات في مصلحتهم ؟

ألم يقل بعض الناس إن حزب الأمة سينتهز الفرصة السانحة ليحدث انهيارا دستوريا ؟ إن شيئا من هذا لم يحصل .

ولكن غاب عن هؤلاء كما قلت إن حزب الأمة والاستقلاليين هم أحذب الناس على سيادة

هذا البرلمان من أن يصيبه عبث أو تعطيل لانه ثمرة جهادهم الطويل وغاب عنهم أن يذكروا خطاب المركز العام أما عن الحكومة القائمة فانتنا نتمنى لها التوفيق ، وكل ما نرجوه منها أن تبصر الناس بمستقبل البلاد السياسى ، وإن تكشف لهم عن معنى الاقتصاد الذى تدبى به ؟

وغاب عنهم أيضا ان حزب الامة عندما بدأت الاذاعة المصرية تذكر لنجيب وتلوح بعزله أصغر بيدنا جاء فيه :-

١ - وبالنسبة لما تكشف عنه الموقف فى مصر ، فانتد ترى أن يعين البرلمان السودانى الحالى استقلال السودان قورا وجاه القوات الاجنبية عن أراضيها .

٢ - أن تبقى الحكومة الحالية والبرلمان الحالى قابضين على زمام الأمور لحماية استقلال البلاد ، ولاسراع بسودة الإدارة وتمكين السودانين من السيطرة على شئون بلادهم سيطرة تامة ، وخلق الاستقرار اللازم للتقدم المطرد .

٣ - يستمر البرلمان الحالى لفترة أقصاها ثلاث سنوات مؤيدا الحكومة الحالية ، ما لم تعجز عن تحقيق الحكم الصالح الذى يصبو اليه الجميع

ان حزبا كبيرا كحزب الامة ينطق بلسان الملايين من سكان البلاد ليرى بنفسه من أن يدير مؤامرة تحارب النظام ، وتقوض أركان البرلمان الناشئ ، وقد سبقنا الأدلة الكافية على ذلك لمن ألقى السمع وهو شهيد .

الا رحم الله شهداء حوادث مارس وانزلهم منزل الصديقين والابرار

وفيما يلى حيثيات المحكمة العليا التى برأت فيها حزب الامة من تهمة التدبير

النص الكامل لحيثيات الحكم

فى قضية أول مارس

ان الحكم بالحبس خمس سنوات على المتهم الرابع على محمد هبوية مدسب ، وعليه ان الاستئناف ضد هذا الحكم قد شطب ومن رأينا أن الحكم بالحبس أربع سنين على نقدا لله كان خفيفا لأنه ووط نفسه فى تحمل مسؤولية الأمن الخطيرة فى تنظيم هذه الجموع الكبيرة الناصخبة وقيادتها فى هالتها النفسية الدثرة الى السراى . ان المسؤولية الأساسية عن نتائج الصراع الذى حدث بين الانصار والبوليس تقع على عاتقه ، وعلى عاتق أى شخص أخر ذى سلطة أعلا كان يتلقى تعليماته منه ، ونظرا للاعتبارات العامة المذكورة فيما بعد ، ولعدم وجود طلب من الحكومة بزيادة الحكم قد قررنا شطب الاستئناف ضد حكم الحبس بأربع سنين الذى نؤيده .

استعراض نهائى للحكم

يجول بخاطرنا هل من الواجب عمل تسويات نهائية للأحكام يلقى قبولا عاما لدى الحكومة والمعارضة والجمهور عامة ، واكننا فى تقديرنا قد أعطينا ورنا للاعتبارات العامة الآتية -

اولا يجب أن تكون الأحكام كافية ومناسبة لتؤكد أولا احترام سلطة الحكومة القدمنة على أسس ديموقراطية وخصوصا احترام خدام الحكومة أى البوليس الذى يجب أن يكون لهم سلطة مطلقة فى تنظيم الجمع هير لكى تحمى الأرواح والممتلكات وتمنع الاخلال بالامن .

ان حفظ السلام العام له أهمية بالغة مع وضع حدود مشروعة لحق حرية الاجتماع والتعبير عن وجهة النظر السياسية .

ثانيا - ان تكرار حدوث أى شغب مماثل لمثل هذا الشغب الذى أظهرته هذه القضية سيكون كارثة لتقدم هذه البلاد فى المستقبل .

لوم الحكومة

ومن الواضح ان الحكومة نفسها لا تستطيع أن تنجو من كل اللوم عن حوادث أول مارس، فقد سمحت للموقف أن يتطور ، وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام . ان احتياطات الامن التي اتخذت لم تكن كافية بالمرة . وكانت قد رتبت على عجل .

ان هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لانها لم تكن لديها خبرة بالحكم أو كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحي لاقرار القانون والنظم . ولكن بعد انقضاء الايام الأولى من مارس قد حصل تحسين ملموس في حالة الأمن ، وقد كسبت الحكومة الجديدة الخبرة والاستقرار مؤيدة في المسائل القومية من جانب المعارضة .

لم يكن الحادث مديرا

ان هذا الصراع الذي ادى الى خسائر جسيمة في الارواح والاجسام لم يثبت بأنه كان مديرا ، وكان الى حد كبير بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت قممها عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائيا عوامل الفوضى .

معاونة زعماء حزب الامة على الهدوء

ان مثل هذا التوافق في الظروف في نظرت وفيه نعتقد قد لا يحتمل أن يتكرر ، وزيادة على ذلك فان القانون والنظام قد أعيدا بسرعة بمعاونة المسؤولين عن الامن وزعماء حزب الامة ، وقصارى القول فاننا نبتما نرى أنه لا ضرورة لان نجعل منه عبرة لمجرد التمكين من سلطة الحكومة ، ويجب أن يكون بحيث لا يدع مبررا للمعارضة أن تقول أنها أحكام انتقامية.

وعلا بالسلطات المخولة لنا تحت المادتين ٢٦٠ و ٢٧٦ من قانون التحقيق الجنائي فان تقديرنا النهائي للاحكام هو كما يلي :-

الحبس ١٤ سنة

(١) عرض صالح

الحبس ١٠ سنوات

(٢) طلى فرح

الحبس ٥ سنوات

(٣) على محمد هبوية

الحبس ٤ سنوات

(٤) عبد الله عبد الرحمن نقد الله

وجميع مدة الحبس تبطل من ١٩٥٤/٣/١ ما عدا نقد الله فان مدته تبطل من ١٩٥٤/٣/٢ .

وقد أيدنا التوصية بالمعاملة الخاصة لعلى فرح ونقد الله نطق بالحكم في جلسة علنية في اليوم الثامن من أغسطس سنة ١٩٥٤ في الخرطوم وبحضور المتهمين الأربعة وممثلي الاتهام والدفاع .

امضاء

و. ب. لندسي

رئيس القضاء

الدعاية المصرية في السودان

« لقد خرج الانجليز من السودان فلم هذه الدعاية المصرية »

عدنا من مصر بتلك الاتفاقية المعروفة ، ونحن على أتم تفاهم ، وهيء لنا أن حكومة الثورة صادقة في كل ما اتفقنا عليه ، وخاصة في وقف الدعاية المصرية في فترة الانتقال حتى يتم تقرير المصير في جو حر محايد ، عملاً بالبند الرابع من اتفاقية الجنتلمان .

ولكن سرعان ما بدأت الدعاية المصرية تنشط من جديد وبصورة أقوى وأوسع مما كانت، لتتمكن في النهاية من تهديد السياسة المصرية الثابتة التي أصبح لزاماً على أي حكومة مصرية مهما كان لونها أن تتقيد بها ، وتعمل بكل السبل على تحقيقها ، تلك السياسة التي تهدف كم سبق وقلنا لتحقيق أمرين لا ثالث لهما :

الاول - السيادة على السودان على نحو من الانحاء

والثاني - (وهي نتيجة طبيعية للاول) أن تكون السيطرة والرقابة التامة على مياه النيل من القاهرة .

بدأت مصر تتحول تحولاً واضحاً من المواقف التي قطعتها والمعهود التي ارتبطت بها ، فتنبهنا لهذا الخطر ، وبادلناها الرسائل بهذا الشأن ، ولما أعيقنا الحيل ، سافر وفد من حزب الأمة الى مصر في ابريل سنة ١٩٥٣ "٧١" .

التقى الوفد بنجيب وصلاح وحسين ، وكانت الاجتماعات بالغة في العنف

وأخيراً وبعد اعترافات لا يجمال أن أتعرض لها ، قر الرأي على أن يصدر اللواء نجيب بيانا يذيعه للشعب السوداني ليطمئن السودانيون على أن مصر لا تقوم بأي دعاية في السودان ، ولكننا اختلفنا على صيغة البيان المطول الذي أعده نجيب ، والذي لم يشر لدار في اجتماعتنا عن ألوان الدعاية المصرية الا بالعبارات التالية

قال نجيب في بيانه

اني أفضل استقلال السودان الف مرة من أن يتحد مع مصر بطرق ملتوية

وقال أيضا .

اننا عقدنا اتفاقا خاصا مع ممثل حزب الأمة ، ونحن على استعداد لتنفيذ كل كلمة جاءت فيه . (الإشارة هنا لاتفاقية الجنتلمان)

لم نوافق على بيان اللواء نجيب ، فإرسلنا له بيانا آخر لم يوافق عليه أيضا

وهكذا مضينا نتبادل الرسائل الى أن وصلنا خطاب نجيب الأخير الذي يدعو فيه لمبادرات جديدة تحدد معنى الاستقلال ، وما يرمى اليه الاتحاد

وقد كان الاستقلال الذي أرادته حكومة الثورة في خطاب نجيب فريدا في نوعه ، جعل اللواء نجيب نفسه يحس بطرافته أو بخرافته ، فقل بعد أن وجد العرض الجديد يتنافى مع الاستقلال والواقع أنه لا فرق كبير بين الاستقلال وبين الاتحاد .

وبهذه المناسبة من أخشى ما أخشاه ان تؤدي الاتجاهات الجديدة الى استقلال صوري ظاهره الرحمة وبطنه العذاب ويكون الغرض الأساسي منه أن يهدى حماس الكثرة العالبة من السودانيين وجماعهم على الاستقلال النظيف غير المشروط ، ومن ثم تواصل مصر الدعاية على نحو ما انكشف لنا الآن ، وعلى نحو لم يتكشف لنا حتى هذا الأوان

ان المرحلة القادمة أخطر مرحلة في تاريخ السودان ، فاما أن تصل مصر لغايتها وسياستها الثابتة المرسومة عن طريق الاتحاد أو الاستقلال الصوري ، أو يدرك السودانيون خطر الاتحاد على حياة الأجيال السودانية المقبلة ، فلا يقبلون الا استقلالا نظيف غير مشروط .

وأني على ثقة تامة بأن السودانيين لن يرضوا بغير هذا ، ولن تجوز عليهم حيلة جديدة بعد الآن

نعود الآن لموضوع الدعاية لنرى عما إذا كان هناك جو حر محايد أولا

الواقع ان الجو الحر المحايد لا وجود له ، فمحلترا قد وقعت في حل مشكلة قتل السويس حلا يتفق مع مصالحها "٧٢" ، وبذلك أصبحت صديقة جميعه ، ولا يعقل انسان بعد هذه الصداقة أن تتدخل انجلترا (بوصفها طرفا في الاتفاقية) وتعتصر على خرق



عبدالله



عبدالله بن محمد



عبدالرحمن عابدين

مصر للحياة ، أو تجيب على الاحتجاجات المتكررة التي أرسها وما زال يوالى ارسالها
حزب الأمة .

واذن فالامل الوحيد هو أخلاق الشعب السودانى التى ستكون درعا واقيا من هذا الخطر
المحقق .

أما حكومة الثورة فلا أظنها تعترف بأن لها دعاية أو نشاط ولا ندرى بهذا تجيب اذا
وجهنا لها الاسئلة الآتية :-

هل خلقت فى مصر يا حكومة الثورة اذاعة خاصة بالسودان تذيع كل يوم لتهدم وتحطم
كل من يدعو لاستقلال السودان ؟

هل أوذت يا حكومة الثورة الصاغ صلاح سالم لسودان ، يطوف أطراف البلاد ليخطب
الجماهير بما شاء ؟

هل شردت يا حكومة الثورة العمال والطسة الذين يديون باستقلال السودان ؟

هل استهدمت يا حكومة الثورة عددا كبيرا من المدرسين فى المدارس المصرية
بالسودان، حتى ما كان من هذه المدارس أقل من درجة الكتب ؟

هل حاولت يا حكومة الثورة ان تدس مائنه حتى بين صفوف الجيش السودانى ؟

هل فتحت المدارس يا حكومة الثورة وانشأت النوادى والطابع والمكاتب فى فترة
الانتقال ؟

هل تقومين يا حكومة الثورة بنشاط واسع آثم فى المديرىات الجنوبية ؟

هل تعلمين يا حكومة الثورة ان أفواج كبيرة من المصريين قد دخلت السودان بدعوى
أنهم وسطاء لشركات تجارية أو خدم أو نساجون ؟

هل ترين يا حكومة الثورة أن عدد المصريين الآن وفى فترة الحياة الدقيق أقل أو أكثر
من عددهم قبل إبرام الاتفاقية ؟

هذا قليل من اسئلة كثيرة يمكن توجيهها اليك يا حكومة الثورة ؟

واسى ومن يشاركوننى البهامة السياسية من السودانيين مستعدون لتكذيب الواقع الذى نراه بأعيننا ونمصسه بأيدينا ، اذا رأيت يا حكومة الثورة ان تجيبى بلا عن الاسئلة القليلة المتقدمة .

حكومة الثورة

ووحدة وادى النيل

ذكرت في مواضع متعددة أن السياسة المصرية إزاء السودان لا تتغير وهم اختلفت وتغيرت الحكومات .

عحكومة الثورة عندما أبرمت اتفاقية السودان ، وأصررت على أن يكون تقرير المصير على مبدأ الاستقلال أو الرابطة مع مصر ، كانت تعرف ما تهدف اليه بعبارة الرابطة مع مصر ، وكانت تعرف السبل المختلفة الموصلة للاتحاد الذي إذا ما تم فإن مصر لا تجد صعوبة في تكييف الاتحاد الى وحدة ثم الى اندماج لنحقق النخارية المعرومة

نيل واحد ، شعب واحد

والتدليل على السياسة المصرية الواحدة الثابتة تسوق اليك مثلاً وصية اللواء محمد نجيب التي أملاها للأميرالاي محمود رفعت في فلسطين ، وطلب اليه أن يطمئن على وصولها لاسرته ، لأنه أى نجيب كان يحس بذنوبه بعد عصااته بجروح خطيرة في إحدى المعارك .

قال نجيب في وصيته ما يلي :

تذكروا أن والدكم مات ميتة شريفة ، وأن رغبته الأخيرة هي -

(١) أن تشاروا لاندحارنا في فلسطين .

(٢) وأن تعملوا من أجل وحدة وادى النيل

وبعد .

يسألنا كثير من السودانيين قائلين :-

إذا كانت السياسة المصرية إزاء السودان ثابتة لا تتغير ، فعماذا إذن قبلتم توقيع الاتفاقية على مبدأ الاستقلال أو الاتحاد ؟

والاجابة عن هذا السؤال تتلخص في ثلاث نقاط :-

الأولى - ان المصريين أحبروا على تضمين مبدأ الاتحاد ، وحجتهم في ذلك ان فريقا كبيرا من السودانيين ينادى بالاتحاد مع مصر فلا يمكن ان تهمل الاتفاقية هذه الرغبة

الثانية - اننا كنا على ثقة من ان السودانيين جميعا اذا تركوا وشأنهم سيلتقون حول مبدأ الاستقلال . وما هي ذى بواصر الأمل في الالتقاء قد بدت تظهر للناس

الثالثة - انه ما كان يجول بخاطر أحد منا ان مصر ستهجم علينا مثل هذا الهجوم الخاطف السريع الذى يتمثل في الوان الدعاية المختلفة القائمة في السودان الآن ، لا سيما والاتفاقية نصت بوضوح على كفالة الجو الحر المحايد الضرورى لتقرير المصير ،

هذا هو موقف الحكومات المصرية من السودان .

"عزم أكيد على تحقيق الاتحاد فالوحدة فالانتماج"

لما هو موقف السودانيين من بلادهم ؟

"عزم أكيد على تحقيق الاستقلال التام مهما يتطلب الأمر من تضحيات قد تبلغ حد الموت"

(١) الحاكم العام الجديد يقول

واجبى تنفيذ الاتفاقية ١٩٥٥

لقى السير نوكس هلم "٧٣" الحاكم العام الخطاب التالى من راديو ام درمان فى السادس من ابريل سنة ١٩٥٥ .

قال فيه :

" قد حضرت للسودان فى لحظة حاسمة من تاريخكم وسيكون هدفى الدائم أن أعاونكم بكل ما عندى من استطاعة حتى تتخطوا المراحل النهائية من فترة الانتقال فى يسر وأمان ، ان الاتفاقية المصرية الانجليزية لعام ١٩٥٢م قد أوضحت الطريقة التى يجب اتباعها ، وان واجبى الاول كممثل لنولتى الحكم الثنائى أن أعمل على تنفيذ الاتفاقية حسبما تقتضيه حدود السلطات المخولة لى ان مصيركم فى أيديكم أنفسكم ، وبمشيئة الله سأكون معكم هنا لأشهد تسلمكم لكافة أزمة الامور فى بلادكم متحدين أقوياء فى وطنكم حسبما تعلقه عليكم رغبتكم الحرة الاكيدة .

وانفى فى هذه الليلة أعلن اننى سأظل فى خدمتكم ما بقيت معارسا للسلطة العليا فى بلادكم ، وأخيرا أتقدم اليكم بتمنياتى الخالصة وتحياتى الطيبة ، وأرجو أن نسترشد جميعا بالحكمة وقوة الاحتمال فى الاشهر التى نحن مقلون عليها

نعم حضرت الينا يامعالى الحاكم العام فى لحظة حاسمة من تاريخنا وأعلنت ان واجبى تنفيذ الاتفاقية التى أوضحت الطريق لما يجب اتباعه كما قلت فى رسالتك للشعب السوسى انه وعد صريح أكيد للمحافظة على الجوهر الحمايد ، وما نحن أولاء ننتظر التنفيذ



1941

(٢) الدعوة الاستقلالية تنتظم البلاد كلها

ان الاحساس الطبيعي بحق الانسان في الحرية والاستقلال وان الاتجاهات المصرية في السودان بعد ان خرج الانجليز منه ولم يعد لهم أثر فيه ، جعلت السودانيين يرتابون في نوايا مصر وجعلتهم يفكرون من جديد في مستقبل بلادهم النهائية . فمما عادت التحيل المختلفة لاتحاد الند للند تجد الى قلوبهم طريقا لان " الندية " ان صبح هذا التعبير لاتتم الا في حدود الاستقلال التام لكل البلدين .

ولما حست مصر بهذا الاتجاه الاستقلالي الشامل بدأت تتحدث عن تأمين حيو ما كانه نخشى أن نفرزوها ونستولى عليها ، أو كأننا أقدر منها على الاتفاق مع الدول الأجنبية والاشتراك معها لفزوا البلدان الضعيفة واحتلالها بالقوة !

ولاشك ان مصر قد رسمت سياستها التي ستعمل على تنفيذ قبل أن تفلت منها الفرصة الاخيرة ، ولعل هذه السياسة تتلخص في أمرين

الاول - أن تعمل كل ما في وسعها في المرحلة القادمة لتكسب التصويت لجانب الاتحاد .

الثاني - ان تسرع في بناء السد العالي ليتسنى لها خزن المياه المتبقية كلها أو جلها فتقيد منها في الزراعة وفي توليد الكهرباء للصناعة ولايهمها بعدئذ حتى لو استقل السودان لانه سيكون استقلالا ضعيفا هزيعا لا تسنده مقومات اقتصادية

أفلا تراها تحول الاسراع بابرام اتفاق بينها وبين حكومة السودان قبل أن تقوم في السودان دولة مستقلة ربما تكون معادية لها كما حذرنا سياستها المتقدمين ؟

ولكن صلاية المفاوضات بين السودانيي " ٧٤ " ومواقفهم المشرفة الخالدة أطاحت بهذا الامل، وستطرح به في كل محاولة اخرى بعد أن وضحت لجميع نواب مصر وسياستها المرسومة عن مياه النيل وبعد تلك المسرحية التي مثلتها حكومة الثورة مع السيد خضر حمد وزير الري السوداني فلم تحكم التمثيل وكل ما أفادته من الرواية ان كشفت عن أطماعها المستورة ، أما خضر حمد وأعوانه فقد عادوا الى بلادهم بخير ما يعود به الرجال ومهم يكن من أمر فان الدعوة الاستقلالية أصبحت كاملة شاملة وسار في ركانها الرأع والعمل والطالب وأقرتها مبدأ أساسيا ومط قومية جميع الأحزاب والهيئات كما ستري

(٣) طلبة الجامعات يهتمون بمستقبل السودان

رسالة لندن

فيما يلي نص الخطاب الذي بعث به الطلبة السودانيون بلندن الى سكرتير عام الامة

بعد التحية

نحن الطلبة السودانيون المجتمعين بالمهرجان الثقافي السنوي ببيت السودان بلندن يوم
الاحد الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤م قررنا ان يكون تقرير مصير السودان كالاتي

١ - الاستقلال التام .

٢ - للحكومة السودانية المستقلة ان تتسق علاقات الصداقة مع مصر وقد أقر ارسال هذا
القرار الى كل الهيئات التي يخصها تقرير المصير .

(٤) قرار اتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية

في الساعة السادسة من مساء الامس (الاحد ١٥ يناير سنة ١٩٥٥م) انعقد الاجتماع
التاريخي العام لاتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية بدار الاتحاد بالخرطوم ، وذلك لبحث
مستقبل السودان واتخاذ قرار يعبر عن رأى طلبة الجامعة ويعد ان استعرض الاجتماع
الاراء طرح الموضوع للتصويت ، فاتخذ الطلبة بالاجماع القرار التالي

يعمل الطلبة لقيام ميثاق وطني على الاسس والمبادئ التالية

١ - استقلال السودان التام عن كل من مصر وبريطانيا

٢ - رفض الارتباط بأي حلف عسكري .

٣ - المحافظة على الحريات العامة

(٥) الجبهة الاستقلالية

اجتمع يوم الاثنين ٢٩/١/١٩٥٥ مندوبون عن احزاب الامة والجمهورى الاشتراكى والجبهة المعادية للاستعمار "٧٥" وشخصيات مستقلة ، وشخصيات عمالية ، وقد وافقوا بالاجماع على الخطاب التالى الذى عرض على الاجتماع :-

نجتمع الآن عقب الدعوة التى وجهها السيد محمد احمد محجوب فى الليلة السياسية التى اقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بام درمان وأهاب فيها بالاحزاب والشخصيات ان تتكفل حول شعار الاستقلال على الاسس التى قدمها اتحاد كلية الخرطوم الجامعية وهى :-

١ - الاستقلال التام .

٢ - كفالة الحريات العامة .

٣ - عدم ربط بلادنا بالاحلاف العسكرية ومعونات النول الأجنبية التى تؤثر على سيادتنا .

ان هذه النقاط فى الواقع تمثل أسس الالتقاء بين جميع السودانيين الذين يريدون حقا تحرير بلادهم ، تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها . ونحن الآن نرتبط بهذه الاسس للعمل المشترك من أجل حرية بلادنا .

على هذه الاسس القوية تم تكوين الجبهة الاستقلالية وانضوت فيها الاحزاب الآتية .

حزب الأمة

الحزب الجمهورى الاشتراكى

الحزب الجمهورى

الجبهة المعادية لاستعمار

(٦) التقاء الأحزاب السودانية على

مبدأ الاستقلال التام والسيادة الكاملة

أصدر الحزب الوطنى الاتحادى بيان عن رأيه فى مستقبل السودان السياسى جاء فيه
السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة

وبهذا قطع خط الرجعة على كل من يأمل فى وحدة أو اتحاد وعلى أثر هذا البيان
أسرعت الجبهة الاستقلالية فأوفدت عدداً من أعضائها لسيد اسماعيل الأزهرى رئيس
الحزب الوطنى الاتحادى للترحيب بهذا النداء الوطنى الاستقلالى

سلم وفد الجبهة الرئيس الأزهرى مذكرة فى التاسع من إبريل تنص على ما يأتى -

أولاً - ترحيب الجبهة الاستقلالية باتجاه الحزب الوطنى نحو الاستقلال التام

ثانياً - الوعد بمساندة الحكومة القائمة داخل البرلمان وخارجه

ثالثاً - الدعوة لعقد ميثاق وطنى مع سائر الأحزاب السودانية بتأييد الاستقلال التام
والسيادة الكاملة .

وها هو ذا الحزب الجمهورى الاستقلالى "٧٦" يترك بدوره اتجاه الحزب الوطنى
الاتحادى فى إعلان الجمهورية المستقلة ذات السيادة الكاملة

فمنبقى إذن خارج هذا الإجماع الشامل ؟

لم يبق أحد ، ولم يبق إذن إلا أن تجتمع الأحزاب والهيئات لعقد الميثاق الوطنى الذى
يجمع الصفوف ويوحد الكلمة ، والذى سيكون قوة ما بعدها قوة لتحقيق أهداف البلاد .

(٧) الميثاق الوطنى

عمت من أوثق مصادر الجبهة الاستقلالية أن الجبهة فرغت من اعداد الخطوط العامة للميثاق الوطنى ، ولم يبق الا أن تصاغ مواد الميثاق ، ثم ترسل لجميع الاحزاب السياسية والهيئات العامة المختلفة ، للاطلاع عليها ومناقشتها . وبعدئذ يحدد الميعاد لعقد مؤتمر عام يحضره ممثلو الاحزاب والهيئات ليصاغ الميثاق صياغة نهائية يذاع بعدد على الشعب السودانى ليكون على بينة من الامر .

وقد عمت أيضا ان الخطوط العامة للميثاق الوطنى تتلخص فى ثلاث نقط

الهدف

الوسائل

تأمين الاستقلال

١ - الهدف :

تحقيق استقلال السودان استقلالا تاما غير مشروط بماى شرط وذلك بأن تقوم فى البلاد جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل فى جيشها وعلمها ونقدها واقتصادياتها وسياستها الخارجية .

٢ - الوسائل :

أن تتقدم الحكومة والمعارضة فى البرلمان وفى شهر ايسطس القادم باقتراح تطب فيه من دولتى الحكم الثنائى اجلاء جبهوشها من السودان طبقا للمادة ١١٠ من الاتفاقية ، وذلك بأن يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين فى احزابهم وهيئاتهم قد أجمعوا على الاستقلال .

٣ - تأمين الاستقلال

(أ) عدم الدخول فى أى ائتلاف عسكرية مع أى دولة أو كتلة أجنبية ، لتلا يحمل السودان على الدخول فى حرب لا مصلحة له فيها .

(ب) كفالة الحريات العامة .

(ج) تكوين لجنة مشتركة ممثلة لجميع الاحزاب والهيئات لتدرس مصالح الجنوب وتقدم عنها تقريراً تشرع الحكومة فى تنفيذه بأسرع ما يمكن ، لأن ذلك مما يمافظ على وحدة السودان .

(د) توثيق عربى الصداقة وحسن الجوار مع مصر والشعب المصرى ، ومع كل الحكومات المجاورة .

هذا هو مجمل ما وصل الى علمنا قبل الفراغ من طبع الكتاب "٧٧" ، وهو فى رأينا ميثاق عظيم نأمل أن تلتقى عنده الاحزاب والهيئات وتعمل به متحدة متآزرة حتى يتم استقلال البلاد وتكمل سيادتها .

وفق الله الجميع لما فيه الخير والبركة للسودان

خاتمة

(١) الى السيد الامام :

لقد حاولت في هذا الكتاب أن أكشف لك عن أمرين -

الأول - سيادة السودان المسلمية ، والظروف المختلفة التي كانت تحيط بهذه السيادة من غموض ومن نزاع مرده الطمع الذي يجعل السيادة في يادىء الامر نهبا مقسما بين الشريكين ، ويجعلها مرة ملكا خالصا لاحدهما بدعىء التبعية التي تؤيدها وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد ، ويجعلها مرة أخرى ملكا مشتركا يكفل لرعايا الطرفين المساواة وعدم التمييز في حق الهجرة للسودان ، والاقامة فيه ، وحق التجارة والتملك ، ثم يجعلها آخر الامر ملكا ثابتا لمصر كما أرادها النحاس في سنة ١٩٥١ يوم قال للسودان كن جزءا من مصر فلم يكن !

الثاني - أن أكشف عن وثبتك الصادقة وجهادك الموفق ، وجهاد الميامين من الرجال الذين اتقوا حولك فأنقوا عندك الرأي والحكمة ، ووجدوا فيك القائد والراعى والمنقذ ، فسرت وساروا خلقك في جهاد قارب العشرين عاما .

جهاد استلزم التضحية بالصحة فوهبت الصحة والعافية لبلاك لترد سيادة السودان اليه.

جهاد تعرضت فيه لما تعرضت من شدائد هيأك الله لمواجهتها ، وهيأها أولا لتنجلى على يدك فريدت سيادة السودان اليه ، وقلت لأمله :

"ها هي ذى سيادة بلادكم قد ربت اليكم ، وأصبحت الكلمة الاخيرة في تقرير مصيركم لكم وحدكم ، فحذار أن يفلك الامر منكم لان الاستقلال لا يكون الا مرة ، ولن يعود اذا أفلتك الا بجهود مرة " .

ثم قلت لهم :

"ان النظام الذى أراه صالحا لحكومة البلاد هو النظام الجمهورى الديمقراطى " .

ثم حددت العلاقة بمصر يوم قلت ، ونشر قولك .

انى لأرى فى الاتفاق القريب مصر والسودان بدين حرين مستقلين متعاونين فى السراء والضراء . يتمسك ابناؤهما بأهداف الدين الحنيف ومكارم الاخلاق ، وتزدهر فيهما الزراعة والصناعة والتجارة ، ويرتفع مستوى المواطن فيهما الى أرقى ما وصلتته الشعوب المتحضرة من حيث التعليم والصحة والتقاليد الحسنة .

ها أنت قد رددت السيادة لأهلها . وقام المبردان ثمرة لذلك الجهاد الشاق . وها أنت تحدد نوع الحكومة للبلاد .

وها أنت ذا تحدد العلاقة مع مصر .

فكانت نهاية البداية صفحة خالدة فى سجل التاريخ .

لم يبق بعد هذا كله الا أن يقرر السودانيون مصير بلادهم ولا أحسبهم يقررون غير المبدأ الذى تريده ، وسعيت وما زالت تسعى لتحقيقه . فها هى ذى جموع الشعب نزاعة كلها الى الاستقلال التام ، توافقة كلها الى الحرية المطلقة ، وإن تقرر غير الاستقلال اذا تركت وشأنها ، فمن أمل أن يترك السودانيون وشأنهم ؟ لا أعتقد ذلك

(٢) الى الشعب السودانى

لا أعتقد أن مصر ستكف عن الدعاية والتجني على الجوارح المحايدين لتبلغ بذلك الاتحاد الذى تريده وتتم لها السيطرة التامة على مياه النيل

ولا أعتقد ان انجلترا بعد اتفاقية قناة السويس ستتخذ أى اجراء يعكر صفو العلاقات الجديدة بينها وبين مصر ، لا سيما وشبح الحرب العالمية يبينوا متثالا فى الافق .

ولكنى أعتقد فى شىء واحد يحمينا من دعاية مصر ، ونجد فيه الحصانة والأمان من دعاية مصر ، وذلك الشىء هو الخلق للسودانى العظيم ، معنى هذا الخلق وحده نعتقد الآمال، وبهذا الخلق وحده سيبلغ السودان ما يريده .

ولفك الله أيها السوداني لتخرج من المعركة بعلم مرفوع ، وجيش مرموق ، ونقد متداول ،
واققتصاد مركز ، وسيادة خارجية يوجهها ابنائك ولا أحد غير أبناك .

عبد الرحمن علي، طه

مراجع الكتاب

(١) السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، صادر عن رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر ، (القاهرة ، ١٩٥٣) .

(٢) عبد الرحمن الراجحي ، مصر والسودان (القاهرة ، ١٩٥٣) .

Mekki Abbas, The Sudan Question: The Dispute over the Anglo Egyptian Condominium 1884 - 1951, (London, 1952).

(٤) محاضر جلسات الجمعية التشريعية

(٥) محاضر جلسات مجلس إدارة حزب الأمة

(٦) مذكرات شخصية

الهوامش

- (١) قصد به فترة الحكم التركي - المصري في السودان (١٨٢٠ - ١٨٨٥) .
- (٢) قصد بها الخرطوم ، الا ان المهدى اقام عاصمته في أم درمان
- (٣) قصد الخليفة غرب السودان ، وتقع قرية أم ديبكرات قرب مدينة كوستي .
- (٤) رفع العلم المصري الى جانب العلم البريطاني وتحت استخدام اللفظ " تركي " من اطلاق عبارة الحكم التركي - المصري " على الفترة (١٨٢٠ - ١٨٨٥ م) ، ويرجع ذلك الى أن غزو السودان في عام ١٨٢٠م قد تم بأذن من السلطان العثماني اذ تبعت مصر آنذاك وكذلك السودان لتركيا .
- (٥) شغل كرومر منصب قنصل بريطانيا العام في مصر في الفترة من سبتمبر ١٨٨٢م الى عام ١٩٠٧م . شغل بطرس غالي منصب وزير الخارجية المصري .
- (٦) لم تتطرق اتفاقية الحكم الثنائي لمسألة السيادة على السودان والتي كانت حتى ذلك الوقت ، ومن الناحية النظرية للسلطان العثماني باعتباره أن غزو السودان في عامي ١٨٢٠ - ١٨٢١م قد تم باسمه ، وعندما اعلنت مصر محمية بريطانية في ديسمبر ١٩١٤م ، عزلت بريطانيا الخديوي عباس حلمي المعين من قبل تركيا ، وبذلك عزلت تركيا من الصراع على السيادة الذي أصبح محصورا بين مصر وبريطانيا ، وطالب الوطنيون المصريون بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بسيادة مصر على السودان باعتبار أنها آلت لمصر بحق الفتح في عام ١٨٢٠م ولم تتأثر باتفاقية الحكم الثنائي ، التي اقتصرت بالشئون الادارية . ولدى اختلاف الراي بين بريطانيا ومصر حول مسألة السيادة الى فشل جميع المفاوضات البريطانية - المصرية هذا مفاوضات معاهدة ١٩٣٦م والتي اخرج بها نص مبهم عن السيادة . ولم تحسم هذه المسألة نهائيا الا بعد وقوع الانقلاب العسكري في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والذي اعترف قبلته بحفظ سيادة السودان لاهله .
- (٧) منعت بقية بنود الاتفاقية تصدير وتوريد الرقيق من وإلى السودان ، وشراء وتوريد الاسلحة النارية والمواد الكحولية للسودان ، وسريان القوانين المصرية على السودان .

ومنح امتيازات خاصة للأجانب في السودان وتطبيق نظام المحاكم المختلطة المعمول به في مصر على السودان ، وأشارت هذه الاتفاقية الى رفع العلم المصري وحده على مدينة سواكن الى أن عدل هذا بموجب اتفاق آخر وقع في يوليو ١٨٩٩ عولمت بموجبه سواكن كسائر أنحاء السودان .

(٨) أنظر A. A. El Aryan ,Condominium and Related Situations in International Law, (Cairo, 1952)

(٩) ثل انتصار المهدي على القوات التركية - المصرية ، بقيادة هكس باشا ، في موقعة شيكان (نوفمبر ١٨٨٣م) ان طلب شريف باشا ، رئيس الوزراء المصري آنذاك ، مساعدة عسكرية من الحكومة البريطانية والحكومة التركية لسحق قوات المهدي لم توافق الحكومة البريطانية على هذا الطلب ونصحت شريف باشا بإخلاء السودان ، رفض شريف وقدم استقالته ووافق خلفه نويد باشا على إخلاء السودان .

* عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان (القاهرة ، ١٩٥٢م)

* نفس المصدر ، ص ١٢٧

* أنظر (London 1952) PP73 - 100 , The Sudan Question Mekki Abbas,

(١٠) تكونت لجنة ملنر عقب أحداث ثورة عام ١٩١٩م في مصر ، ولم يكن من مهامها بحث مسألة السودان الا ان اصرار الجانب المصري على ذلك أدى الى صدور هذا التقرير ، انظر Public Record Office (London) Foreign Office 4979 NO E 101961 / 6/16 (Hearafter, P. R. O F. O.)

(١١) عقدت هذه المفاوضات في لندن في الفترة من ١٢ يوليو الى ١٠ نوفمبر وترأس الجانب المصري رئيس الوزراء علي يكن وترأس الجانب البريطاني اللورد كيرزن وزير الخارجية وأصاب عنه في غياب المستر لندسي من كبار موظفي وزارة الخارجية انظر P R O F O. 371/6298 No E 7239/260/16 and P R. O. F. O. 371/6306, No. E 11909/26.

(١٢) طبق نظام الإمتيازات الأجنبية في مصر باعتبارها جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وكان أصل هذا النظام اتفاقيات أبرمها السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) منحت بموجبها بعض الدول الأجنبية حق الاتجار في أراضي الامبراطورية العثمانية . وشكل هذا النظام تهديدا خطيرا للإقتصاد والقانون المصري تمثل في تفول قناصل الدول الأجنبية ، عن طريق محاكم القناصل ، على حق المواطن المصري وذلك بالوقوف الى جنب رعاياهم . ودفع ذلك الوضع الحكومة المصرية الى تطبيق نظام المحاكم المختلطة ، والذي لم يقد في اصلاح الوضع ولم يلب هذا النظام مهامها الا بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ .

* السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ (جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٥٢) ص ١٥ - ص ١٩ ، يشار اليه بعد هذا بالسودان

* السودان ص ١٥ - ص ١٩

(١٣) اصدرت الحكومة البريطانية هذا التصريح مقابل شروط عرفت باسم التحفظات الأربعة وهي :

١ - حق بريطانيا في تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية عبر مصر .

٢ - الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان .

٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحقوق الأقليات

٤ - السودان .

(١٤) يوجد نص الإنذار تحت التمرة P R O F O 371/8969/10/16 Egyptian Claim to Sudan, 11 February, 1923.

* انظر مكى عباس ص ٦١

(١٥) اغتال اعضاء جمعية الفدائين السرية السير لى استاك بالقاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ تنفيذا لما تنادى به الجمعية من أن الإغتيال السيئسى البريطانيين هو السبيل الوحيد

Daly M. W. The Governor-Generalship انظر استكمال استقلال مصر
of Sir Lee Stack in the Sudan, (Leiden, 1981).

(١٦) أنهي الجراء المتقدم من الاذار باللائمة على الحكومة المصرية لاختلافها في الحد من
الشعور العدائي ضد مصالح بريطانيا في مصر والسودان والذي نتج عنه اغتيال
P. R. O. F. O 371/ No E 10180/368/16, انظر
Anglo Egyptian Relations, 22 November, 1924

(١٧) نفت الحكومة المصرية مسئوليتها عن الحادث ووافقت على تقديم الاعتذار ودفع
الغرامة المالية انظر P. R. O. F. O. 371/10044 No. E 10184/363/16,
Anglo - Egyptian Relations, 23 November, 1924

(١٨) بالرغم من اعتراض الحكومة المصرية على بقية المطالب ، أصدرت الحكومة البريطانية
تعليماتها الى ادارتها في السودان بسحب القضاة والوحدات المصرية التابعة للجيش
المصري من السودان ، وزيادة الأرض المروية في الجزيرة من ٢٠٠-٣٠٠ فدان الى
الكمية التي تقتضيها الحاجة .

(١٩) عقدت مفاوضات ثروت - تشمبرلين في لندن في الفترة من يوليو الى نوفمبر ١٩٢٧
واقترح عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء المصري الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة
قبل حوادث عام ١٩٢٤ . رفض الجانب البريطاني هذا الاقتراح واتفق على ارجاء
مسألة السودان الى مباحثات مستقبلية ، الا أن مجلس الوزراء المصري قد رفض
اجازة هذا الاتفاق .

* السودان ص ٤٠

(٢٠) بدأ العمل في تشييد خزان سنار في عام ١٩١٣ وتوقف لطروف الحرب العالمية الاولى
(١٩١٤ - ١٩١٨) ، ودارت عقب الحرب مفاوضات مطولة في بريطانيا حول تمويل
الخزان بقرصن من الحكومة البريطانية واكتمل بناء الخزان في عام ١٩٢٥

* Mekki Abbas, The Sudan Question, pp 73 - 8٨

(٢١) وقعت اتفاقية مياه النيل في مايو ١٩٢٩ ، ووقع عن الجانب المصري ، رئيس الوزراء محمد محمود ، وعن الجانب البريطاني المندوب السامي البريطاني في القاهرة وينيت هذه الاتفاقية على توصيات لجنة ثلاثية كونت في عام ١٩٢٥ من عضوين مصريين وبريطانيين وآخر محايد ، لتنظيم استفادة مصر والسودان من مياه النيل

(٢٢) شغل ميرغني حمزة منصب وزير الري في أول حكومة وطنية تكونت في يناير ١٩٥٤ ، وبقي بمنصبه حتى إقالته في ديسمبر من نفس العام ، وخلفه خضر حمد وزيراً للري .

(٢٣) يبدو أن هناك خطأ في الترجمة من الاسجليزية الى العربية في النص المأخوذ عن كتاب السودان اذ استخدمت الوثيقة الاصلية لفظ حكم ثنائي (Condominium) بين مصر وبريطانيا ، ولم تستخدم لفظ سيادة (Sovereignty) AE انظر P R O F O 371/13843, No. J 1916/5/16, Proposed Anglo - Egyptian Treaty of Alliance, 9 July, 1929.

(٢٤) بدأت مفاوضات هندرسن - محمد محمود في لندن في يونيو ١٩٢٩ واتقفا علاوة على المادة المذكورة داخل النص - على دراسة موضوع ديون مصر على السودان ، وتسويتها على أسس عادلة كما وعدت الحكومة البريطانية بدراسة الاقتراح المصري حول عودة أورطة من الجيش المصري الى السودان ، ورفض مجلس الوزراء المصري مرة أخرى إجازة هذا الاتفاق .

» السودان من ٤٥

(٢٥) تألفت وزارة برلمانية في مصر ، في يناير ١٩٣٠ ، برئاسة مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد ، واستؤنفت المباحثات مع الحكومة البريطانية ما بين ٢١ مارس ١٩٣٠ و٨ مايو ١٩٣٠ وكان مصيرها الفشل انظر P R O F O 371/14608, No. J/ 1017/4/16, Anglo - Egyptian Negotiations, 1 April 1930. P R O F O 371/14608, No. J/ 1017/4/16, Anglo - Egyptian Negotiations, text of Egyptians proposals communicated on 2 April, 1930 PRO F O 371/14610, No. J/ 1253/4/16, proposed Anglo - Egyptian Treaty, 15, April, 1930.

* السودان ص ٥٥

(٢٦) قصد مهما ، اتفاقية الحكم الثنائي ، يناير ١٨٩٩ ، ويوليو ١٨٩٩ (انظر اعلاه ص ٣١ - ٣٢) .

* السودان ص ٥٩

* نفس المصدر ص ٧٣

(٢٧) بدأت مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ في يوليو من نفس العام ، بالاسكندرية وترأس الوفد البريطاني سير ميلز لامبسون - المندوب السامي البريطاني لدى مصر- (والذي أصبح بعد توقيع المعاهدة السفير البريطاني لدى مصر) وترأس الوفد المصري مصطفى النحاس . وتشكل وفد المفاوضات المصري من جميع الاحزاب السياسية المصرية ، عدا الحزب الوطني ، الذي رفع شعار لا مفاوضات الا بعد الجلاء . وشارك سير ستيفارت سايمز ، حاكم عام السودان ، في مناقشة مسألة السودان خلال تلك المفاوضات ووقعت المعاهدة في أغسطس ١٩٣٦ بلندن . ومعاهدة الشرف هو الاسم الذي وصفه به مصطفى النحاس انظر Ibrahim, H. A. The 1936 Anglo - Egypt ian Treaty, (Khartoum, 1976)

* السودان ص ٨٦

(٢٨) وصل السيد عبد الرحمن الى بريطانيا في ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ، وتكون الوفد المرافق له من يعقوب الصو ، عبد الله الفاضل ، الفاضل بشرى ، محمد الخليفة شريف ، الهادي عبد الرحمن المهدي والطيب عبد الله الفاضل . ولا توجد إشارة في وثائق عام ١٩٣٧ الخاصة بهذه الزيارة ما يفيد بأن الامام قد استدعته وزارة الخارجية البريطانية ليتحدث في امر معاهدة ١٩٣٦ الا انه توجد ، في وثائق عام ١٩٤٤ ، إشارة الى مقابلة تمت بين السيد عبد الرحمن والمستر Scrivener ، من موظفي وزارة الخارجية البريطانية ، اثناء زيارة الأخيرة للسودان في عام ١٩٤٤ ، وأخبره السيد عبد الرحمن خلالها بأنه قام باجراء محادثة بمقر وزارة الخارجية بشأن معاهدة ١٩٣٦ ، ولأزال عند رأيه منها ، وبناءاً على هذه المعلومات قام Scrivener بمراجعة المحاضر الخاصة

الا انه لم يعثر على محضر الحادثة .

(٢٩) للمزيد من التفاصيل عن قيام مؤتمر الخريجين انظر Afaf A. Abu Hasabo, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918 - 1948, (London, 1985).

(٣٠) طالبت المذكرة أيضا بتشكيل لجنة من سودانيين لاجازة الميزانية والقوانين ، وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، وتشكيل مجلس أعلى للتعليم باقلية سودانية ، والغاء الهجرة الى المناطق المقفولة ، وتحديد الجنسية السودانية ووقف الهجرة الى السودان ، عدا الحدود التي سمحت بها معاهدة عام ١٩٣٦ م ، وانهاء عقد الشركة السودانية الزراعية الخاصة بمشروع الجزيرة ، والعمل على تعيين السودانيين في وظائف سياسية وقصر التعيين في الوظائف الحكومية عليهم ، ووضع حد لنشاط المدارس التبشيرية ، وتوحيد المذاهب التعمية في الشمال والجنوب

(٣١) أوضح السكرتير الاداري في رده على المذكرة ، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢ م ، ان معظم المطالب التي وردت فيها تمس وضع السودان السياسي والستوري والذي ارتكز على اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة عام ١٩٣٦ م ، والذي لا يمكن تعبيره الا باتفاق مشترك بين بولتي الحكم الثنائي ، وأضاف بأن المؤتمر لا يملك حق التحدث بصفة سياسية .

(٣٢) كونت الادارة البريطانية في السودان لجنة في فبراير ١٩٤٣ م برئاسة السكرتير الاداري للنظر في تكوين مجلس استشاري لشمال السودان ورفعت توصياتها الى الحكومة البريطانية التي قامت باجازتها وتكون المجلس من ٢٨ عضوا معظمهم من زعماء القبائل بالاضافة الى عدد من التجار وموظفي الحكومة.

(٣٣) ذكر أرنست بيغن ، وزير خارجية حكومة العمال (١٩٤٥ م - ١٩٥١ م) ، في تصريحه بأن حكومته تنظر الى اليوم الذي يستطيع السودانيون فيه تقرير مستقبل بلادهم السياسي ، وأن الحكومة البريطانية ليست لها أهداف أخرى في السودان سوى تحقيق رفاهية السودانيين P.R O F O. 371 / 53351 NoJ 13226 / 24 / 16 From F.O . to Cairo ,27 , March , 1946

(٢٤) بدأت هذه المفاوضات في مصر في يوليو ١٩٤٦م بين الوفد البريطاني برئاسة وزير الحربية ، المستر أمستانسلي ، الذي أناب عن المستر بيفن ، والوفد المصري برئاسة إسماعيل صدقي ، رئيس الوزراء المصري . تعثرت المفاوضات في أكتوبر ١٩٤٦م ، وغادر صدقي مصر الى لندن لاجراء مباحثات خاصة مع بيفن ، دامت في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أكتوبر ، وتمخض عنها ما عرف ببروتكول السودان الذي اعترف بسيادة مصر الرمزية على السودان حتى الوقت الذي يبلغ السودانيون فيه مرحلة تقرير المصير

• السودان من ٩٩ - من ١٠٠

• السودان من ١٠١ ، من ٤٠١ ، من ١٠٧

• السودان من ١١٠ - ١١٤

(٢٥) انظر P. R. O. F.O. 371 / 53262, J / 5130124 / 16 Sudan Protocol Record of an interview of Sayed Abddel Rahman El Mahdi With the Prime Minister. 28 November, 1946.

(٢٦) انشأت قوة دفاع السودان رسميا في ١٧ يناير ١٩٢٥م عقب مقتل سير الى إستانك وسحب القوات المصرية من السودان .

(٢٧) وقع ميثاق الاطمنطى في سبتمبر عام ١٩٤١م ، بين الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل وأكد الميثاق حماية للديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

(٢٨) وقعت خمسون دولة على ميثاق سنن فرانسيكو ، في عام ١٩٤٤م . وكان هذا الميثاق النواة لقيام هيئة الأمم المتحدة .

(٢٩) تقدم إسماعيل صدقي باستقالته في ٧ ديسمبر ١٩٤٦م بسبب اختلافه مع الحكومة البريطانية حول تفسير بروتكول السودان ، وواصل خلفه محمود فهمى النقراشى المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وتعثرت المفاوضات مرة أخرى وقرر مجلس

الوزراء المصري إجمالة القضية المصرية ، بما فيها مسألة السودان الى مجلس الامن
الدولى .

* السودان من ١٢٤

* السودان من ١٢٥

* السودان من ١٢٧

* السودان من ١٣٠

(٤٠) كون الحاكم العام لجنة فى فبراير ١٩٤٦م من ستة عشر موظفا من موظفى الحكومة ،
وكانت عضويتها مناصفة بين البريطانيين والسودانيين . كانت مهمة اللجنة دراسة
التطورات الدستورية فى السودان ، قدمت اللجنة تقريرها فى مارس عام ١٩٤٧
وأوصت بقيام جمعية تشريعية لتحل محل المجلس الاستشارى لشمال السودان ،
ومجلس تنفيذى ليحل محل مجلس الحاكم العام الذى أنشأ منذ عام ١٩١٠م

(٤١) انظر وقائع جلسات مجلس الامن المنعقدة فى ايك سسكس (نيويورك) للنظر فى
النزاع الانجليزى المصرى ١٩٤٧ (الخرطوم ، بلا تاريخ) . نوقشت مسألة السودان
فى مجلس الامن فى الفترة من ٥ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، ولم يتوصل الى
إتفاق وقرر المجلس ارجاء النظر فى المسألة المصرية برمتها

* السودان من ١٩٤

* السودان من ١٩٩

* السودان من ٢٠١

* السودان من ٢١٠

(٤٢) سحب وفد من الاحزاب الإتحادية ، بقيادة اسماعيل الازهرى ، زعيم حزب الأشقاء ،
النقراشى الى مجلس الامن .

(٤٣) شغل عبد الفتاح عمرو منصب سفير مصر لدى المملكة المتحدة .

(٤٤) رفعت توصيات مؤتمر إدارة السودان لدولتي الحكم الثنائي للتصديق عليها ، وأبدت الحكومة المصرية بعض التحفظات حول قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، وشكلت لجنة مشتركة تكونت من رونالد كامبل ، السفير البريطاني لدى مصر ، وأحمد خشبة ، وزير الخارجية المصري ، لدراسة القانون ورفعت توصياتها الى مجلس الوزراء المصري الذي رفض اجازتها .

(٤٥) احد اقطاب الحركة الاستقلالية ، قاد المعارضة في الجمعية التشريعية ، وكان زعيم المعارضة في أول برلمان سوداني ، وشغل منصب وزير الخارجية في عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وعام ١٩٦٤ وترأس مجلس الوزراء ما بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ - ١٩٦٩ . قدم هذا الاقتراح في فبراير ١٩٤٩ وهزم بـ ٤٢ صوتا مقابل ٢١ صوتا .

(٤٦) عمل في خدمة حكومة السودان منذ عام ١٩٢٢ وشغل منصب السكرتير الإداري ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٣ .

(٤٧) عمل في خدمة حكومة السودان من عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٥٣ وعين رئيسا للقضاء في عام ١٩٤٥ وشغل منصب السكرتير القضائي ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥٣ .

(٤٨) وزير خارجية حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) .

(٤٩) احتجت الحكومة المصرية رسميا على مناقشة الجمعية التشريعية لمسألة الحكم الذاتي ، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من إدارتها في السودان وقف مناقشة الاقتراح لتزامن ذلك مع المفاوضات التي كانت تدور في لندن بين وزير الخارجية البريطاني ورسيفه المصري . انظر/ P R. O. F O 371/80359, No JE 10115/ 39, F O. to Khartoum, 13 December, 1950.

(٥٠) تخرج في مدرسة كتشنر الطبية وشغل منصب أول وزير للصحة في الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٣ .

* السودان من ٢٥٥ - ٢٥٦ .

* السودان من ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٥١) حاكم عام السودان (١٩٤٧ - مارس ١٩٥٥)

* السودان من ٢٦٠ - ٢٦١

(٥٢) خلف كامبل في يونيو ١٩٥٠ ، سفيرا للمملكة المتحدة لدى مصر ، وبقى بمنصبه حتى عام ١٩٥٤ ، وأُتِىَ عن حكومته في رئاسة الوفد البريطاني خلال مفاوضات نوفمبر ١٩٥٢ - فبراير ١٩٥٣ ، مع الحكومة المصرية والتي أسفر عنها توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في ١٢ فبراير عام ١٩٥٣

* السودان من ٢٨٥

* السودان من ٢٨٦ - ٢٨٨

(٥٣) عين الحاكم العام بموجب قانون الجمعية التشريعية عشرة أعضاء بالجمعية بالإضافة الى الأعضاء الممثلين عن طريق الانتخابات المباشرة وكان عددهم عشرة أيضا وانتخب ثلاثة وأربعون عضوا انتخابيا غير مباشر ومثل المديرية الجنوبية ثلاثة عشر عضوا انتخابيا عن طريق مجالس المديرية .

(٥٤) الإشارة هنا الى صفقة الأسلحة الفاسدة التي قامت بشراؤها الحكومة المصرية واستخدمها الجيش المصري خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨

(٥٥) كونت لجنة تعديل الدستور في أبريل ١٩٥١ برئاسة القاضي استانلي بيكر وأعضاء عن حزب الأمة ، حزب الجبهة الوطنية ، حزب الإتحاديين ، وممثلين لزعماء القبائل الجنوبيين وأعضاء مستقلين ، ورفض حزب الأشقاء الدعوة التي وجهت له للاشتراك في اللجنة وكان الأعضاء السودانيون في اللجنة محمد أحمد محجوب ، محمد أحمد أبوسن ، بوث ديو ، عبد الله خليل ، عبد الفتاح المغربي ، إبراهيم بشرى ، إبراهيم قاسم مخير ، عبد الماجد أحمد ، حسن عثمان إسحاق ، عبد الله ميرغني ، الدرديري محمد عثمان ، ميرغني حمزة وعبد الرحمن علي طه .

(٥٦) الإشارة هنا الى حوادث عام ١٩٢٤ (انظر أعلاه من ٤١ - ص ٤٤) .

اعضاء اللجنة اثر إلغاء حكومة الوفد لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦ وجادل بعض الاعضاء بأن زوال الحكم الثنائي الذي نتج عن هذا الإجراء يعنى عدم وجود أسس دستورية للإدارة البريطانية في السودان وتقدموا باستقالتهم من اللجنة وهم : عبد الله ميرغني ، حسن عثمان إسحاق ، محمد أحمد محجوب ، عبد الماجد أحمد والدريدي محمد عثمان .

(٥٨) عهد الملك فاروق - بعد عزله لحكومة الوفد في يناير ١٩٥٢ الى على ماهر بتشكيل حكومة لم تستمر طويلا ، وكلف نجيب الهلالي بتشكيل حكومة أخرى .

(٥٩) قام الجيش المصري بقيادة محمد نجيب بانقلاب عسكري أطاح بالملك فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعزل الملك وغادر مصر الى المنفى بإيطاليا

P R O F O. 371, 96910, No. JE 1051/302, Report of a meeting (٦٠) between the Secretary of State for Foreign Affairs and Sayed Abd El-Rahman al-Mahdi, 11 October, 1952.

(٦١) الاشارة هنا إلى محاولة الحكومة الأمريكية لاغراء السودانين بقبول التاج المصري ، لكي يتسنى الحصول على موافقة الملك فاروق بضم مصر الى حلف دفاعي مشترك في الشرق الأوسط ضد دول المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي

(٦٢) الاشارة هنا الى مؤلف ويستون تشيرشل "The River War" والذي وصف فيه حملة كتشنر على السودان والمواقع الحربية التي دارت بين الجيش الغازي ودولة المهدي ، وما نجد الاشارة اليه أن تشيرشل كان أحد الضباط الذين اشتركوا في الحملة

(٦٣) عميد القانونيين المصريين

(٦٤) قصد بهما صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .

(٦٥) تفاعلت الحكومة المصرية مع هذا الخطاب بعزل السنهوري من وفد المباحثات مع الجبهة الاستقلالية .

(٦٦) وقعت اتفاقيات أخرى بين الحكومة المصرية والحزب الجمهوري الإشتراكي والأحزاب

الاتحادية ، رفعت على ضوئها الحكومة المصرية مذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، نتج عنها افتتاح المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ وتوقيع إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

(٦٧) أنظر نص الرسالة في ، P. R. O. F. O. 371/96914, No JE/ 1051/454, From F. O. to Governor-General, Khartoum 6 December, 1952.

(٦٨) P. R. O. F. O. 371, 96914, No JE 1051/548, From Governor General to F. O., 21 December, 1952.

(٦٩) يوجد النص الكامل للاتفاقية وملاحقها في P. R. O. F. O. 371, 102742 وفي كتب السودان ، ومما تجدر الإشارة اليه أن دستور الحكم الذاتي قد أصبح المسحق الرابع للاتفاقية ، وهو في الأساس مسودة ، بنيت على توصيات لجنة تعديل الدستور ، وناقشتها الجمعية التشريعية وتم رفعها الى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ وعدلت بعض موادها نتيجة للمفاوضات المصرية البريطانية .

(٧٠) اختلف اللواء نجيب مع اعضاء مجلس قيادة الثورة حول سلطات رئيس الجمهورية ، وقدم استقالته في ٢٢ فبراير ١٩٥٤ واضطر لسحبها تحت ضغط الجماهير ، واستمر في منصبه حتى إقالته نهائيا في نوفمبر ١٩٥٤ .

(٧١) تكون الوفد من عى بسرى وعبد الرحمن عديون وعبد الرحمن على طه .

(٧٢) بدأت مفاوضات الجلاء في أبريل ١٩٥٣ وقطعت في مايو ١٩٥٣ بسبب الاختلاف بين الجانبين حول وجود فنيين بريطانيين في قاعدة قتال السويس ، واستأنفت المحادثات في أوائل عام ١٩٥٤ لتقطع مرة أخرى لاصرار الجانب البريطاني على العودة للقتال في حالة حدوث هجوم مسلح على أى دولة من دول الشرق الاوسط ، بينما رأى الجانب المصري أن يقتصر ذلك في حالة حدوث هجوم مسلح على مصر . استأنفت المحادثات للمرة الثالثة وتوصل الطرفان الى إتفاق في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ نص ضمن ما نص عليه على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن مصر خلال عشرين شهر وصدقت البولتن على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤

(٧٣) خلف روبرت هاو في مارس ١٩٥٥ ويقي بمنصبه حتى إعلان إستقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦ .

(٧٤) بدأت مفاوضات مياه النيل في أواخر عام ١٩٥٤ بين ميرغنى حمزة ، وزير الري السودانى والمهندس المصرى ، محمد أمين ، بمقر وزارة الري المصرية . ولم يتم التوصل الى إتفاق . استؤنفت المفاوضات في أبريل ١٩٥٥ وتكون وفد سودانى برئاسة خضر حمد ، وتكون الوفد المصرى من وزير الري المصرى ، وصالح سالم وزير شئون السودان وفشل الجانبان فى التوصل الى إتفاق وكانت أهم نقاط الخلاف تحديد نصيب السودان من مياه النيل وإصرار الجانب المصرى على عدم زيادة حصة السودان قبيل قيام السد العالى .

(٧٥) تكون الحزب الجمهورى بزعامة محمود محمد دة فى عام ١٩٤٥ ، وتكون الحزب الجمهورى الاشتراكى فى عام ١٩٥١ ، وتكونت الجبهة المعادية للاستعمار فى عام ١٩٥٣ وهى فى الأساس الحركة السودانية للتحرر الوطنى التى تكونت فى عام ١٩٤٦ .

(٧٦) كون حزب الاستقلال الجمهورى ميرغنى حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلى ، وزراء الختمية الثلاثة الذين تم فصلهم من الحكومة الوطنية الأولى ، فى ديسمبر ١٩٥٤ .

(٧٧) صدر هذا الكتاب فى مايو ١٩٥٥ وحتى إعلان الاستقلال رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ تعالت الاصوات منادية بالإستقلال التام ، وتبنت هذا الموقف معظم الجبهات والأحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم وأدى ذلك الى تعديل مواد إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ الخاصة بتقرير المصير ، فبينما نص فى الإتفاقية على ترك الأمر لجمعية تأسيسية منتخبة ، رأت بعض اللوائح تمديد الأمر عن طريق إستفتاء عام على الاستقلال التام أو الإتحاد مع مصر ، وسرعان ما عدل عن هذا وأعلن البرلمان السودانى ، بالاجماع ، فى جلسته التاريخية المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ الاستقلال التام .

مراجع التحقيق

١ - الوثائق غير المنشورة :-

دلة الوثائق البريطانية (لندن)

وثائق وزارة الخارجية البريطانية P. R. O. F. O. 371 Files under Egypt and the Sudan, No

6295 - 6326

7730 - 7738

8959 - 8963

10039 - 10070

12358 - 102378

13844 - 13855

13843 - 13851

14605 - 14651

20097 - 20116

20870 - 20886

20909 - 20913

21999 - 22005

53250 - 53297

62940 - 62963

٢ - الوثائق المنشورة :-

١ - السودان من ١٢ فبراير ١٨٤٦ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، صادر عن رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر ، (القاهرة ، ١٩٥٣) .

٢ - وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سيسكس (نيويورك) للنظر في النزاع الانجليزي - المصري ١٩٤٧ (الخرطوم ، بلا تاريخ) .

٢ - الكتب :-

- 1 - Aryan A. A. Condominium and Related Situations in International Law, (Cairo, 1952).
- 2 - Abu Hasabo A. A. Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, (London, 1985).
- 3 - Daly, M. W. The Governor - Generalship of Sir Lee Stack in the Sudan, (Leiden, 1981).
- 4 - Ibrahim H. A. The 1936 Anglo - Egyptian Treaty, (Khartoum, 1976).
- 5 - Sabry, H. A., Sovereignty for the Sudan, (London, 1983).

رقم الايداع : ٩٢/٩٢/١٧٠

عبد الرحمن على طه

المؤلف في سطور :

- ١ - ولد ياربجي بالاقليم الأوسط في عام ١٩٠١
- ٢ - تلقى تعليمه الأولي بكتاب المسلمية ، والأوسط والثانوي بكلية قرون التذكارية .
- ٣ - شغل منصب نائب عميد معهد التربية بيخت الرضا (١٩٣٥ - ١٩٤٨) .
- ٤ - عين أول وزير سوداني للمعارف في عام ١٩٤٩ وبقي بمنصبه حتى عام ١٩٥٣ .
- ٥ - عين وزيرا للحكومات المحلية في مارس ١٩٥٨ الى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .
- ٦ - توفي ودفن ياربجي في ٢ نوفمبر ١٩٦٩ .



دار جامعة الخرطوم للنشر



تصميم بيثية ابوزيد